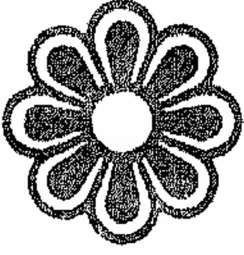
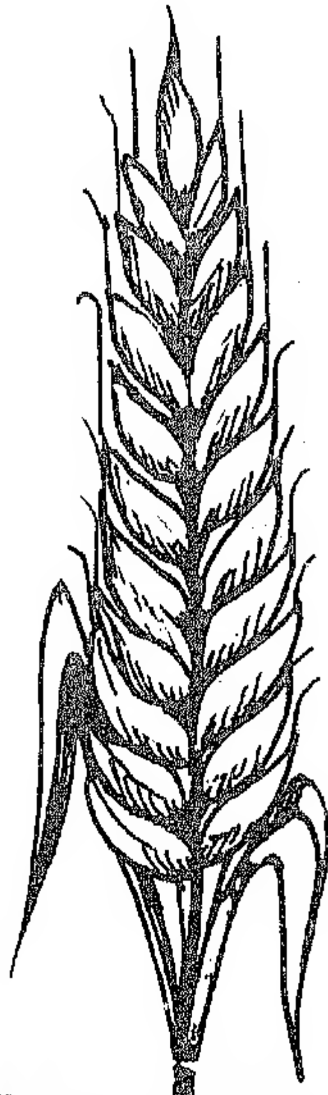
المجلس الأعلى للثقافة



محافظة الدقهلية

إعداد

دكتور / فتوح فتحى خضر

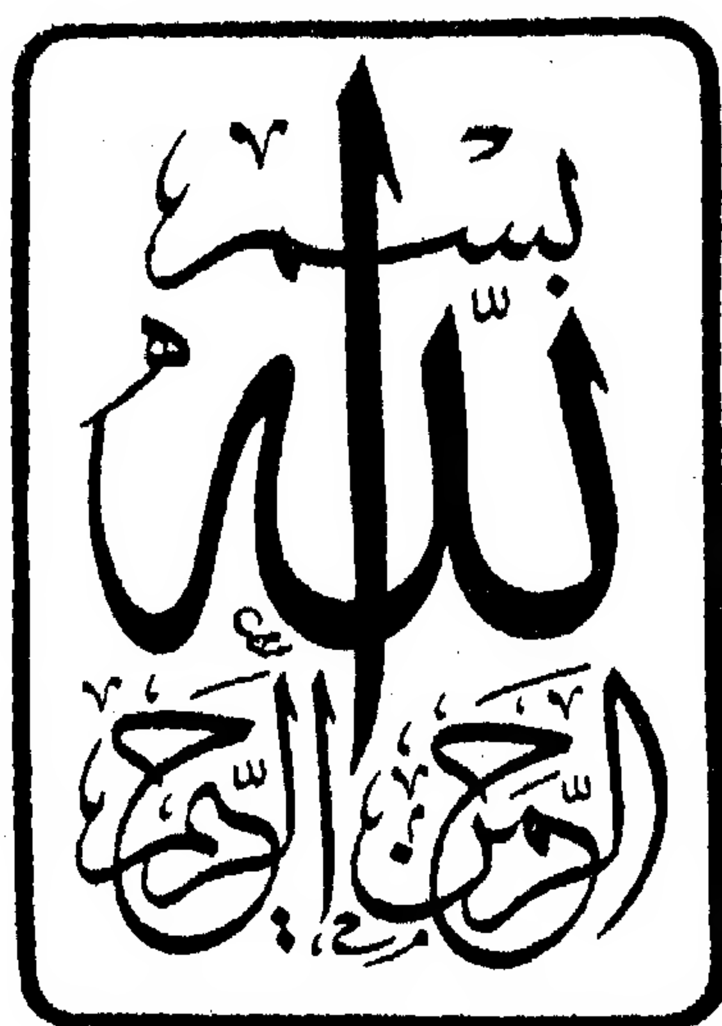


اهـــــــداء2004
الهـيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
القاهرة

محافظة الدقهلية

إعداد
دكتور
فتوح فتحي خضر

مدرس الجغرافيا بكلية الآداب
جامعة الزقازيق


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حين اقترحت لجنة الجغرافية بالمجلس الأعلى للثقافة مشروعا لدراسة المحافظات كانت فكرة صائبة وذلك حتى تتعرف كل محافظة على ظروفها الخاصة وإمكاناتها ومواضع الضعف والقوة حتى يمكن النهوض بها وتطويرها ، من ثم فهذه الدراسة ليست دعاية للمحافظة بقدر ما هى دراسة علمية شاملة للمحافظة من كافة نواحيها يقوم بها متخصصون ، للإفادة والاستفادة .

وفى نفس الوقت هى إعلام علمى عن المحافظة لمن أراد أن يتعرف على جوانبها المختلفة .

وقد عهدت إلى لجنة الجغرافية بالكتابة عن محافظة الدقهلية فكانت هذه الدراسة أقدمها لترى النور وأكون بذلك قد أسهمت فى جانب من جوانب المعرفة عن جزء عزيز من مصر الحبيبة ، فأرجو أن أكون قد وفقت وما توفيقى إلا بالله وعليه قصد السبيل .

الموضوع

القسم الأول

القسم الثانى

السكان

القسم الثالث

الإنتاج الزراعى

الموضوع

القسم الرابع

الثروة الحيوانية

صفحة

القسم الخامس

الصناعات التحويلية والاستخراجية

القسم السادس

صناعة السياحة

القسم السابع

طرق النقل

الموضوع
الأشكال

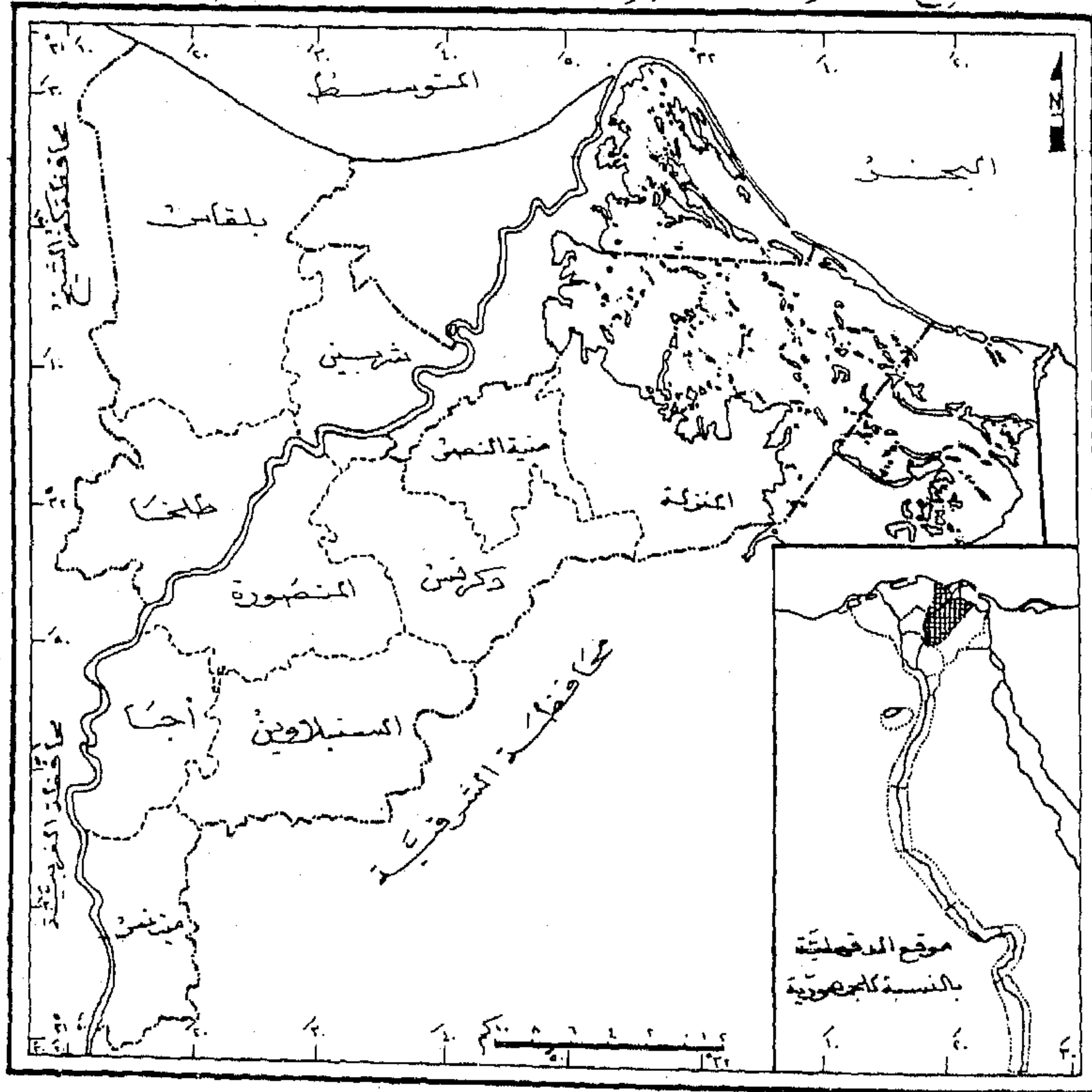
أولاً : موقع المحافظة وتطورها الإدارى وتحديدها الحالى

تمتد محافظة الدقهلية فى منطقة سهلية منبسطة خصبة ، ذات طابع ريفى ، على طول امتداد فرع دمياط - وعند منتصفه تقريبا ، وتوجد غالبية أراضى الدقهلية على الضفة الشرقية للفرع ، حيث لا يوجد على الضفة الغربية منه سوى مراكز : طلخا ، شربين ، بلقاس .

وهى بذلك تمتد بين خطى طول ١٠َ ٣١ْ ، ٥٠َ ٣١ْ شرقا . وبين دائرتى عرض ٢٠َ ٣٠ْ ، ٢٠َ ٣١ْ شمالاً . أى أنها تمتد فى أربعين دقيقة طولية وأكثر من درجة عرضية . وتشغل مساحة تقدر بنحو (٨٢٦٫٠٧٤) فدانا ، أو ما يعادل (٣٤٧٠٫٩٠ كم٢) . ويعتبر هذا الامتداد كبيرا نسبيا بالنسبة للمحافظة إذا ماقيست ببعض المحافظات الأخرى فى الجمهورية ، وقد يعكس ذلك تباعد أطرافها وعدم اندماجها ، فمن الموقع الفلكى : يتضح أنها من أكثر محافظات الدلتا تطرفا نحو الشمال .

ويحدها شمالاً : البحر المتوسط ومحافظة دمياط ، وشرقا : محافظة الشرقية ، وجنوبا : محافظتى الشرقية والقليوبية ، وغربا : محافظتى الغربية وكفر الشيخ . والشكل رقم (١) يوضح ذلك . وهى بذلك تتخذ شكلاً أقرب ما يكون إلى المثلث ، ترتكز قاعدته على البحر المتوسط وحدود محافظة دمياط شمالاً ، وضلعه الغربى يتمثل فى الحدود الإدارية مع محافظتى الغربية وكفر الشيخ ، بينما الضلع الشرقى يتمثل فى الحدود الإدارية مع محافظة الشرقية . بهذا فالشكل العام للمحافظة أقرب ما يكون بمثابة صورة مصغرة للدلتا . وبذلك يعتبر الموقع الجغرافى ذا أهمية خاصة عند المخططين الذين يهتمون بدراسة العلاقات المكانية بين مواقع المدن - ومراكز الثقل الحضارية والاقتصادية فى المنطقة .

وفيما يخص الحدود الإدارية لمحافظة الدقهلية : فمن تتبعها نجد أنها تبدأ فى الجنوب الغربى عند نقطة التقاء حدود محافظتى الشرقية والقليوبية مع محافظة الدقهلية (منطقة الدراسة) ، عند نهاية حدود ناحية « القيطون » بمركز ميت غمر ، حيث تبدأ الحدود المشتركة لتسير صوب الشرق على شكل خط مستقيم مع جسر مصرف هلا حتى تصل مصرف بحر صفط لتغير اتجاهها صوب الشمال الشرقى متمشية مع جسر مصرف بحر صفط ، حتى نهاية حدود ناحية « أوليلة » بمركز ميت غمر ، تأخذ فى التغير بعدها صوب الشمال الشرقى ، على شكل انحناءات وانثناءات حتى ناحية « الخمسة » بمركز السنبلاوين ، ثم تتجه


الموقع الفلكي والجغرافي لمحافظة الدقهلية عام
المتوسط
البحر
بلقاس
شربين
طلخا
منية النصر
المنزلة
دكرنس
المنصورة
أجا
السنبلاوين
ميت غمر
محافظة الشرقية
محافظة كفر الشيخ
محافظة الغربية
موقع الدقهلية بالنسبة للجمهورية

بعدها صوب الشمال لتلازم جسر مصرف بحر حادوس حتى تنتهى عند بحيرة المنزلة ، لتقطعها على شكل خط مستقيم (هندسى) لتنتهى عند البحر المتوسط ، وإلى الغرب من فتحة « أشتوم الجميل » على بعد ٢٠ كم من مدينة بور سعيد جهة الغرب . بينما الحدود الشمالية ، فهى حدود ساحلية تتمشى مع ساحل البحر المتوسط وبحيرة المنزلة حتى نهاية الحدود الإدارية الشرقية لمحافظة دمياط ، تتجه بعدها الحدود مرة أخرى صوب الجنوب الغربى على شكل انثناءات حتى نهاية الحدود الغربية لمحافظة دمياط ، ثم تغير اتجاهها شمالاً لتتمشى مع ساحل البحر المتوسط حتى نهاية الحدود الغربية لمحافظة الدقهلية ، وعند التقائها بحدود محافظة كفر الشيخ فى ناحية « قلبشو » بمركز بلقاس على البحر المتوسط . أما الحدود الغربية فهى تتمشى على شكل خط مستقيم مع حدود محافظة كفر الشيخ صوب الجنوب ، حتى نهاية حدود ناحية « ميت درين » بمركز طلخا ، حيث تتجه بعد ذلك صوب الجنوب الشرقى على شكل انثناءات حتى ناحية « كفر العرب » بمركز طلخا ، تأخذ بعدها فى الاتجاه صوب الجنوب متمشية مع فرع دمياط حتى نهاية حدود ناحية « هلا » فى مركز ميت غمر لتفصلها عن محافظة الغربية .

وبذلك فأقصى اتساع طولى للمحافظة يصل إلى (١١٨ كم) بين الشمال والجنوب ، ويتفاوت عرضها كثيرا ، إذ يصل إلى (٨٠ كم) يمثل خط عرض يبدأ من نهاية « ملاحة البلاسى » فى مركز المنزلة ، وحتى نهاية حدود ناحية « الدكرورى » فى مركز بلقاس .

بذلك تعتبر طويلة ، نظرا لتعرجها وكثرة انثناءاتها ، وبذلك تكون جمعت المنطقة من حيث موقعها بين النشاط البحرى والبرى ، مما ساعد ذلك على تقرير نوع من المصالح الاقتصادية بها . فموقعها على البحر المتوسط أدى إلى زيادة الثروة الاقتصادية ، حيث قامت المراكز السياحية على طول خط الساحل كمدينة « جمصة » ومصيفها السياحى . بينما ساعد موقعها على بحيرة المنزلة ، على قيام نشاط تجارى كبير من حيث صيد الأسماك ، وصناعة المراكب والسفن ، إلى جانب استخراج الملح وتعبئته . كما أدى الامتداد الكبير على جانبى فرع دمياط إلى قيام الزراعة ، وانتشار المحاصيل الحقلية ، وتحسين خواص التربة ، وتوطن العديد من المنشآت الصناعية بالقرب منه ، وبذلك لعب الموقع دورا كبير فى توطن بعض الصناعات المحلية فى أراضى المنطقة ، ففى الجنوب تسود صناعة غزل ونسج القطن ، وصناعة حفظ الخضر والفاكهة - بينما فى الشمال تسود صناعة فرك وضرب الأرز ، وتمليح الأسماك وصناعة المراكب وغيرها من الصناعات الأخرى ، وكما تتنوع الصناعة - أيضا تتنوع الحاصلات الزراعية طبقا لطبيعة التربة وتكوينها فى المنطقة ، وقد أدى هذا التنوع إلى نوع من التكامل وزيادة التبادل التجارى بين أجزاء المحافظة ، وكذا مع باقى محافظات

الدلتا والجمهورية ، ساعدها فى ذلك تمتعها بشبكة جيدة من الطرق الرئيسية المرصوفة عملت على نمو الروابط الاقتصادية فى المنطقة وخارجها ، مما أدى ذلك إلى تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وزيادة التبادل التجارى ، وستظهر هذه العلاقات بصورة أكبر عند تشغيل ميناء دمياط الجديد ، نظراً لوقوع الدقهلية فى ظهيره المباشر .

وتكونت الدقهلية باسمها الحالى منذ عهد الدولة الفاطمية ، نسبة إلى قاعدتها « دقهلة » والتى كانت تقع فى كورة إقليم المنزلة ، وخربت لطغيان مياه بحيرة المنزلة عليها . وقد اختفت دقهلة من الأقسام الإدارية المصرية فى الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م ، وضمت نواحى إقليم المنزلة إلى كورتى الأبوانية والمرتاحية ، واتخذت ناحية « أشمون الرمان » قاعدة للمنطقة ، وفى عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٧ م أصدر سليمان باشا الخادم والى مصر أمراً بنقل ديوان الحكم إلى مدينة المنصورة ، وقد ظلت عاصمة للمنطقة ومقرا لدواوين الحكومة حتى اليوم . والواضح أن الحدود الإدارية للمنطقة ظلت كما هى منذ القدم وحتى تولى محمد على الحكم فى مصر عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م . ولاهتمامه بالزراعة أمر بعمل مسح عام للأراضى الزراعية فى عام ١٨١٣ م ، وعلى إثر ذلك تم تقسيم مأمورية الدقهلية إلى قسمين هما نصف أول المنصورة – واختصاصه الجزء الشمالى من إقليم الدقهلية ، ويضم مراكز « دكرنس ، منية النصر ، والمنصورة » ونصف ثانى المنصورة – واختصاصه الجزء الجنوبى من إقليم الدقهلية ويضم مراكز « أجا ، والسنبلاوين ، ميت غمر » . بينما مراكز طلخا ، شربين ، بلقاس كانت تتبع إقليم الغربية .

ومع قيام ثورة عام ١٩٥٢ ، وصدور قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر من نفس العام ، والذى كان يعتبر بداية كبيرة للتحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها المنطقة ، فقد صدرت عدة قرارات وقوانين عملت كلها على تغيير كبير فى الحدود الإدارية للمحافظة ، سواء كان ذلك بالضم أو الفصل حتى أدت فى النهاية إلى إخراج خريطة حديثة لم تكن موجودة من قبل ، فمن القوانين التى تأثرت بها المنطقة ، القانون الصادر فى ١٦ أبريل عام ١٩٥٥ م ، والذى كان من بنوده المادة رقم (٤) ، والتى تنص على فصل مراكز : طلخا ، بلقاس ، شربين . من محافظة الغربية وضمهما إلى محافظة الدقهلية مما أثر ذلك فى تغيير حدود الدقهلية بصورة كبيرة لم تشهده المنطقة منذ عهد الفراعنة وحتى الوقت الحاضر . فقد كان لهذا الضم أثر كبير فى الوضع الاقتصادى للمنطقة ، فبدلا من أمتداد أراضى الدقهلية فى شرق الدلتا ، أصبحت لها مراكز إدارية (أراض جديدة فى وسط الدلتا كما أمتدت أراضى المحافظة على جانبى فرع دمياط ، حيث الأراضى الزراعية الخصبة ، ذات الجدارة الأنتاجية العالية والتى تضم أراضى الدرجتين (الأولى والثانية) ولذلك أصبحت أراضى محافظة الدقهلية تشرف على البحر المتوسط .

وبرغم هذا المكسب الاقتصادى الكبير للدقهلية ، إلا أنها تأثرت كثيرا بصدور القانون رقم (١٩١) لعام ١٩٥٥ م ، والقوانين اللاحقة به ، فعلى إثر تطبيقه فقدت الدقهلية (٤٩٩ كم٢) ، حيث تم تشكيل فصل كل من مركز ديرب نجم البالغ مساحته نحو (٢١٦ كم٢) وضم لمحافظة الشرقية ، وفى شمال الدقهلية تم فصل مركز فارسكور بجميع نواحيه (١٥٠ كم٢) وضم إلى محافظة دمياط ، وتم تشكيل وفصل مركز كفر شكر فى أقصى الجنوب بموجب القرار رقم ١٧٥٥ لعام ١٩٦٠ م . حيث تم فصل ناحية كفر شكر ومعها عشر نواح أخرى (٨٤ كم٢) وضمها إلى محافظة القليوبية ، وكنتيجة لتطبيق هذه القوانين فقدت الدقهلية أخصب الأراضى الزراعية فى الدلتا ، فغالبية الأراضى المقتطعة من الدرجة الأولى والثانية ذات الجدارة الإنتاجية العالية جدا ، ففى الوقت التى اكتسبت فيه الدقهلية أراضى جيدة ذات مساحات كبيرة فى شمال المحافظة إلا أنها فقدت أراض تعتبر من أحسن الأراضى الزراعية وأخصبها ، وإن كانت ذات كثافة سكانية مرتفعة .

وفى ظل هذه القوانين تأثرت الحدود الإدارية بشكل كبير لحدود الدقهلية ، كما تأثرت المحافظة ببعض القرارات الجمهورية ، ولا سيما التى صدرت ما بعد عام ١٩٦٠ م والتى تنص كلها على فصل بعض النواحى الهامشية وضمها لمحافظات أخرى . وعلى إثر قوانين الضم والفصل لأراضى الدقهلية ، يتضح أنها ذات مكسب اقتصادى كبير فى مجملها ، ففى حين فقدت المحافظة مراكز « ديرب نجم ، فارسكور ، كفر شكر » ، بمساحتها البالغة نحو (٤٩٩ كم٢) إلا أنها كانت كسبت مراكز « طلخا ، شربين ، بلقاس » وتبلغ مساحتهما (١ر١٣٣١ كم٢) وهذه المساحة تعتبر مكسبا اقتصاديا كبيرا للدقهلية ، فالأجزاء المقتطعة كانت تتسم بالكثافة السكانية المرتفعة ، مع ضيق مساحة الأراضى الزراعية وخلوها من البوار ، فكانت مساحتها محدودة مما كانت تؤثر مستقبلا فى الوضع الاقتصادى للمنطقة ، فى حين أن المراكز التى ضمت للدقهلية كبيرة من أراضى البرارى أكبر مورد اقتصادى للمنطقة مستقبلا ، حيث يتم استصلاح أراضيها واستزراعها ، لتساهم فى إعادة توزيع السكان والمزارعين ، كما أنها شجعت على جذب عدد كبير من السكان والمزارعين من المناطق المرتفعة الكثافة ، وذلك لفلاحة الأرض وزراعتها ، ومنذ عام ١٩٦٠ م وتشهد هذه المراكز ولا سيما بلقاس وشربين هجرة كبيرة لصغار المزارعين والمعدمين من ريف المنطقة .

ومنذ عام ١٩٧٥ م وباستثناء بعض التعديلات الصغيرة الهامشية والسابق ذكرها إلى جانب التغيرات الداخلية ، والتى من أبرزها صدور القرار الوزارى رقم (٩١٣) لعام ١٩٧٨ م ، والذى أنشىء بموجبه مركز منية النصر ، ودائرة اختصاصه (٢٢) ناحية فصلت جميعها من مركز دكرنس ، وأصبح يباشر أعماله منذ عام ١٩٨٢ م ، أيضا صدور القرار الوزارى رقم (٦٠٤) لعام ١٩٨٤ م

فـى ٢٥ / ٨ / ١٩٨٤ م بـتـحـويل نـاحيـة الجمـالـيـة إلى قـسم شـرطـة الجـمـالـيـة ودائـرة اختصاصه ناحيتى الجمالية وميت مرجا سلسيل ونحو (١١) عزبة محيطة به ، وبذلك تكون قد اتضحت الصورة العامة لتطور حدود الدقهلية .

وقد بلغت مساحتها الكلية نحو (٩٠ ر ٣٤٧٠ كم٢) المنزرع منها (٤ر٢٦٤٦ كم٢) والشكل رقم (١) يوضح ذلك ، وهى بذلك توازى نحو ١٠ ٪ من جملة المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية ، تتوزع هذه المساحة على (١٠) مراكز إدارية و خمسة أقسام تضم جميعها نحو (٤٣٧) ناحية وحوالى (٢٠١٥) تابعا ويوضح الجدول رقم (١) الصورة النهائية لمراكز الدقهلية .والذى على أساسه سوف تتم الدراسة التفصيلية .

جدول رقم (١)

التقسيمات الإدارية لمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

م	المركز	المساحة الكلية		عدد المحلات العمرانية		م	المراكز	المساحة الكلية		عدد المحلات العمرانية	
		كم٢	٪	القرى	التوابع			كم٢	٪	القرى	التوابع
١	بلقاس	٧٥٧ر٧	٢١ر٨	٢٣	٤٣٣	٧	أجا	٢٧٠ر٥	٧ر٨	٥٤	٤٣
٢	السنبلاوين	٣٩١ر٩	١١ر٣	٧٩	٣٢٧	٨	شربين	٢٦٩ر٤	٧ر٨	٢٣	٢٩٠
٣	المنصورة	٣٤٨ر٢	-ر١٠	٦١	١٥١	٩	ميت غمر	٢٥٦ر٣	٧ر٤	٥٠	٥٢
٤	دكرنس	٣٤٦ر١	٩ر٩	٣٨	٢٩٨	١٠	منية النصر	٢١٤ر٤	٦ر٢	٢٢	١٠٣
٥	المنزلة	٣١٢ر٤	-ر٩	٤٤	٢١٥						
٦	طلخا	-٤ر٣٠	٨ر٨	٤٣	١٠٣		المحافظة	٣٤٧٠ر٩	١٠٠	٤٣٧	٢٠١٥

المصدر : – الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية (محافظة الدقهلية) عام ١٩٨٥ ، مرجع رقم ٧١ – ١٢٤٢٣ / ٨٥

– أيضا الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، القرى والتوابع بمحافظة الدقهلية ، مرجع رقم ١٥١٢٢٠٩٣ / ٨٥ .

– مديرية الزراعة بالدقهلية قسمى الإحصاء والدورة الزراعية (بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧) الأراضى الزراعية والزمام الكلى بالمحافظة .

ثانيا - أشكال السطح

ويمكن أن نميز بين ثلاث مناطق رئيسية تختلف فيما بينها كالآتى :-

المنطقة الجنوبية :

وهى المحصورة بين خطى كنتور ١٣ و ٧ أمتار ، وتشمل كل أراضى مركزى ميت غمر ، أجا إلى جانب الأجزاء الجنوبية والوسطى من مركز السنبلاوين ، وهذه المنطقة تتميز بأن أراضيها أكثر المناطق ارتفاعا فى الدقهلية ورغم ذلك فهى أشد أستواء ، ويغلب على نسيج تربتها أنها رملية مفككة أو أقلها طينية وتماسكا ، ولا سيما كلما اقتربنا من فرع دمياط ، كما أن نسبة الملوحة بها منخفضة عن باقى أراضى الدقهلية ، وبالتالى فهى أحسن الأراضى خصوبة فى المحافظة ، وأهم ما يميز هذه المنطقة أنها تضم مساحات كبيرة من أراضى الدرجتين الأولى والثانية (٨١٪ من أراضى الدرجة الأولى ، ٤٣ ٪ من أراضى الدرجة الثانية) ، ذات الجدارة الإنتاجية العالية ، والتى تتوطن بها زراعة الخضر والفاكهة بنسبة كبيرة كما سيتضح بعد ، وهى بذلك تعتبر ذات مورد اقتصادى كبير بالنسبة للمنطقة ، وإن كانت تعانى من الرفع لمياه الرى بها .

المنطقة الوسطى :

وهى منطقة انتقالية بين المنطقة الجنوبية والشمالية ، حيث تمتد بين خطى كنتور ٧ و ٣ أمتار ، وتضم هذه المنطقة كلا من مركزى طلخا ، المنصورة . والجزء الشمالى من أراضى مركز السنبلاوين ، والجزء الجنوبى من مركزى دكرنس ومنية النصر ، وجنوب ووسط مركز شربين . وتعتبر هذه المنطقة منطقة انتقالية وسط من حيث كل شىء فيها ، فهى أقرب إلى الانخفاض من حيث نسيج التربة فهى أكثر طينية وتماسكا عن المنطقة الأولى ، لذا نجد أنه يكثر بها زراعة المحاصيل التقليدية كالقطن والذرة ، إلى جانب زراعة الخضر حول المدن بها ، أيضا تتركز بها نسبة كبيرة من السكان ، وتضم هذه المنطقة نسبة ضئيلة من أراضى الدرجة الأولى إلى جانب نحو (٣٣ ٪) من جملة أراضى الدرجة الثانية ، وباقى أراضى المنطقة تقع ضمن الدرجة الثالثة (٢ر٦٤ ٪) من جملة أراضيها .

المنطقة الشمالية :

وهى التى تقع إلى الشمال من خط كنتور + ٣ أمتار حتى الساحل عند مستوى سطح البحر المتوسط ، تضم بينها مناطق دون سطح البحر المتوسط ، وبها أخفض مناطق فى المنطقة حيث تنتشر بها ظاهرة (البرك ، السياحات ، بحيرة المنزلة) كما تظهر ظاهرة الصرف بالرفع على العكس فى المنطقتين السابقتين ،



عن واقع الخريطة الطبوغرافية ١ : ٢٥،٠٠٠

والواضح أن هذه المنطقة تتميز بوجود الأراضى العالية والواطية ، كما أنها أكثر الأراضى طينية وتماسكا « طينية لزجة » ولا سيما فى شمالها ، مع عدم نفاذيتها للماء ، وهى أكثر الأراضى ملوحة فى المحافظة وتظهر بها القلوية ، وتعتبر هذه المنطقة أقل خصوبة وذات إنتاجية زراعية منخفضة والعائد الاقتصادى منها غير مجد وضعيف ، وفى حاجة مستمرة إلى التحسن ، وترجع أهمية هذه المنطقة إلى أنها تضم أراضى الاستصلاح الحديثة والتوسع الزراعى الأفقى بها :

فرع دمياط وطبيعة مجراه :

يجرى الجزء الأوسط من فرع دمياط بمنطقة الدراسة ، حيث يخترق مجرى الفرع سهلة الفيضى فى أراضى الدقهلية فى اتجاه عام من الجنوب نحو الشمال ، ويدخل أراضى الدقهلية من الجنوب عند حدود ناحية « كفر ميت العز » بمركز ميت غمر ، وذلك على شكل خط مستقيم لمسافة « ١٦ كم » ليصل مدينة ميت غمر ، يأخذ بعدها النهر أشكالا متغيرة فى جميع الاتجاهات ، ولكن أهم ما يميزه أن أمام مدينة ميت غمر يوجد منعطفان متتاليان ، يقع بينهما كوبرى يربط بين مدينتى زفتى وميت غمر . يأخذ بعدهما النهر شكل الاستقامة النسبية مرة ثانية ، ومن أهم مميزات الفرع فى هذا الجزء أنه يتميز بشدة الانحدار وضيق المجرى فقد يبلغ متوسط عرضه (٢٥٠ م) وهو لا يختلف كثيرا عن المتوسط العام للفرع والبالغ نحو (٢٧٠ م) وإلى الشمال من مدينة ميت غمر بحوالى ٣ كم ، وعند الكيلو ٩ر٨٩ شمالى قناطر الدلتا ، على فرع دمياط حيث - توجد قناطر دهتورة (زفتى) والتى تقع هى الأخرى بين منعطفين ، يأخذ النهر خلفهما شكل الاستقامة لمسافة ٢٥ كم حتى نهاية ناحية منية سمنود بمركز أجا ، يأخذ بعدها فى الانعطاف ناحية نوسا البحر بمركز المنصورة ، ليتجه ، بعدها شماليا شرقيا حتى أويش الحجر ، ليدخل جزيرة العرب ويقطعها لمسافة ٩ كم حتى مدينة المنصورة ، حيث يوجد كوبرى يربط مدينتى المنصورة وطلخا ، يسير بعده النهر شمالا على شكل انحناءات فى جميع الاتجاهات لمسافة ٢٧ كم أمام الحدود الشمالية لناحية بطرا بمركز طلخا ، وتتميز هذه المنطقة بأن النهر فيها يكون أكثر اتساعا (٤٧٠ م) ويجنح الفرع بعدها صوب الشمال الشرقى .

وترجع الأهمية الاقتصادية لطبيعة مجرى فرع دمياط بالدقهلية ، إلى أنه وفر كمية كبيرة من المياه اللازمة لرى الأراضى الزراعية فى أى وقت ، مما أدى ذلك إلى قيام بنيان اقتصادى زراعى كبير فى المنطقة ونظرا لوفرة المياه زادت مساحة الأراضى الزراعية وتنوعت المحاصيل ، كما ساعدت على التوسع فى زراعة محصولى الأرز والقطن حتى أصبحت الدقهلية تحتل المركز الأول على مستوى الجمهورية فى إنتاج المحصولين خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٥م ،

كما ورد فى بيانات الجهاز المركزى « الدليل » الإحصائى السنوى ، وبذلك احتلت الدقهلية مكانا مرموقا بين باقى محافظات الجمهورية ، أيضا ترجع أهمية فرع دمياط فى المنطقة ، إلى أن قامت على جانبيه العديد من المدن الكبرى والتى منها : ميت غمر ، أجا المنصورة ، طلخا ، شربين ، حيث تتركز بهم أكبر المنشآت الصناعية فى المنطقة ، وإلى جانب المدن فقد جذب فرع دمياط العديد من المحلات العمرانية على جانبيه ، ولا سيما فى الأماكن المقعرة منه ، كما ساهم مع الفروع المندثرة فى عملية الأرساب وبناء التربة ، فمع القرب منه تظهر التربة خفيفة القوام الغنية بكافة العناصر الغذائية اللازمة للنباتات ، وكثيرا ما تنتشر أراضى الدرجة الأولى على جانبيه فى المنطقة ومع البعد عنه تظهر الأراضى الطميية التى تملأ السهل الفيضى ثم تزداد الأراضى المحلية والقلوية على الأطراف الشمالية كلما بعدنا عن مجرى الفرع . كما أن عملية الأرساب للنهر عبر العصور أكسبت المحافظة قديما أراضى جديدة على حساب البحر المتوسط ، هذا إلى جانب ارتباط بعض الصناعات الفردية على طول المجرى ، فصناعة الطوب الأحمر التى ساهمت فى قيام نهضة عمرانية كبيرة بالمنطقة ارتبطت فى قيامها وتوطنها حول مجرى فرع دمياط ، كما أقيمت الصناعات الثقيلة كصناعة السماد بطلخا ، وصناعة الغزل والنسيج وحلج القطن ، وغيرها من الصناعات التى تتوطن بجوار فرع دمياط .

وعلاوة على استخدامه عبر العصور كأحد طرق النقل النهرية الرئيسية فى مصر ، وزادت أهميته بعد التوسع فى بناء الكبارى التى تربط بين ضفتيه « كوبرى ميت غمر - زفتى » ، وكوبرى « كفر سرنجا - دهتورة » ، وكوبرى « منية سمنود وسمنود » وكوبرى « طلخا - المنصورة » وكوبرى « محلة أنجاق - شربين » ، وبذلك تم ربط وسط الدلتا بشرقها ، كما عمل على ربط شبكة السكك الحديدية فى وسط وشرق الدلتا ، ولا سيما بعد بناء كوبرى ميت غمر - زفتى عام ١٩٠٤ م ، وكوبرى طلخا - المنصورة عام ١٨٩٣ م كما توطنت زراعة الخضر والفاكهة على جانبيه حيث تكثر أراضى طرح النهر ، وأراضى الجزاير كالحاجبى وغيرها من الجزر النهرية بالمنطقة .

- **بحيرة المنزلة والسياحات الشمالية :**

تقع بحيرة المنزلة فى أقصى الشمال الشرقى من الدقهلية ، بين ساحل البحر المتوسط شمالا ، وخط كنتور واحد متر جنوبا ، والذى يفصل بينها وبين الأراضى الغدقة التى تدين فى وجودها إلى البحيرة ، وتكونت هذه البحيرة نتيجة لعدم تكامل الإرساب النهرى ، وكما سبق القول أن اختلفت الآراء حول نشأة هذه البحيرة ، وإن كانت بعض الآراء ترى أن فروع النيل القديمة ساهمت فى تحديد شكلها ، وفى نمو الحاجز الكثبانى الذى فصلها عن البحر المتوسط ، كما ساعد تيار

البحر المتوسط الذى يجرى من الغرب إلى الشرق على تنظيم وتوزيع هذه الرواسب على شكل حاجز ، كما ساهمت الرياح الغربية والغربية الجنوبية فى حمل الرمال إلى هذه الشطوط من أرض الدلتا والصحراء . بينما السياحات أو الأراضى الغدقة فتتمثل فى التربة الرسوبية التى ارتفعت فيها نسبة الأملاح ، والتى يظهر بها غطاء نباتى يتمثل فى الحشائش والأعشاب الملحية ، والتى تحدد نوع الأملاح الموجودة بالمنطقة وتكثر هذه السياحات بنباتاتها إلى الجنوب من بحيرة المنزلة وشمالى مركز بلقاس ، كما تكثر فى الجزر المنتشرة داخل بحيرة المنزلة ، وتتصل البحيرة بالبحر المتوسط عن طريق فتحتى « أشتوم الجميل ، وأشتوم الديبة » ودائما ما كان يتأثر هذا الاتصال بعوامل التعرية ، الأمر الذى يترتب عليه تغيير الفتحات من حيث السعة والعدد ، فيذكر عمر طوسون نقلا عن استرابون وبطليموس وهيرودوت أن بحيرة المنزلة كانت لها فتحات كثيرة على البحرالمتوسط قبل ذلك ، وبرغم التغير فى عدد وسعة الفتحات إلا أن المظهر العام لخط الساحل لم يتغير أمام بحيرة المنزلة ، ويرجع ذلك إلى أن الحركات التى أثرت فى تكوين هذه البحيرة كانت محلية . كما يتخلل البحيرة عدد كبير من الجزر تمثل بقايا قرى قديمة نشأت عندما كانت مساحات كبيرة من البحيرة أرضا زراعية قبل أن تطغى عليها مياه البحر ، والواضح أن هذه الجزر تتراص فى شكل صفوف تمثل شواطئ البحر قديما . وتعتبر جزيرة تنيس أكبر هذه الجزر ، وعاصمة للدلتا فى عهد الأسرة الحادية والعشرين ، وظلت جزيرة تنيس تضمحل وتقاوم غزو مياه البحر إليها ولكنها عجزت ، وأصبحت معرضة لخطر غارات القراصنة والصليبيين من صقلية وفلسطين وبذلك أمر صلاح الدين بإخلائها فى نهاية القرن ١٢ ، وفى أوائل القرن ١٣ هدم الملك الكامل حصونها وسورها وسواها بالأرض ، لتظل كومة من الحطام مهجورة خربة مما أدى ذلك إلى غزو مياه البحر إلى البحيرة . وتتميز بحيرة المنزلة بضحولة مياهها لدرجة أن السفن المتوسطة الحجم والتى تجتازها بين بورسعيد ، والمطرية ودمياط . تبحر فى مجرى صناعى محفور فى قاعها ، وتشير الدلائل الى أن قاع البحيرة آخذ فى الارتفاع ولاسيما فى الأجزاء الجنوبية منها ، ويؤكد الباحث هذا الرأى حيث تزداد المساحة المزروعة عاما بعد الآخر على حساب الأطراف الجنوبية للبحيرة ، وساعد على ذلك طبيعة الإرساب من الترع والمصارف الجنوبية التى تصب فيها والتى تعمل على زيادة الإرساب فى الأجزاء الجنوبية للبحيرة

وإلى جانب سياحات مركز المنزلة ، توجد سياحات أخرى فى شمال مركز بلقاس

وترجع الأهمية الاقتصادية لبحيرة المنزلة والسياحات الممتدة حولها والأخرى المنتشرة بمركز بلقاس إلى أنها مصدر رئيسى فى استخراج الأسماك وإنتاجه .

علاوة على الاستخدام الرعوى حولها ، مع استخدامها فى استخراج ملح الطعام ، فقد لاحظ الباحث من خلال دراسته الميدانية للمنطقة أن الحرفة الرئيسية للسكان فى المناطق المحيطة ببحيرة المنزلة ، تتمثل فى صيد الأسماك ، وتقل أهميتها كلما بعدنا عن البحيرة ، لتظهر حرف أخرى كالزراعة والصناعة وغيرها من الحرف الأخرى ذات النشاط الاقتصادى ، كما تستغل السياحات الموجودة فى مركز بلقاس فى تربية الأسماك بها ولاسيما أسماك البورى ، علاوة على استخدامها فى إنتاج الملح ، ونظرا لأهمية بحيرة المنزلة فى صيد الأسماك منها ، فقد أدرك المشرفون والمسئولون عنها بتكوين شركات للصيد ، وإمداد الصيادين بكافة احتياجاتهم ، كما أشرفوا على عملية الصيد لتنمية الثروة السمكية ، وكذا على تنظيم العلاقة بين البحر والبحيرة . فقد تستخدم كممر مائى يربط بين مدينتى بورسعيد والمطرية ، ويستخدم السهل الساحلى الضيق الذى يفصلها عن البحر المترسط والذى يعتبر بمثابة طريق برى للمواصلات يربط بين مدينتى بورسعيد ودمياط ، وتشهد بحيرة المنزلة حاليا عملية تجفيف إلى الجنوب من الجسر الواقى فى جنوبها (١٥ر٠٠٠) فدان فى مدينة المطرية و(٥) الآف فدان فى مدينة الجمالية ، كما شملت عمليات الاستصلاح العديد من السياحات الموجودة في مركز بلقاس ، وأمام هذه التوسعات اتسعت مساحة زراعة الأرز حتى أصبحت تمثل ١ر٤٦ ٪ من جملة الأراضى الزراعية بالدقهلية عام ١٩٨٧م .

- الكثبان الرملية

تعتبر الكثبان الرملية من الظاهرات الطبيعية المميزة فى شمال المنطقة ، ولاسيما فى شمال مركز بلقاس ، حيث توجد سلسلة من الكثبان الرملية الساحلية ، تنحصر بين خطى كنتور صفر و٢متر ، تمتد فى صورة شريط متناثر من الكثبان . والواقع أن هذه الكثبان جزء من الشريط الرملى الساحلى الشمالى للدلتا ، ويبلغ متوسط اتساعها فى المنطقة نحو (٦٠٠) متر ، وتتكون هذه الكثبان من الرمال الناعمة ، ويغلب على تكوينها الكوارتز ، ودقائق الماجنيت السمراء التى تشاهد كعروق سمراء تتخللها رمال الكثبان شديدة النعومة ، هذا إلى جانب احتوائها على بقايا القواقع ، وتخلو هذه الكثبان من المفتتات الجيرية والبحرية ، والتى يعد توافرها من أهم العوامل فى تثبيت هذه الكثبان .

وترجع الأهمية الاقتصادية لهذه الكثبان بالدقهلية ، إلى أنها تعمل على جذب السكان نحوها خاصة وأنها تمتد فى منطقة سياحات (مركز بلقاس) مما يؤدى ذلك إلى تركز بعض مظاهر الحياة الاقتصادية الخفيفة حولها ، حيث يمارس السكان بعض الحرف الأولية بجوارها أواستغلالها فى زراعة بعض المحاصيل كالشعير أو زراعة البطيخ والمقات بها . أيضا تستغل فى زراعة أشجار النخيل والجوافة والعنب وأحيانا تستغل سفوح هذه الكثبان فى زراعة الطماطم ،

كما تنتشر بها زراعة أشجار الزيتون والخروع الذى يستخدم فى استخراج الزيت منه نظرا لكثرته وقد عملت هذه الأشجار على تثبيت الكثبان وعدم تقدمها نحو الجنوب فى الأراضى الزراعيـة وحاليا يعمـل السكان على تثبيتها بزراعة أشـجار النخيل والفاكهـة أو تثبيتها بسعف النخيل والبوص والحطب ، وأخيرا ترجع أهمية الكثبان فى المنطقة إلى أنها تستعمل كمتاريس Ramparts تحمى أراضى المنطقة من خطر التعرية والتآكل ولاسيما بعد بناء السد العالى وعدم وصول الطمى ، علاوة على أنها تعمل على تجفيف السياحات المنتشرة حولها ، ومنذ القدم وهى تستخدم كطوابى دفاعية « أبراج دفاعية » كما هو واضح فى طابية « تل المقيبرات ، كوم الطيارين ، الكوم الأحمر ، كوم الحجـرات ، وكيمـان الشـوك ، تل البيـاتـه ، تل الفزعـة ، كوم الحمـامـات » حيث تنتشـر هـذه الطـوابى على طـول ساحل البحر المتوسـط أمام أراضـى المنطقـة ، مستغلة فى نشـأتها الكثبـان الرمليـة ، كما أنها تعتبـر خزانات للمياه الجوفية العذبة المتجمعة من تساقط الأمطارفى فصل الشتاء ، مما يساعد على قيام الزراعة حولها ولا سيما أشجار الفاكهة والشعير . ورغم هذه الأهمية للكثبان ألا أنها ذات أثر سىء فى المحافظة ، فهى تعمل دائما على التهديد الدائم للأراضى الزراعية إلى الجنوب منها والمجارى المائية ولا سيما المصارف الحقلية الصغيرة كما فى منطقة قلبشو وزيان بمركز بلقاس ، علاوة على أنها تقف كعائق أمام الامتداد الزراعى جهة الشمال هذا إلى جانب طمرها الدائم للطرق بكافة أنواعها ، وغالبا ما تعمل على تغطية السهل الفيضى الإرسابى القريب من الشاطىء ، فتحوله من شاطىء طينى رملى إلى شاطىء رملى كما هو موضح فى منطقة جمصة ، حيث تستخدم رماله كحمامات رمل لعلاج مرضى الروماتيزم وغيرها من الأمراض . وإلى جانب وجود هذه الكثبان الساحلية توجد كثبان أخرى فى الجنوب الشرقى من أراضى الدقهلية تختلف من حيث نوعها ونشأتها عن الموجود فى شمال المنطقة وتعرف هذه الكثبان باسم ظهور السلحفاة .

- ظهور السلحفاة :

وتنتشر فى أراضى مركز السنبلاوين فى الجنوب الشرقى من أراضى الدقهلية حيث تنتشر وسط الحقول الزراعية على شكل أرخبيل من الجزر المنتشرة بلا خطة أو توزيع ، وإن كانت آخذة فى التلاشى ولم يبق منها سوى نوياتها الأصلية قائمة ، حيث تتألف من الحصى والرمال الخشنة ، تتولى وتتراكم حولها وتحت أقدامها الرواسب النهرية ، ويصل ارتفاعها فى أراضى المنطقة إلى نحو ٩ أمتار فوق مستوى سطح البحر ، فقد تمثل الأجزاء الصلبة والبارزة منها رواسب الدلتا السفلية ، وليس معروفا بالضبط عمق وسمك رواسب أسفل الدلتا ، ولكنها تزداد كلما اتجهنا شمالا . فهى تبعد عن سطح الأرض بنحو (٢٥) مترا فى المنصورة ، ونحو (٣٥) مترا فى شربين .

ويرجع ذلك إلى أن الدلتا كانت تنمو على شكل خطوط وألسنة طولية متراصة من الرواسب والشطوط على محاور طولية متشعبة فى قلب الخليج .

وترجع الأهمية الاقتصادية لظهور السلحفاة فى الدقهلية إلى أنها تعمل على زيادة الرقعة الزراعية بالمنطقة ، خاصة وأن أيدى الاستصلاح امتدت إليها أخيرا وإن كانت مازالت فقيرة ومحدودة فى أهميتها نظرا لطبيعة تركيبها وتكوينها ، ومن الدراسة الميدانية للباحث اتضح أن هذه الجزر آخذة فى التقلص والتلاشى بفعل العامل البشرى ، كما لاحظ انتشار أشجار الفاكهة عند أقدامها ولا سيما الموالح ، فى حين أن سفوحها تستغل كمراع للماعز والأغنام ، كما تربى حولها الخيول ويرى الباحث أنه مع إدخال بعض التحسينات عليها يمكن أن تستخدم كمصحات طبيعية جيدة ، نظرا لجفافها وطبيعة تكوينها ووجودها وسط الحقول الزراعية ، وتساهم حاليا فى حل أزمة الإسكان عن طريق استخدام رمالها فى صناعة الطوب الرملى ، والاسمنتى بدلا من الطوب الأحمر ، وقد زادت أهميتها بعد عمل الحكومة على وقف صناعة الطوب الأحمر بالمنطقة منذ عام ١٩٨٥ م .

ثالثا - خصائص التربة

١ - الأراضى عالية الإنتاج :

وهى الأراضى التى ترتفع انتاجها كثيرا عن المتوسط العام لإنتاج الجمهورية ، وتمثلها أراضى الدرجة الأولى ومساحات كبيرة من أراضى الدرجة الثانية وتشغل هذه الأراضى نسبة صغيرة من أراضى المحافظة (٢٤,٣٪) من جملة أراضى المحافظة الزراعية ، وتتوزع هذه الأراضى على شكل شريط ضيق يحيط بفرع دمياط من الجانبين وتكثر فى مركزى أجا ، وميت غمر ، وتقل فى مركزى شربين وطلخا ، وتنعدم فى مراكز منية النصر ، بلقاس . كما تتوزع بنسب صغيرة وفى مساحات متفرقة فى مراكز دكرنس ، السنبلاوين - المنصورة ، وتتميز هذه الأراضى بأنها خالية من العيوب ، كما أن نسيج التربة متوسط وخفيف وغنى بكافة أنواع العناصر الغذائية اللازمة للنباتات ، وتعتمد فى ريها على الرفع المباشر من فرع دمياط أو من الترع الرئيسية كما تتميز بالصرف المباشر على فرع دمياط والرياح التوفيقى وهى عادية الملوحة بطول القطاع لأكثر من ١٥٠سم .

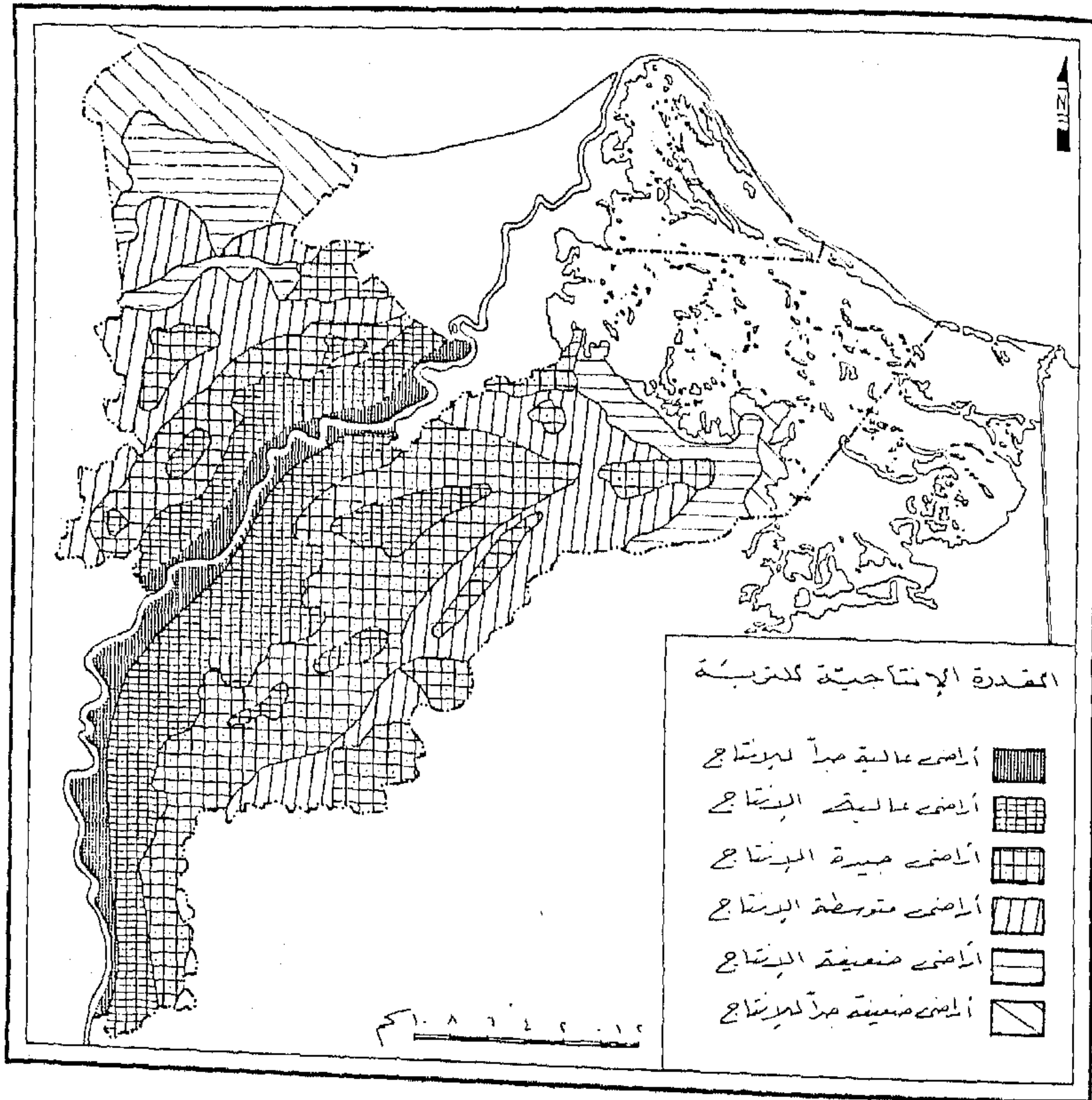
ولم يظهر بها مستوى مائى أرضى حتى عمق ١٥٠ سم من سطح التربة وتنتج كافة أنواع المحاصيل بتكلفة منخفضة وتعطى انتاجية تفوق مثيلاتها بكثير على مستوى الجمهورية ، وتصلح لزراعة كافة أنواع المحاصيل بتكلفة منخفضة وتعطى أنتاجية مرتفعة ، وتكاد تتوطن بهذه الأراضى زراعة الخضر والفاكهة بكافة أنواعها ، كما هو واضح فى مركزى أجا وميت غمر (٦٤,٣ ٪) من جملة مساحة الخضر والفاكهة . ويضمان مساحة تقدر نسبتها بنحو (٧٤ ٪) من جملة أراضى هذا النوع .

٢ - الأراضى جيدة الإنتاج :

وهى الأراضى التى يفوق انتاجية الفدان بها المتوسط العام لانتاج الفدان بالجمهورية وهى بذلك تعد أعلى بكثير من مثيلتها على مستوى الجمهورية وتختلف هذه الأراضى عن أراضى النوع السابق ، اذ ترتفع بها تكاليف الخدمة الزراعية وتشغل هذه الأراضى مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية وغالبيتها من أراضى الدرجة الثانية (٤٩,٢ ٪) من جملة المساحة الزراعية بالمنطقة وتنتشر فى جميع مراكز المحافظة على شكل مساحات كبيرة تمثل نطاقات متصلة لتضم العديد من الأحواض الزراعية . حيث تتركز بصفة أساسية فى الجزء الجنوبى من المحافظة وتزداد بصورة كبيرة كلما اتجهنا صوب الجنوب الغربى من المحافظة بنحو (٢٢ كم) على جانبى فرع دمياط فى مراكز ميت غمر أجا - السنبلاوين - المنصورة - طلخا ، وتنخفض فى مركز دكرنس - شربين وتكاد تنعدم فى مراكز منية النصر - المنزلة - بلقاس .

وتتميز أراضى هذا النوع بأنها ذات نسيج ثقيل يغلب عليها مكونات الطين على باقى المكونات الاخرى وإن كانت طينية خفيفة بالقرب من أراضى النطاق السابق .

المقدرة الإنتاجية لأراضي محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧م



حيث تزداد نسبة الطين بالبعد عن فرع دمياط ، وتزداد كذلك كلما اتجهنا نحو الشمال وغالبا ماتكون ذات قوام ثقيل فى الطبقة السطحية بينما الطبقات التحتية فهى تكون عادة طميية أو طميية رملية ، أو رملية طميية وتتميز هذه الاراضى بأنها ذات مستوى مائى ارضى عميق على بعد أكثر من ١٥٠ سم من سطح التربة .

وترجع الاهمية الاقتصادية لهذه الأراضى ، الى أنها صالحة لزراعة كافة أنواع المحاصيل الزراعية بها . كما أنها غنية بكافة أنواع العناصر الغذائية ، وان كانت تفتقر الى عنصر الازوت لذا يعمد المزارعون دائما الى اضافة الاسمدة الازوتية إليها . وتتوطن بها العديد من المحاصيل الاقتصادية كالقطن والأرز . علاوة على زراعتها بالذرة الصيفية والقمح ، وغيرها من المحاصيل المجهدة للتربة . وتعتبر أراضى هذه المجموعة منطقة ثقل اقتصادى وسكانى كبير فى المحافظة ، وتتنوع بها المحاصيل الزراعية كما تنتظم بها الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية والتى تعتمد أساسا على زراعة القطن .

٣ - الأراضى متوسطة الإنتاج :

وهى الأراضى المنتشرة فى الجزء الشمالى من المحافظة وتبلغ جملتها نحو (٢١,٨ ٪) من المساحة الزراعية بها وتضم الأراضى ذات الدرجة الثالثة وكذا الأراضى المستصلحة حديثا (قبل عام ١٩٧٠) ولا سيما فى مراكز : دكرنس - شربين - المنزلة . وتتميز هذه الأراضى بأنها ذات انتاجية متوسط بالنسبة للمحافظة ، وأعلى من مثيلاتها أحيانا على مستوى الجمهورية إذ يعطى الفدان متوسط إنتاجى يكاد يتساوى مع المتوسط العام للجمهورية وينخفض فى بعض الأحواض عن المتوسط العام . ومثل هذه الأراضى مرتفعة التكاليف نظرا لوجود عيوب ظاهرة بها تعمل على الحد من الإنتاجية ، كما أن تربتها ذات قوام ثقيل وترتفع بها نسبة الاملاح الذائبة فى التربة بطول قطاعها وان كانت تخلو من القلوية وهى بحاجة دائما الى اضافة الجبس الزراعى اليها ، وتكاد تنتشر هذه الأراضى فى كافة أنحاء المحافظة خارج - النطاق السابق . ويظهر تركزها بصورة واضحة فى الجزء الشمالى من المحافظة على شكل قطع صغيرة متناثرة فى الأحواض المنخفضة فى الجزء الجنوبى من أراضى المنطقة كالأراضى المحرومة من الرى أو التى تقع فى نهاية الترع أو الأراضى المنخفضة والتي تعانى من سؤ الصرف بها ، ولرفع إنتاجية هذه الأراضى فهى بحاجة كبيرة الى تغطيتها بشبكة جيدة من المصارف الحقلية لغسيل الأملاح الزائدة بها ، مع إضافة الجبس الزراعى للتربة والحرث العميق والتقليب الجيد والعناية « الخدمة الزراعية الجيدة » وكذا إضافة الأسمدة العضوية بكثرة وترجع الأهمية الاقتصادية لمثل هذه الأراضى إلى توطن زراعة الأرز بها فى الموسم الصيفى . ولزيادة إصلاحها يجب زراعتها بالبرسيم أو بعض

أنواع الخضر هذا إلى جانب المحاصيل الأخرى . وتكاد تفتقر هذه الأراضى إلى زراعة أشجار الفاكهة نظرا لارتفاع نسبة الملوحة وإن وجدت فهى تقتصر على الأنواع التى تتحمل الملوحة الأرضية .

٤ - الأراضى ضعيفة الإنتاج :

وهى الأراضى التى يقل متوسط إنتاج الفدان بها لكافة أنواع المحاصيل عن مثله على مستوى الجمهورية وتمثل نسبتها نحو (٤٧ ٪) من جملة المساحة الزراعية بالمنطقة وتنتشر هذه الأراضى على شكل شريط بطول ساحل البحر المتوسط فى مركز بلقاس وأيضا فى الأجزاء المحيطة مباشرة بحيرة المنزلة . حيث تتأثر هذه الأراضى بتسرب المياه المالحة من البحر والبحيرة التى تزيد من نسبة الملوحة القلوية فى التربة مما يؤدى ذلك الى رفع مستوى الماء الأرضى بها لتظهر القلوية على السطح أو بطول القطاع بها . كما توجد بعض الأراضى الضعيفة الانتاجية والتى تتوزع على شكل قطع صغيرة من الأراضى ، تنتشر فى أقصى الأطراف الشرقية من المحافظة ، ويرجع سبب تدهور هذه الأراضى إلى أنها تقع فى نهاية الترع والمساقى وعدم كفاية مياه الرى بها ، وانخفاضها عما يجاورها مما يعطى فرصة لتسرب مياه الصرف اليها فى الأحواض المرتفعة ويؤدى ذلك إلى ارتفاع الملوحة وظهور القلوية .

وإلى جانب هذه الأراضى توجد الأراضى البور والأراضى المغمورة بالمياه ، وأراضى السكن ، وكذا الأراضى غير المستصلحة ، وسوف يتناولها الباحث بالتفصيل فى الفصول القادمة من البحث . ومن الأراضى البور الصالحة للزراعة منطقة الجسر الواقى والاجزاء الجنوبية من بحيرة المنزلة ، وكذا الأجزاء الشمالية من مركز بلقاس (منطقة أبو ماضى) حيث يوجد إقليم البرارى وتستغل حاليا كمصايد للأسماك أو مزارع لتربيتها ، وهى بحاجة إلى بعض الإصلاحات الصغيرة لغسل أملاحها واستصلاحها حتى يمكن زراعتها ، وقد أخذت المحافظة فى الآونة الأخيرة فى إعادة تخطيط هـذه الأراضى وعرضها للبيع (٥,٠٠٠) فدان بالمنزلة و ٨,٠٠٠ فدان ببلقاس .

يتضح مما سبق أن غالبية أراضى المحافظة عالية الإنتاج حيث تلائم زراعة كافة أنواع المحاصيل بها . ويتضح ذلك من متابعة المركب المحصولى بها ، وكذا من مقارنة المتوسط الإنتاجى للمحاصيل الزراعية والإنتاجية ، حيث تتفق الإنتاجية وخصوبة الأراضى والانحدار العام للتربة ، وكلما ارتفعت الأراضى كلما زادت الإنتاجية نظرا لزيادة الخصوبة والعناصر الغذائية فيها . وكذا كلما انخفضت تظهر المعوقات الزراعية والعكس وكلما كان الانحدار هينا أو مستويا تماما كلما انخفض الإنتاج . وظهرت الأراضى الضعيفة والفقيرة فى كافة عناصرها الغذائية والتى لا تلائم زراعة العديد من المحاصيل الزراعية ، وبذلك يمكن قياس درجة الإنتاجية وخصوبة التربة بتركيبها الميكانيكى والكيماوى أو بالقرب والبعد عن فرع دمياط .

رابعا - العناصر المناخية

نظرا لضيق المنطقة وعدم اتساعها ، لايظهر أثر المناخ وعناصره بالصورة المطلوبة . فامتداد منطقة الدراسة بين ساحل البحر المتوسط شمالا والثلث الجنوبى من الدلتا ، أدى ذلك إلى ظهور جزئية صغيرة من التنوع النسبى للمناخ بها ، فالجزء الشمالى الضيق والذى يطل على البحر المتوسط ، تنطبق عليه ميزات إقليم البحر المتوسط وإن لم تكن من حيث الدرجة فمن حيث النوع على الأقل . وبصفة عامة المناخ السائد على مناخ مصر هو الذى ينتمى إلى نوع البحر المتوسط الجاف . نظرا لوقوعها فى شرق البحر المتوسط القليل المطر . فإلى الشمال من خط كنتور + ٣ متر يمكن القول بأنه ينطبق عليه ظاهرات مناخ البحر المتوسط ، بينما إلى الجنوب منه يختلف فى الظاهرات المناخية نظرا للتطرف النسبى والبعد عن البحر المتوسط ومؤثراته .

- درجة الحرارة :

يبدوا تأثير البحر المتوسط واضحا فى أجزاء المنطقة الشمالية لذا يمكن بشيء من التجاوز اعتبار النطاق الشمالى من المحافظة والمتاخم للبحر المتوسط جنوبيا ، بعرض ٤٠ كم داخلا فى إقليم البحر المتوسط المعتدل الدافيء ، بينما باقى أجزاء المنطقة تخرج عن هذا الإقليم المناخى ، حيث تضعف تأثيرات البحر المتوسط نسبيا كلما بعدنا عن خط الساحل المتوسطى شمالا ، وتعتبر الحرارة من أهم العناصر المناخية ذات التأثير الواضح والمباشر على الإنسان وكذا على الإنتاج الزراعى .

ويلاحظ على الحرارة مايلى :

- يوجد تقارب واضح فى المتوسطات اليومية والشهرية والسنوية للحرارة فى المحطات الأربع المحيطة بأراضى المحافظة ، على الرغم من تباعدها النسبى واختلاف مستوياتها وأماكنهم . وبما أن الفارق ضئيل بين الأرتفاع والانخفاض بالنسبة لموضع المحطات . فبالتالى لاتوجد فوارق كبيرة بين القراءات والتسجيلات للمحطات الأربعة ، باستثناء محطة بور سعيد الساحلية .

- يبلغ المتوسط الحرارى اليومى للمحطات الأربع (٢٠,٣°) مئوية ، يتراوح هذا المتوسط بين (١٩,٦° م) مئوية فى محطة المنصورة ، وبين (٢٠,٩° م) فى محطة الزقازيق ، فى حين يبلغ المتوسط السنوى للحرارة بالمنطقة كما توضح المحطات الأربع نحو (٢٠,٣° م) ، وبذلك تبلغ أدناها فى محطة المنصورة (١٩,٦° م) ، وترتفع إلى أقصاها فى محطة الزقازيق ، حيث بلغت (٢٠,٩° م) .

ومن الملاحظ أن محطة المنصورة تسجل أرقاما أقل من محطة بور سعيد الساحلية ، وذلك لوقوع محطة المنصورة بجوار فرع دمياط مباشرة (٦٠٠ م) ، بينما محطة بور سعيد فإلى الداخل نوعا ما عن ساحل البحر المتوسط (١,٥ كم)

- يعتبر شهر يناير أكثر شهور السنة برودة ، اذ يبلغ متوسط درجة الحرارة فى المنطقة خلال هذا الشهر نحو (١٢,٦ْ م) ، بينما اكثر الشهور ارتفاع فى درجات الحرارة هو شهر أغسطس ، حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة به فى المنطقة نحو (٢٦,٣ْ م) ، تبلغ أقصاها فى محطة الزقازيق حيث تصل الى (٢٧,٣ْ م) ، تنخفض إلى (٢٥,٤ْ م) فى بور سعيد كما يبلغ ادنى متوسط سنوى للمحطات (١٢,٦ْ م) ، بينما أقصى متوسط يبلغ (٢٥,٤ْ م) ، بينما يبلغ المتوسط للمدى السنوى الحرارى (١٢,٨ْ م) .

- أقصى وأدنى درجة حرارة سجلت فى المحطات الأربع فأعلاها سجلت فى محطة الزقازيق . فى ٩ مايو عام ١٩٤١ حيث بلغت (٤٦,٩ْ م) ، بينما سجلت فى محطة المنصورة نحو (٤٦,٨ْ م) ، فى ١٢يونيو عام ١٩٥١ ، بينما فى طنطا فقد وصلت إلى (٤٦,٢ْ م) فى ١٠ مايو عام ١٩٤١ ، وفى بور سعيد وصلت إلى (٤٥ْ م) فى نفس اليوم الذى سجلت طنطا أعلى معدل لها . ويرجع هذا الأرتفاع إلى رياح الخماسين وما يصاحبها من ارتفاع لدرجات الحرارة . بينما سجلت أدنى درجة للحرارة بالمحطات فى يوم ٤ يناير عام ١٩٣٧ ، حيث بلغت ادناها فى محطة المنصورة (- ٤ْ م) ، وفى طنطا (- ٢ْ م) ، وفى الزقازيق (- ١,٦ْ م) ، بينما بلغت فى بور سعيد (صفر ْ م) فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ م . ويرجع سبب الانخفاض فى درجة الحرارة إلى مرور الانخفاضات الجوية الباردة شمال البلاد ، هذا إلى جانب تأثير شمال الدلتا بالأعاصير التى تجوب البحر المتوسط .

يتضح مما سبق أن غالبية أجزاء المنطقة يسودها صفة شبه قارية ، فباستثناء الجزء الشمالى من المحافظة والتى تتأثر بتأثير البحر المتوسط ، وحتى عمق ٤٠ كم إلى الجنوب من خط الساحل والذى يحدد بمدينة بلقاس غربا ، وحتى مدينة المنزلة شرقا ، حيث تمتد أراضى مراكز : منية النصر ، المنزلة ، شربين ، بلقاس . هذا إلى جانب الأجزاء الشمالية لكل من مراكز دكرنس ، طلخا ، المنصورة . فإلى الجنوب من هذا الخط ، تضعف تأثيرات البحر المتوسط نسبيا ، ويصبح المتوسط اليومى لدرجة الحرارة مرتفعا فى شهر أغسطس عن شهر يوليو ، وهذا يدل على مدى انتهاء تأثير البحر فى درجة الحرارة ، وبذلك يكون شمال المنطقة ذا مناخ معتدل صيفا ، مائل للبرودة شتاءا فقد وجد من دراسة درجات الحرارة ، فى المحطات المناخية المحيطة بالمنطقة ، خلال شهر يوليو أن النهايات العظمى لدرجات الحرارة لها تتراوح بين ٣٤,٢ - ٣٤,٦ْ م ، بينما تراوحت النهايات الصغرى بين ١٨,٩ - ٢٠,٤ْ م حيث تبلغ

النهاية العظمى لها خلال شهر يناير مابين ١٩,٥أم - ١٩,٩أم ، والصغرى بين ٦,٣أم - ٧أم ، ويرتفع متوسط درجة الحرارة فى شهر يناير كلما اقتربنا من الساحل ببطء واطراده ، ويبدو الارتفاع المفاجئ فى هذا المتوسط بين شهرى مارس وإبريل ، ولاسيما إذ بعدنا عن خط الساحل ، لتصل أقصاها فى شهرى يوليو وأغسطس ، وتتضح قاريه المناخ وتطرفه فى الاتجاه نحو الداخل ، حيث يزداد المدى الحرارى السنوى .

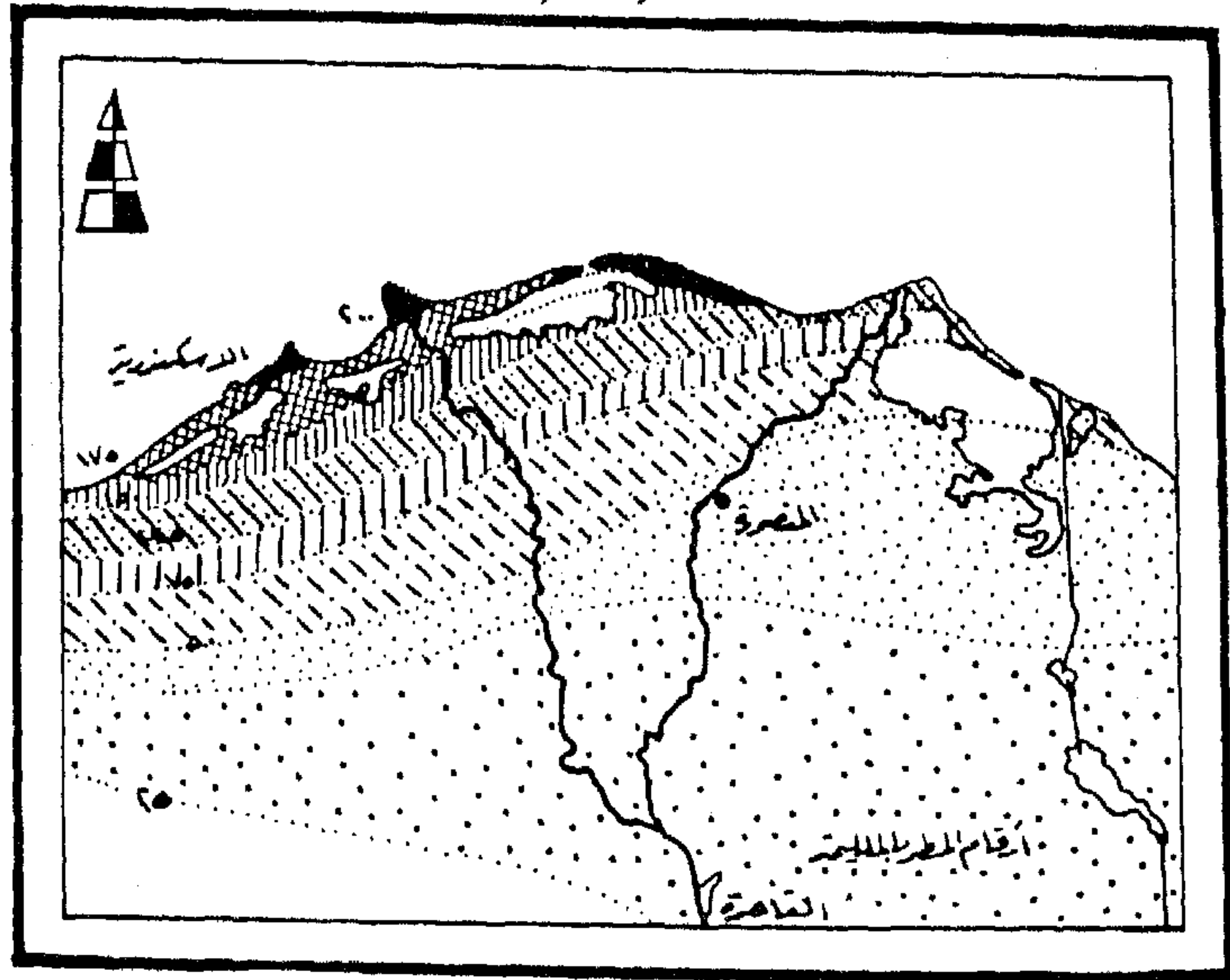
جدير بالذكر أن فرع دمياط له أثر محدود فى تعديل المناخ حوله ، وقد يظهر أثر ذلك فى المدن والمحلات العمرانية الواقعة عليه ، كما هو واضح فى كل من مدن « المنصورة » ، شربين ، ميت غمر حيث ترتفع هذه المدن لأعلى من جسر الفرع ، لتفيد من مرور الرياح الغربية عليها بعد أن تكون عبرت فرع دمياط ، مما تؤدى إلى تلطيف درجة الحرارة بها ، وبذلك تتضح الصورة العامة عن مدى الاختلافات الجوهرية فى درجة الحرارة بمنطقة الدراسة ، فكما سبق القول ، يزداد المدى الحرارى الفصلى فى الصيف كلما بعدنا عن البحر نحو الداخل ، مما يظهر بعض الاختلافات الطفيفة والجوهرية بين أجزاء المحافظة ، ففى الجزء الشمالى تنخفض درجة الحرارة نسبيا فى فصل الصيف بسبب الرياح الشمالية الملطفة والتى تحمل تأثير البحر إلى الساحل ، والعكس فى الجزء الجنوبى ، حيث ترتفع درجة الحرارة لبعدها عن البحر ، ولا سيما عندما تتعرض البلاد إلى هبوب رياح الخماسين ، ومن الملاحظ أن أكثر فصول السنة إستقرارا فى الحرارة - هو فصل الصيف ولا سيما فى شهرى أغسطس وسبتمبر ، وكما أن شهر مايو ويونيو هما موسم الحرارة العالية . والضغط المنخفض .

- **الأمطار :**

يعد المطر محدودا إلى حد كبير فى منطقة الدراسة ، إذا لا يعتمد عليه داخل حدود المحافظة نظرا لتوفير المياه من فرع دمياط طول السنة ، ومن المعروف أن الأمطار التى تسقط على مصر ، تسقط فى فصل الشتاء ، وتكثر فى غرب الدلتا وبالقرب من ساحل البحر المتوسط ، وتقل كمية التساقط بالاتجاه شرقا وبالقرب من ساحل البحر المتوسط ، وبذلك لا تستفيد أراضى الدقهلية من الأمطار الشتوية ، باستثناء الشريط الضيق الساحلى الشمالى منها .

وجدير بالذكر أن متوسط كمية الأمطار المتساقطة على المنطقة خلال فصول السنة ، بلغت نحو ٤٩,٧ مم يسقط معظمها فى فصل الشتاء والخريف ، حيث تبلغ الكمية ٢٧,٦ مم ، ٢٧,٢ مم على التوالى بينما أقلها يكون فى فصل الربيع حيث تبلغ ١٧,٣ مم ، غير أن هذه المتوسطات لا تعنى الثبات فى الكمية ، فقد تحدث أحيانا رخات عنيفة ، ويأتى فصل الخريف فى المرتبة الثانية من حيث كمية التساقط بعد

كمية الأمطار السنوية بدلتا النيل



فصل الشتاء ، حيث يبلغ متوسط كمية التساقط نحو ٢٧,٢ مم كما سبق القول وبذلك تختلف فى الكمية المتساقطة ، ويظهر الاختلاف بين شهور الخريف ، وكذا بين أيام الشهر سواء كان ذلك من حيث غزارة التساقط ، أو تكرار السقوط للمطر

يتضح مما سبق أن كمية الأمطار التى تسقط على المنطقة ، لا يمكن الاعتماد عليها لسد حاجتها من المياه العذبة ، حيث تعتمد المنطقة على الموارد المائية الثابتة (فرع دمياط) . وبذلك فإن المطر الشتوى فى الأطراف الشمالية ، لاقيمة له فى الزراعة ، وإنما يعتبر كعامل ثانوى وتكميلى لا أكثر ، وإن كان ضرره أكثر من منفعته ، فمثلا امتداد موسم سقوط الأمطار ، يعد فى الغالب معرقلا أكثر ما هو مكمل ، فرغم أنه مفيد للزراعات الشتوية (القمح ، البرسيم) ، إلا أنه يضر بالمحاصيل الصيفية ، حيث يؤخر زراعة القطن فى كل من مراكز : منية النصر ، دكرنس ، شربين ، بلقاس . فضلا عن أنه يؤذى النباتات الصغيرة ، ويزيد من مساحة السياحات الشمالية ويرتفع مسطح المستنقعات ، وتزداد بذلك الملوحة وتظهر القلوية على أراضى الجزء الشمالى ، مما يعوق الإنتاج والإنتاجية ، وكذا يعوق استخدام المركبات الميكانيكية على الطرق الترابية ، فقد يؤدى إلى عزل عدد كبير من القرى التى تقع على هذه الطرق حتى تجف ، وبذلك تستخدم الدواب كوسائل للإنتقال خلال موسم المطر . جدير بالذكر أن عامل المطر ، قد وضع فى الاعتبار عند تصميم المساكن فى أراضى المنطقة ففى الأجزاء التى تسقط فيها الأمطار بكميات كبيرة ، كما هو شمالى بلقاس ، أصبح الطوب اللبن غير مناسب للبناء ، لذا اتجه الأهالى لاستخدام البوص وبعض المواد المحلية الأخرى فى بناء مساكنهم ، وحديثا نحو البناء بالطوب الأحمر ، مع ضرورة تصميم سقف المسكن بحيث يسمح بانحدار مياه الأمطار عليها أثناء سقوطها .

السكـــان

أولا - نمو السكان :

لم تستقر الدقهلية بحدودها الحالية إلامنذ عام ١٩٦٠ م ، باستثناء بعض التعديلات فى نواحى المراكز الهامشية ، سواء كان ذلك بالضم أو الفصل كما سبق القول ، لذلك لم يتمكن الباحث من الاعتماد على الأرقام الواردة فى التعدادات السكانية المختلفة ، إلا بعد تعديلها بحيث تمثل فقط سكان المراكز التى تدخل فى زمام محافظة الدقهلية بحدودها الحالية ، وذلك لإعطاء صورة كاملة عن نمو السكان فى منطقة الدراسة ، ولإمكان إجراء المقارنة على أساس واحد ، يرى الباحث دراسة نمو السكان بالدقهلية منذ عام ١٨٨٢ م ، وحتى عام ١٩٨٦ م كما يوضحها الجدول .

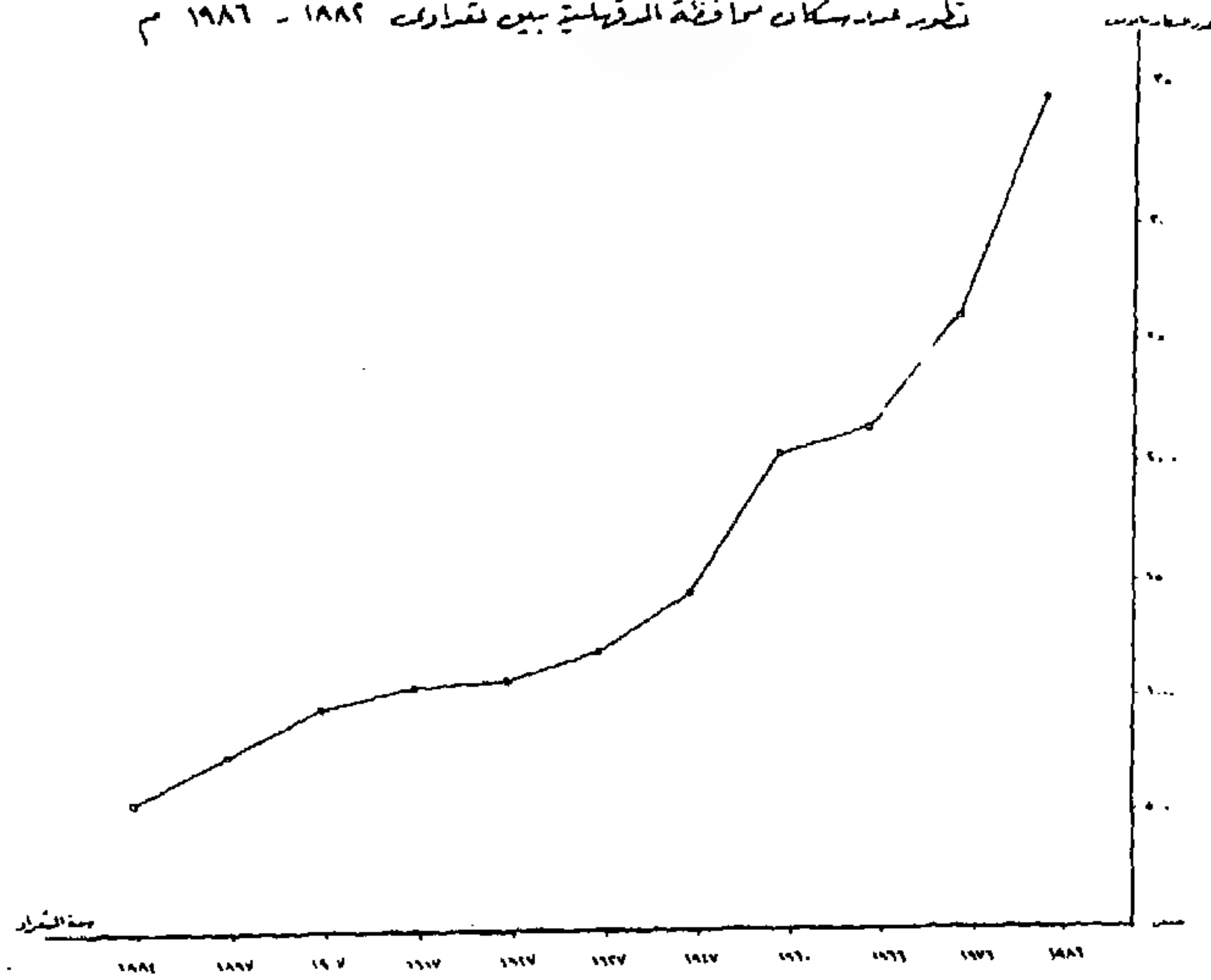
تطور سكان الدقهلية فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ - ١٩٨٦ م [(١)]

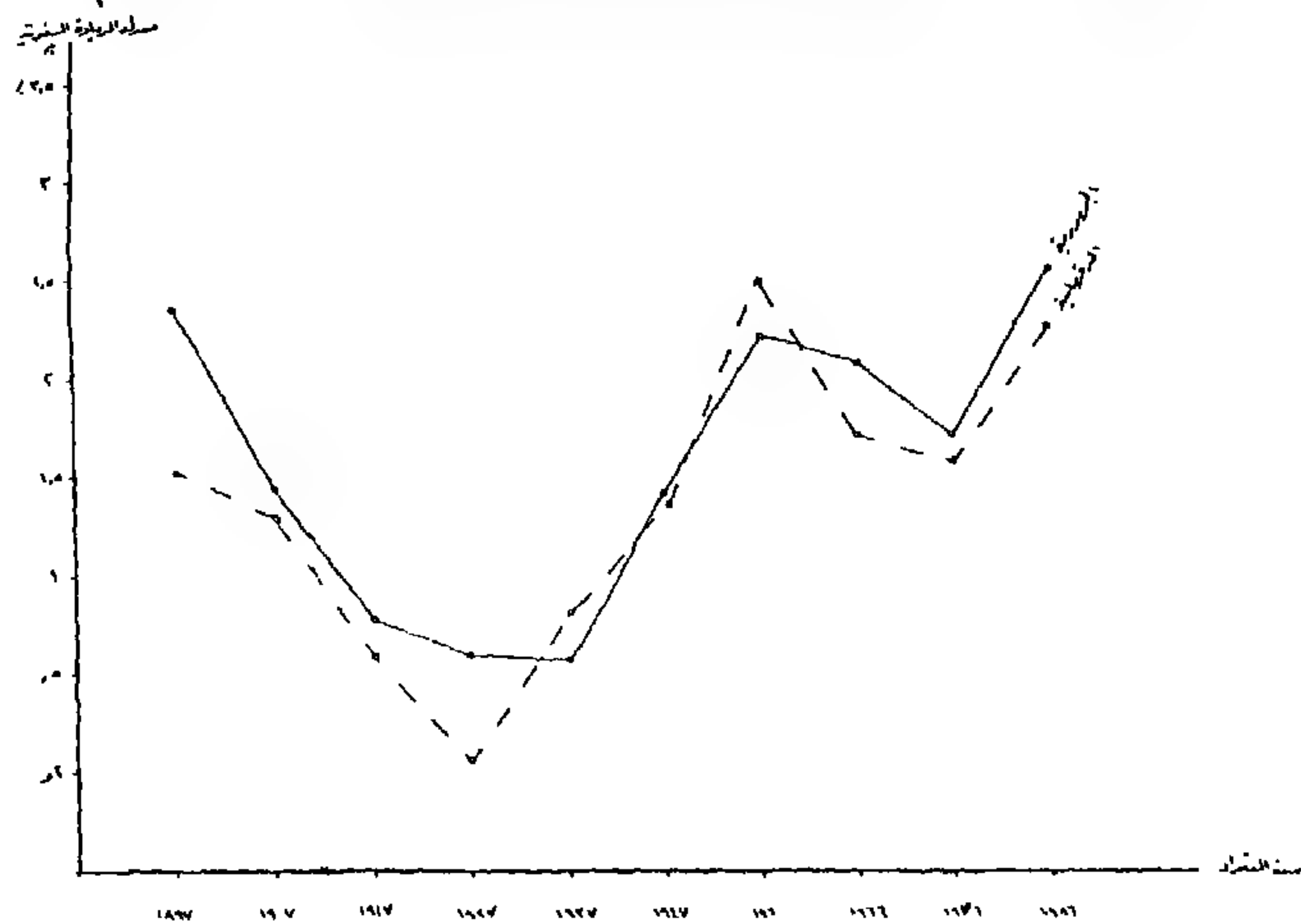
سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة السكانية بالدقهلية		الزيادة السنوية لمصر %	سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة السكانية بالدقهلية		الزيادة السنوية لمصر %
		العدد	الزيادة السنوية %				العدد	الزيادة السنوية %	
١٨٨٢	٥٨٢٦٢٧	—	—	—	١٩٤٧	١٤٤٣٧٥٦	٢٢٤٢٠٧	١ر٨٤	١ر٩٤
١٨٩٧	٧٥٨٤٢٨	١٧٥٨٠١	٢ر٠١	٢ر٨٥	١٩٦٠	٢٠١٤٨٨٣	٥٧١١٢٧	٣ر٠٤	٢ر٧٥
١٩٠٧	٨٩٧٣٧٢	١٣٨٩٤٤	١ر٨٣	١ر٩٤	١٩٦٦	٢٢٨٥٣٣٢	٢٧٠٤٤٩	٢ر٢٤	٢ر٦٨
١٩١٧	١٠١٤٧٨٣	١١٧٤١١	١ر١٦	١ر٣١	١٩٧٦	٢٧٣٧٣٠٦	٤٥١٩٧٤	٢ر١١	٢ر١٨
١٩٢٧	١٠٧٥٢٠٨	٦٠٤٢٥	٠ر٦٠	١ر٢٠	١٩٨٦	٣٥٠٠٤٧٠	٧٦٣١٦٤	٢ر٧٩	٢ر١٦
١٩٣٧	١٢١٩٥٤٩	١٤٤٣٤١	١ر٣٤	١ر١١					

(١) أعده الباحث اعتمادا على :

Dept . of statistics : The census of EGYPT 1882 vol I part II p.34

مصلحة الإحصاء والتعداد تعدادات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بشأن تعدادات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦


تطور عدد سكان محافظة الدقهلية بين التعدادات ١٨٨٢ - ١٩٨٦ م


الزيادة السنوية لسكان الدقهلية مقارنا بسكان الجمهورية في الفترة ما بين عامي ١٨٩٧ - ١٩٨٦ م
الجمهورية
الدقهلية

تزايد السكان خلال الفترة التعدادية كلها (١٠٤) عاما بنسبة (٨ر٦٠٠ ٪) أى بزيادة مقدارها نحو (٦٨ر٢٪) سنويا ، وهذه النسبة تعتبر أعلى من نسبة الزيادة خلال الفترة من مطلع القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٨٢ ، وهذا معناه أن السكان قد تضاعفوا ست مرات خلال الفترة التعدادية المذكورة ، فى حين أنهم تضاعفوا ثلاث مرات تقريبا خلال فترات التعداد فى القرن التاسع عشر ، أى أن نسبة الزيادة السكانية تضاعفت بصورة كبيرة ، يرجع ذلك الى النمو السريع لسكان المنطقة ، هذا إلى جانب ارتفاع المستوى الصحى لهم وانخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة ، وانعكس أثر ذلك على الزيادة الطبيعية وزيادة السكان . ومنذ عام ١٨٨٢ م وسكان الدقهلية لم يتعرضوا للنقصان حتى الآن ، والواضح أنه خلال الفترة (٤٩) عاما ١٩٣٧ - ١٩٨٦ كان المعدل فى زيادة مستمرة ، ويرجع ذلك إلى رواج الحياة الاقتصادية بالمنطقة ، هذا إلى جانب موقعها الجغرافى وخصوبة أراضيها واتساع زمامها الزراعى ، أيضا إلى تنوع الأنشطة بها ، وقد ساعد على ذلك ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية وتقدم الخدمات الصحية والتعليمية ، مع مكافحة الأوبئة والأمراض ، ولاسيما التى تصيب الأطفال الرضع ، كل هذه العوامل أدت إلى نقص الوفيات العامة وساعدت على زيادة السكان الطبيعية ، كما أن الناس خلال هذه الفترة مازالوا على عادتهم القديمة فى الإقبال على الإنجاب مما يزيد معه الزيادة الطبيعية . ومثل هذه السمة تتميز بها الدول النامية ، حيث ترتفع بها معدلات الخصوبة والإنجاب ، وذلك لأن ظروف المعيشة بها تحتم على الأفراد أن يزيدوا من عدد أطفالهم لزيادة المعروض من الأيدى العاملة داخل الأسرة الواحدة ، لما فى ذلك من ضمان مادى ومعنوى لهذه الأسر .

والحقيقة أن الفترة التعدادية ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٦ م ، هى أقرب إلى الواقع على عكس التعدادات الاخرى السابقة ، وإن كانت الهجرة لا تلعب دورا كبيرا فى نمو سكان المنطقة فى تاريخها الحديث ، وإنما الزيادة الطبيعية هى المسئولة عن تزايد السكان خصوصا وأن الدقهلية من المحافظات التى تتميز بارتفاع معدلات المواليد بها على مستوى الجمهورية وهى بذلك تحتل المركز الأول من حيث العدد بين المحافظات الريفية على مستوى الجمهورية منذ عام ١٩٦٠ م وحتى الوقت الحاضر . علاوة على أنها تتميز بكبر حجم سكانها ، فقد زاد عدد سكانها على المليون نسمة لأول مرة فى تعداد عام ١٩١٧م ، وعلى المليونين نسمة فى تعداد عام ١٩٦٠م كما هو واضح من الجدول السابق ، واخيرا بلغت جملة سكانها نحو (٤٧٠ر ٥٠٠ ر ٣) نسمة عام ١٩٨٦م ، بنسبة (٢٦ر٧ ٪) من إجمالى عدد سكان الجمهورية ، وهى بذلك تستحوذ على (٨ر٦ ٪) من الزيادة السكانية على مستوى الجمهورية بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ م ، ونحو (٩ر٦٪) من هذه الزيادة بين تعدادى ١٩٦٦ - ١٩٧٦ م ،

وأخيرا بلغت الزيادة فى سكان المحافظة بين تعدادى ١٩٧٦ - ١٩٨٦ م بنحو (١٦٤ر٧٦٣) نسمة ، بنسبة (٦ر٦٪) من اجمالى الزيادة على مستوى الجمهورية بين التعدادين .

وفيما يخص تطور النسب المئوية لسكان الدقهلية للفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٦، ما زالت تحتل الدقهليةمرتبة متقدمة من حيث عدد السكان على مستوى الجمهورية ، فكما سبق القول أنها تحتل المركز الثالث بنسبة (٢٦ر٧ ٪) من جملة عدد السكان على مستوى الجمهورية بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية على مستوى الجمهورية فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧٦ م ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها : عودة مهاجرى إقليم قناة السويس بعد عام ١٩٧٨ ، إذا كانوا ضمن تعداد المحافظة فى تعداد عام ١٩٧٦ م ، هذا إلى جانب زيادة نسبة المهاجرين من أبناء المحافظة إلى المحافظات الأخرى وخارج الجمهورية . وكذا الواضح أن عدد الأسر المهاجرة من محافظة الدقهلية فى الفترة مابين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م ، بلغت جملتها نحو (١٥٦٧) أسرة ، ولو علم أن حجم الأسرة خلال هذه الفترة قدر بنحو (٦ر٥) فرد ، إذن تبلغ جملة عدد المهاجرين بنحو (٧٨٣٥) نسمة ، وبرغم ارتفاع المعدل السكانى بالدقهلية ، إلا أنه لولا الهجرة النازحة من أراضى المنطقة خلال هذه الفترة وكذا عمليات الاقتطاع للعديد من النواحى الهامشية ولا سيما فى المراكز الجنوبية المكتظة بالسكان وضمها لمراكز أخرى خارج المحافظة لأصبحت المحافظة تضم نسبة كبيرة من السكان تفوق نسبتها ما هى عليه الآن بكثير .

جدير بالذكر أن مراكز الجزء الجنوبى من أراضى المحافظة ، ينخفض بها المتوسط السنوى للزيادة السكانية ، ويرجع ذلك إلى بطء الزيادة الطبيعية فى هذه المراكز ، والتى تتسم بكثافة سكانية عالية ، علاوة على أنها تضم أراضى زراعية محدودة ذات استغلال زراعى كثيف منذ القدم ، ومثل هذه المراكز طاردة للسكان ، ولا يمكنها بأى حال من الأحوال أن تستقبل أى زيادة سكانية جديدة فى المنطقة مستقبلا على عكس المراكز الشمالية . ولكى تتضح الصورة العامة لمعرفة إلى أى مدى يضغط هذا العنصر البشرى على الأرض التى تعد المسرح الذى تدور عليها كل التفاعلات ، يرى الباحث دراسة توزيع السكان وكثافتهم .

ثانيا - توزيع السكان :

يرتبط توزيع السكان فى الدقهلية بعدة عوامل طبيعية وأخرى بشرية ، تختلف كل منها فى أهميتها النسبية من مركز لآخر ، وإن كانت تتداخل هذه العوامل فى نهاية بعضها مع البعض فى شكل مترابط معقد ، فالعوامل الطبيعية كالتربة وموارد المياه والسطح لها أثر كبير فى توزيع السكان بأراضى المنطقة ، حيث يوجد

ارتباط قوى بين توزيع السكان وتركزهم فوق سطح أراضى الدقهلية المرتفعة فقد عملت الفروع الدلتاوية القديمة والمندثرة فى أراضى المنطقة على جذب السكان وتركزهم حولها ، كما (ساهمت) فى قيام حضارة قديمة بالمنطقة مارس فيها السكان حرفة الزراعة ، كما توجد علاقة قوية بين توزيع السكان وخصائص التربة فى الدقهلية ، فمن مقارنة خريطة الأراضى الزراعية وخريطة توزيع السكان والكثافات السكانية ، نجد أنهما يقتربان كثيرا فى ملامحهما . فالأجزاء الجنوبية والأراضى المحيطة بفرع دمياط فى المنطقة ذات الجدارة الإنتاجية العالية ، نجد بها تركز سكانى كبير ، فى حين نجد العكس فى الأطراف الشمالية حيث تنتشر التربة الضعيفة الإنتاجية ، وهى أيضا المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، أيضا تؤثر العوامل الاقتصادية فى تركز السكان بأراضى المنطقة ، ويظهر أثر ذلك فى هجرة السكان من الريف إلى المدن ، حيث تتوفر الفرص الاقتصادية الأكثر كما سيتضح بعد . ولمعرفة أثر العوامل الطبيعية ، والاقتصادية ، والحضارية ، والثقافية ، فى توزيع السكان على أراضى المنطقة ، فهناك آراء ترى أن العوامل الحضارية هى المؤثر الرئيسى فى تحديد حجم وتوزيع السكان ، فى حين البعض الآخر يرى أن التركيب الاقتصادى والنظم الاجتماعية السائدة هى المؤثرة فى تجديد وحجم وتوزيع السكان . ولكن ذلك لا ينفى فى النهاية من أن سكان الدقهلية ، هم نتاج التفاعل بين النظم الحضارية وباقى النظم الأخرى ، وبذلك يعتبر توزيع السكان فى المنطقة كنتيجة لعملية ديناميكية مستمرة تختلف أسبابها ونتائجها فى الزمان والمكان .

وبذلك نلاحظ أن الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية ، والتى تحف ببحيرة المنزلة ، وكذا الأطراف الشمالية الغربية القريبة من البحر المتوسط ، والتى تتميز بقلة عدد سكانها لعدم ملائمة الظروف العامة لتركز السكان بهما بأعداد كبيرة فى تلك الجهات المتطرفة نسبيا ، نظرا لبعدهما عن طرق المواصلات ، وعلى عكس ذلك نجد تركز السكان فى باقى جهات المحافظة التى تتميز بموقعها الجغرافى الممتاز ، مع خصوبة تربتها وسهولة وصول مياه الرى إليها فى الأوقات المناسبة ، هذا إلى اختراق بعض الطرق الجيدة لهذه الجهات ، مما أثر ذلك فى توزيع السكان ، وما صاحبه من تجميع للمواد الخام ووسائل الإنتاج والمواد الغذائية ونمو وتزايد الموراد .

جدير بالذكر أن النهضة الصناعية التى شهدتها المحافظة فى الآونه الأخيرة ، شجعت بعض السكان الريفيين إلى الهجرة من قراهم إلى المدن الصناعية فى المنطقة سعيا للحصول على وظيفة ومستوى دخل أكبر ، وقد أثر ذلك فى زيادة عدد سكان بعض المدن بالمنصورة ، طلخا وميت غمر ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعدادات السكان فى عام ١٩٦٠ ، و١٩٧٦ ، و ١٩٨٦ حيث تزداد أعداد السكان نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن ، إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان ، والواضح أنه فى معظم

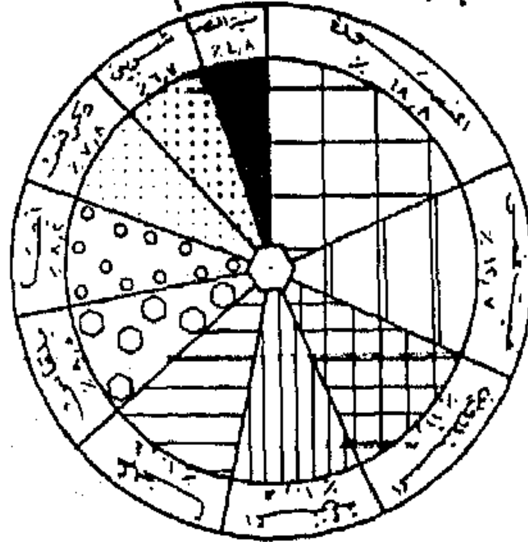
الحالات تتضافر عوامل الطرد فى المناطق الريفية ، مع مرونة قطاع النشاطات الهامشية فى المدن المذكورة ، وذلك لاستيعاب الأيدى العاملة والمهاجرة من الريف ، فالواقع أن هذه الهجرة قد نمت فى الوقت الحاضر بمعدل يفوق احتياجات المدن ، وكذا احتياجات المقدرة الاستيعابية للصناعة من الأيدى العاملة ، حتى أصبح أغلب المهاجرين يحاولون خلق عمل لأنفسهم فى مجال النشاطات الهامشية عن طريق إحتراف مهن وخدمات طفيلية ، كنقطة ارتكاز للبقاء فى المدن حتى تسنح الفرصة لعمالة أفضل .

النصيب المئوى لمراكز الدقهلية من السكان عام ١٩٨٦ م .

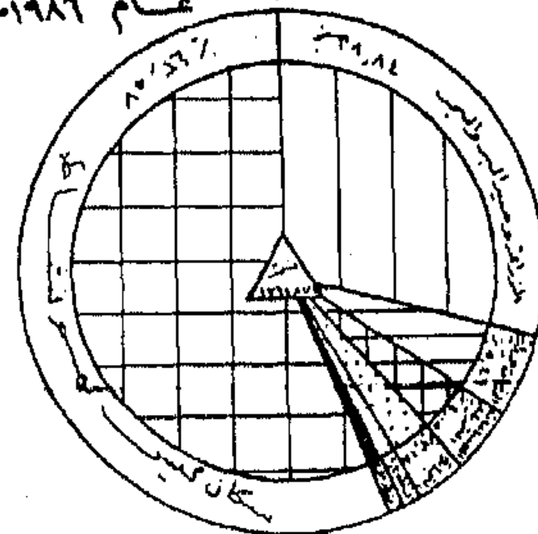
المركز	السكان حسب تعداد عام ١٩٨٦			المساحة بالكم٢عام ١٩٨٦			معامل الاهمية النسبية	الكثافة السكانية العامة نسمة / كم٢
	عدد السكان (نسمة)	النسبة الى اجمالى السكان ٪	الترتيب	المساحة الكلية بالكم٢	النسبة الى اجمالى المساحة ٪	الترتيب		
المنصورة	٦٥٨٤٠١	١٨ر٨	١	٣٤٨ر٢٠	١٠	٣	١ر٨٨	١٨٩١
ميت غمر	٤٤٥٠٦٠	١٢ر٧	٢	٢٥٦ر٢٥	٧ر٤	٩	١ر٧٢	١٧٣٧
طلخا	٣٦٢٥٧١	١٠ر٤	٥	٣٠٢ر٩٩	٨ر٨	٦	١ر١٨	١١٩٣
المنزلة	٣٦٧٢٤٧	١٠ر٥	٤	٣١٢ر٤٠	٩ر٠	٥	١ر١٧	١١٧٦
أجا	٢٨٦٧٠٩	٨ر٢	٧	٢٧٠ر٥٤	٧ر٨	٧	١ر٠٥	١٠٦٠
السنبلاوين	٤٠٧٥٠٦	١١ر٦	٣	٣٩١ر٨٥	١١ر٣	٢	١ر٤٧	١٠٤٠
شربين	٢٣٣٤٦٠	٦ر٧	٩	٢٦٩ر٤٣	٧ر٨	٨	٠ر٨٦	٨٦٧
دكرنس	٢٧٣٤٤٥	٧ر٨	٨	٣٤٦ر١٠	٩ر٩	٤	٠ر٧٨	٧٩٠
منية النصر	١٦٧٠٥٢	٤ر٨	١٠	٢١٤ر٤٤	٦ر٢	١٠	٠ر٧٧	٧٧٩
بلقاس	٢٩٩٠١٩	٨ر٥	٦	٧٥٧ر٧٠	٢١ر٨	١	٠ر٣٩	٣٩٥
الجملة	٣٥٠٠٤٧٠	١٠٠	–	٣٤٧٠ر٩٠	١٠٠	–	١٧ر٢٥	١٠٠٩

من الجدول السابق : يتضح لنا أن مركز المنصورة يحتل القمة من حيث أهميته النسبية بالنسبة للدقهلية ، فمن حيث عدد السكان نجد أنه يحتل المركز الأول (٨ر١٨٪) من جملة سكان المحافظة ، عام ١٩٨٦ م ، فى حين أن مساحته لا تمثل سوى (١٠٪) من جملة المساحة الكلية . وهو بها يحتل المركز الثالث بين مراكز المحافظة ، بينما يأتى مركز منية النصر فى المرتبة الأخيرة بين مراكز المحافظة من حيث عدد السكان (٨ر٤ ٪) ، أيضا نفس الوضع بالنسبة للمساحة والتى تحتل بها المرتبة الأخيرة على مستوى المحافظة (٢ر٦ ٪) . وبذلك يكون المدى العددى للسكان كبير بين المركزين ، إذ يصل إلى (١٤ ٪) ، وبذلك نجد أن مركز المنصورة يساهم بما يقرب من ثلاثة أضعاف ، ما يساهم به مركز منية النصر بالنسبة لحجم السكان ، ويرجع

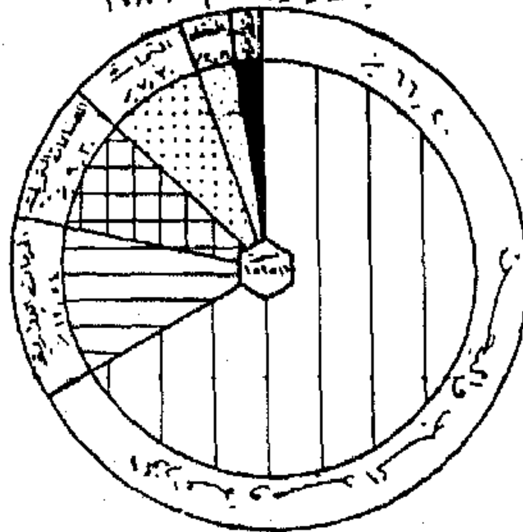
نسبة السكان في مراكز الدقهلية بالنسبة لجملة السكان بها عام ١٩٨٦ م



توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي بالدقهلية عام ١٩٨٦م



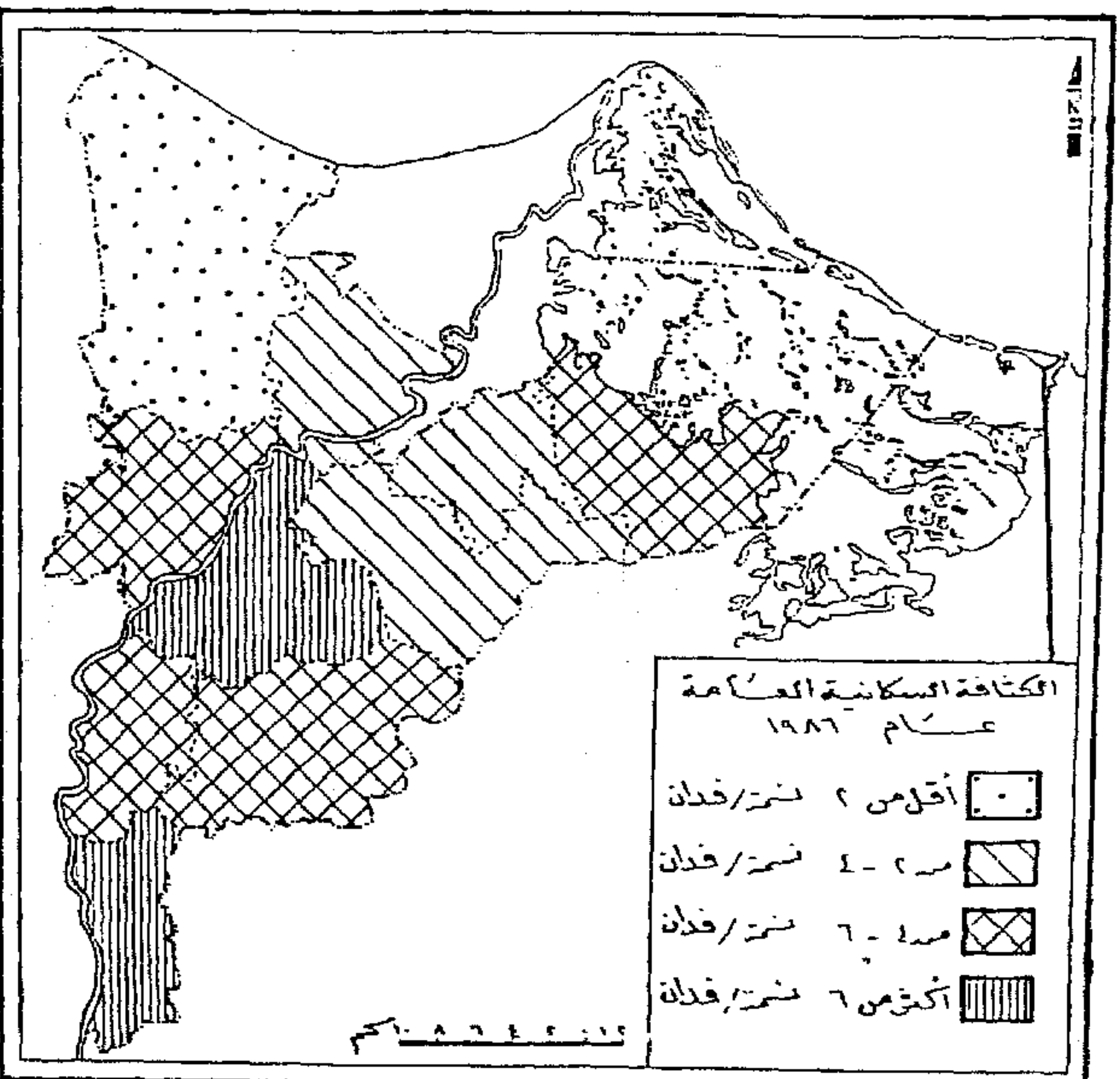
توزيع السكان ذوي النشاط حسب التركيب الاقتصادي بالدقهلية عام ١٩٨٦



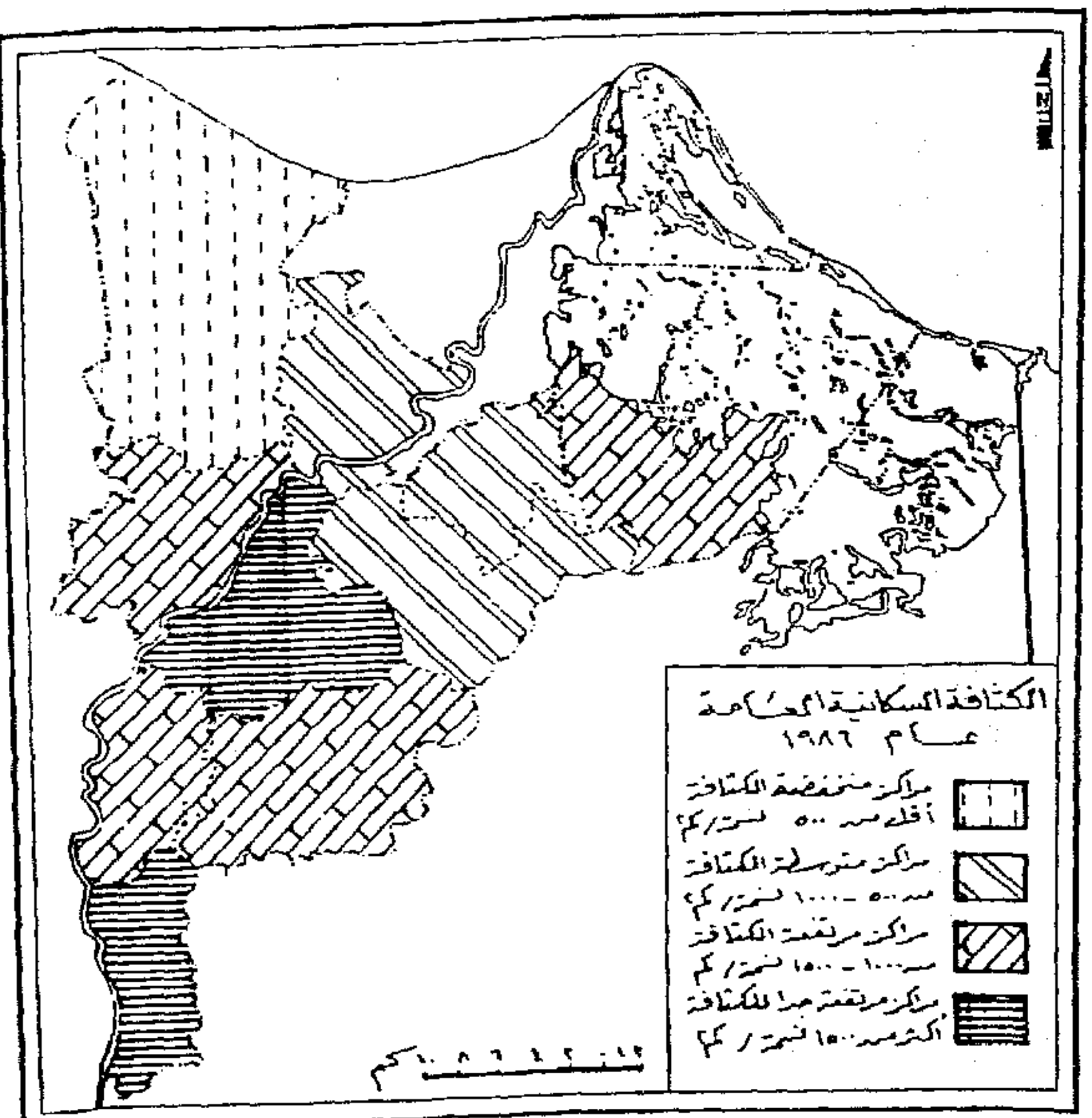
أنشطة أخرى
العاملين بالنقل
العاملين بالتجارة
العاملين بالصناعة التحويلية
العاملين بالخدمات
العاملين بالزراعة والصيد

شكل رقم (٧)

توزيع الكثافة السكانية العامة بمراكز محافظة الدقهلية عام ١٩٨٦ (نسمة/فدان)



توزيع الكثافة السكانية العامة بمراكز محافظة الدقهلية عام ١٩٨٦ م



انخفاض نسبة المساحة وحجم السكان بمركز منية النصر إلى أنه حديث النشأة (عام ١٩٨٢ م) ، هذا إلى جانب تطرفه النسبى وافتقاره إلى جانب تطرفه النسبى وافتقاره إلى طرق المواصلات الجيدة ، وضعف انتاجية أراضية ، على عكس من مركز المنصورة الذى يضم مدينة المنصورة قاعدة المحافظة (١ر٩ ٪) من جملة سكان المحافظة عام ١٩٨٦ م والتى يتوطن بها الكثير من الصناعات والهيئات والإدارات الحكومية التى تعل على جذب الكثيرين من مهاجرى الريف فى المراكز القريبة منها هذا إلى جانب موقع مركز المنصورة المتميز بين شرق ووسط الدلتا ، وخصوبة أراضيه ، وتمتعه بشبكة طرق رئيسية جيدة ، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة أعداد السكان فى مركز المنصورة بصورة كبيرة ، أيضا تساهم المراكز الأربعة الأولى " المنصورة ، ميت غمر ، السنبلاوين ، المنزلة " بنحو (٧ر٥٣ ٪) من جملة سكان المحافظة عام ١٩٨٦ م ، بينما المراكز الخمسة الباقية " بلقاس شربين ، منية النصر ، دكرنس ، أجا " تساهم بنحو ربع سكان المحافظة فقط ، والواضح أن هذه المراكز تتركز فى الجزء الشمالى من المحافظة ، وذلك باستثناء مركز أجا الذى يقع فى الجزء الجنوبى من أراض المحافظة ، نفس الوضع بالنسبة لمركز المنزلة الذى يقع فى الجزء الشمالى الشرقى من المحافظة ، والذى يزداد به نسبة السكان (٥ر١٠ ٪) من جملة سكان المحافظة ، وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة من حيث العدد .

ثالثا - الكثافة السكانية :

تختلف مراكز الدقهلية من حيث المساحة وعدد السكان كما سبق القول ، لذا فهى بحاجة لدراسة كثافة السكان وتوزيعهم ، كما تعكس الكثير من الحقائق الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية ، ومن الضرورى محاولة قياس كل منهما بطريقة تمكن من المقارنة بين مختلف المراكز وأما عن أهمية دراسة الكثافة فهى تفيد فى عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أو للتخطيط عامة سواء كان ذلك اقليميا أو شاملا .

١ - الكثافة العامة أو الحسابية :

وهى أبسط أنواع المقاييس المستخدمة فى الدراسات السكانية . وهذا النوع من الكثافة لا يعطى إلا فكرة بسيطة عن مدى تركز السكان فى مراكز المحافظة ، وإن كانت لا تعطى فكرة صحيحة عن الواقع ، فهى أحد الوسائل الملائمة والمضللة فى آن واحد لتقييم التباين فى توزيع السكان ، كما أنها فى الوقت نفسه تعتبر مقياسا لمقدار التفاعل بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها . وبدراسة هذا النوع من كثافة بالدقهلية ، يتضح لنا أنها مرتفعة جدا إذا ما قيست بباقى محافظات الجمهورية ، فقد بلغت الكثافة العامة بالدقهلية نحو (١٠٠٩ نسمة / كم٢) عام ١٩٨٦ ، بعد أن كانت (٧٨٩ نسمة / كم٢) عام ١٩٧٦ م ، تختلف هذه الكثافة بين الحضر والريف ، إذ ترتفع الحضر بالمنطقة لتصل إلى (١٦ر٨٤٦) نسمة / كم٢ على مستوى الحضر فى الدقهلية تزيد عن ذلك فى مدينة ميت غمر لتصل الى (٢٤ر١٢٤) نسمة / كم٢ ، تنخفض الى (٣١ر١٢٤) نسمة / كم٢ فى حضر مركز المنزلة ، وإلى (١٢ر٧٦٢) نسمة / كم٢ فى مدينة المنصورة ، تنخفض لأقل من ذلك فى حضر مركز أجا حيث تصل الى (٩ر٧٠١) نسمة / كم٢ . بينما تبلغ هذه الكثافة فى الريف بأراضى الدقهلية نحو (٧٥٦) نسمة / كم٢ على مستوى المحافظة ، ترتفع فى مركز ميت غمر الى (١٤٠١) نسمة / كم٢ ، تنخفض لتصل أدناها فى ريف مركز دكرنس لتصل الى (٧٠٥) نسمة / كم٢ . وبدراسة الكثافة السكانية وتوزيعها فى الدقهلية يمكن التعرف على مدى تكوين الشخصية الجغرافية للمراكز ومدى انعكاسها على مجموعة الظاهرات السكانية التى تتباين بها فى الزمان والمكان ، وتتبع قوانينها السلوكية المتفاعلة .

جدول رقم (٤)
الكثافة السكانية بمراكز محافظة الدقهلية عام ١٩٨٦ م

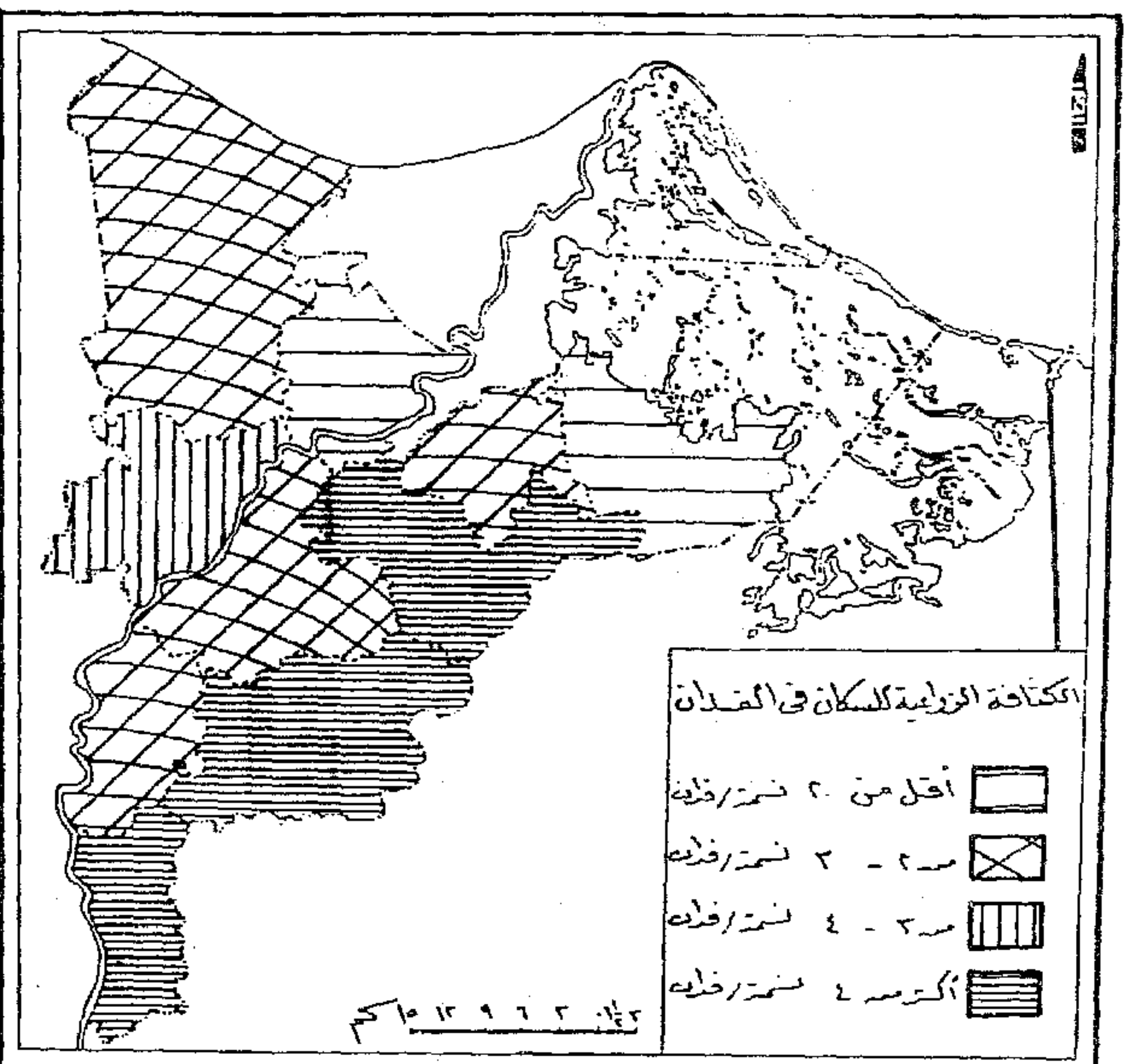
المركز	الكثافة العامة أو الحسابية		الكثافة الزراعية	
	نسمة / كم٢	نسمة / فدان	نسمة / كم٢	نسمة / فدان
المنصورة	١٨٩١	٩ ر٧	٦٦٧	٨ ر٢
ميت غمر	١٧٣٧	٣ ر٧	١٠٠٠	٢ ر٤
طلخا	١١٩٣	٠ ر٥	٨٨١	٧ ر٣
المنزلة	١١٨٧	٠ ر٥	١٩١	٨ ر٠
أجا	١٠٦٠	٥ ر٤	٦٦٦	٨ ر٢
السنبلاوين	١٠٤٠	٤ ر٤	٩٧٦	١ ر٤
شربين	٨٦٧	٦ ر٣	٣٥٧	٥ ر١
دكرنس	٧٩٠	٣ ر٣	١٠٢٣	٣ ر٤
منية النصر	٧٧٩	٢ ر٣	٥٠٠	١ ر٢
بلقاس	٣٩٥	٧ ر١	٥٩٥	٥ ر٢
المحافظة	١٠٠٩	٢ ر٤	٦٩٠	٩ ر٢

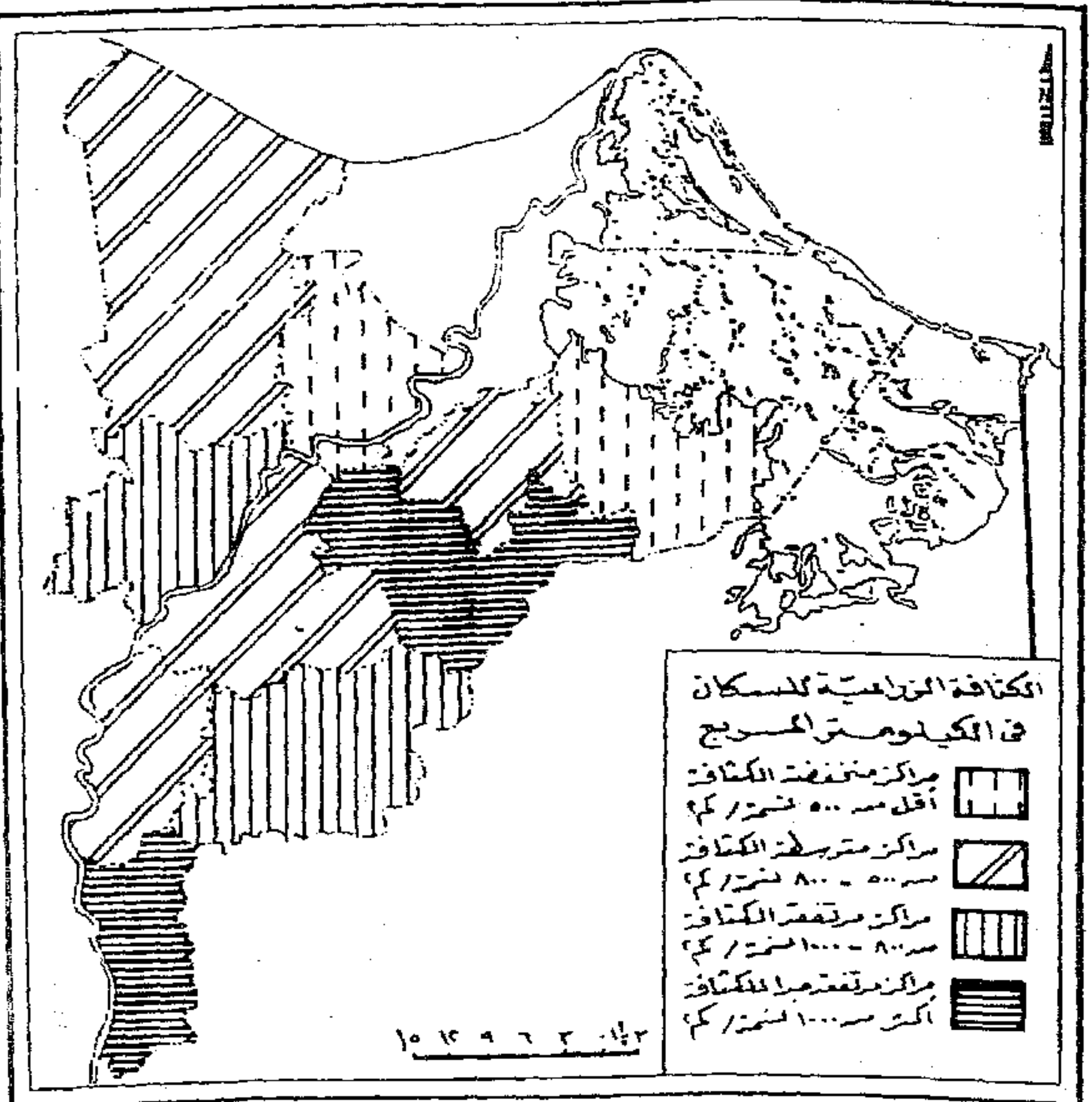
من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٦) يمكن معرفة الكثافة الحسابية العامة بأراض المحافظة ويمكن تقسيمها الى المستويات التالية طبقا للكثافة السكانية العامة :

١ - مراكز منخفضة الكثافة السكانية (أقل من ٥٠٠ نسمة / كم ٢) :

وتضم هذه المجموعة مركز بلقاس فقط ، حيث بلغت الكثافة السكانية العامة (٣٩٥) نسمة كم ٢ بمعدل (٧ر١) نسمة / فدان عام ١٩٨٦ م ، والواضح أن هذا المركز يحتل مرتبة متأخرة بين مراكز المحافظة ، إذ تنخفض به الكثافة لتصل أدناها فى أراضى المنطقة منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن ويرجع ذلك الى اتساع الزمام الكلى

توزيع الكثافة الزراعية للسكان في مراكز محافظة الدقهلية عام ١٩٨٦ م





للمركز (٨ر٢١ ٪) من جملة مساحة المحافظة ، مع انخفاض عدد سكانه نظرا لتطرفه وعدم خصوبة أراضيه ، فقد استقبل المركز عدد كبير من المهاجرين (٢٠٤ر١) أسرة فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٧١ وذلك لتعمير الأراضى المستصلحة به ، جدير بالذكر أن المركز يعيش فى عزلة عن باقى مراكز الدقهلية ، هذا الى جانب انتشار السياحات والبرك (نطاق البرارى) ، مع القصور الواضح فى شبكتى الرى والصرف مما أدى الى ارتفاع الملوحة بالتربة . كما يفتقر المركز الى شبكة الطرق الجيدة ، مما تجعله يعيش فى عزلة تامة ولا سيما فى فصل الشتاء وأثناء سقوط المطر، كل هذه العوامل أدت الى قلة عدد السكان وانخفاض الكثافة السكانية العامة بالمركز لتصل الى أدناها على مستوى المحافظة .

٢ - مراكز متوسطة الكثافة السكانية (٥٠٠ - ١٠٠٠ نسمة / كم٢) .

وتضم هذه المجموعة ثلاث مراكز هى منية النصر (٧٧٩) أو ٣,٢نسمة / فدان ، دكرنس (٧٩٠) نسمة / كم٢ ، أو ٣,٣ نسمة /فدان ، شربين (٨٦٧) نسمة / كم٢ أو٣,٦ نسمة / فدان ، وتتميز هذه المراكز بأنها تمثل نطاق متصل من الأراضى فى الجزء الشمالى من المحافظة ، كما أن الكثافة السكانية العامة بها متوسطة اذ ما قيست بباقى مراكز الدقهلية ، ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها أن هذه المراكز يغلب عليها الطابع الزراعى الريفى ، وتضم مساحات كبيرة من أراضى الدرجة الثالثة ذات الجدارة الانتاجية المنخفضة علاوة على أن هذه المراكز تضم نسبة كبيرة من فئة كبار الملاك (٥ ر١٦٪) من جملة الملاك فى المحافظة لحائزى فئة ما بين ٣ - ٥ أفدنة ، ونحو (٢ ر٢٧٪) من جملة حائزى الملك لمساحات أكثر من خمسة أفدنة ، والواضح أنه ليست كل نواحى هذه المراكز متوسطة الكثافة السكانية ، إنما توجد بعض القرى ترتفع بها الكثافة السكانية العامة لأكثر من (١٠٠٠) نسمة / كم٢ ، أو (٢ ر٤) نسمة / فدان كما هو واضح فى كل من ناحية البجلات (٦٥٠) ، الكردى (١٧١٥) ، برمبال القديمة (١٩١٨) نسمة / كم٢ بمركز منية النصر أيضا ترتفع فى ناحية بساط كريم الدين الى (٢١١٥) ، رأس الخليج (٢٣٠٥) نسمة / كم٢ بمركز شربين ، وكذا فى الربيعة (١٤٢٠) ، المحمودية (١٧١٥) ، بنى عبيد (٢٠٠٥) نسمة / كم٢ فى مركز دكرنس . ومثل هذه النواحى تمتد على شكل أسافين تتداخل فى اقليم الكثافة السكانية العامة المرتفعة ، الا أنه عند تطبيق الكثافة على مستوى المراكز ظهرت فى فئات أقل ما يجب أن تكون عليه ، ولعل من أهم الأسباب التى أدت الى اعتدال الكثافة السكانية العامة بهذه المراكز ، الى أنها تخضع لظروف وعوامل طبيعية أكثر حظا من المنطقة السابقة المنخفضة الكثافة ، وتتمثل هذه العوامل فى مشاكل الرى وسوء الصرف ، أو ظهور المياه الجوفية القريبة من السطح ، أيضا لارتفاع نسبة الملوحة فى التربة ، مع البعد النسبى من شبكة المواصلات الرئيسية

بينما من الناحية الديموغرافية فهى مناطق يرتفع فيها معدل المواليد جدا مع الانخفاض المستمر فى الوفيات، مما يؤدى ذلك الى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية بهذه المراكز ، ويتضح ذلك بمقارنة كل من تعداد عام ١٩٦٠ م ، ١٩٧٦ م ، ١٩٨٦ م .

٣ - مراكز مرتفعة الكثافة السكانية (من ١٠٠٠ - ١٥٠٠) نسمة / كم٢ :

وتضم هذه المجموعة أربع مراكز هى « السنبلاوين (١٠٤٠) نسمة / كم٢ أو(٤ر٤) نسمة / فدان ، أجا (١٠٦٠) نسمة / كم٢ ، أو (٥ر٤) نسمة / فدان، المنزلة (١١٨٧) نسمة / كم٢ أو (٥) نسمة / فدان ، وطلخا (١١٩٣) نسمة / كم٢ أو (٥) نسمة فدان ، وأهم ما يميز هذه المراكز أنها تنتشر على جميع أجزاء المنطقة ، وإن كانت تتركز فى الجزء الجنوبى والأوسط من أراضى الدقهلية باستثناء مركز المنزلة الذى يقع فى أقصى الجزء الشمالى الشرقى من الدقهلية ويرجع ارتفاع الكثافة السكانية فى هذه المراكز الى ارتفاع عدد السكان بصورة كبيرة منذ القدم بنواحى هذه المراكز ، الى جانب تمتعها بأراضى خصبة جيدة غالبيتها تصنف ضمن أراضى الدرجة الثانية وقليل منها ضمن أراضى الدرجة الأولى ، كما تتمتع بشبكة جيدة من الترع والمصارف الرئيسية والحقلية علاوة على أنها تضم شبكة طرق واسعة ، وبهذا احتلت مركز الثقل السكانى والاقتصادى فى المنطقة . والواضح أن الكثافة تزداد عام بعد الآخر كما هو واضح من التعدادات السابقة للدقهلية .

٤ - مراكز مرتفعة الكثافة جدا (اكثر من ١٥٠٠ نسمة / كم٢) :

وتتركز نواة هذا المستوى من الكثافة فى قصبة المحافظة (مدينة المنصورة) حيث تصل الكثافة بها الى (٧٦٢ر١٢) نسمة عام ١٩٨٦ م ، ويرجع ذلك لتركز جميع المصالح الحكومية التى تخدم المحافظة بها ، وتضم هذه المجموعة كل من مركزى المنصورة (٨٩١ر١) نسمة / كم٢ أو (٩ر٧) نسمة / فدان ، وميت غمر (٧٣٧ر١) نسمة / كم٢ أو (٣ر٧) نسمة / فدان . ويرجع ارتفاع الكثافة السكانية العامة بالمركزين الى عدة عوامل منها : أن المركزين يضمان معا عدد كبير من القرى القديمة التى تعتبر من أولى مراكز العمران القديم فى أراضى الدقهلية والتى تتركز حول الترع الرئيسية كفرع دمياط ، وكذا على طول امتداد الفروع الدلتاوية القديمة بالمنطقة . علاوة على أن أراضيهما من أخصب الأراضى الزراعية فى المحافظة حيث يضمان معا (٢ ر٤٣ ٪) من جملة أراضى الدرجة الاولى بالمنطقة ، هذا الى جانب تمتعهم بكافة العوامل السابق ذكرها .

جـ - الكثافة الزراعية :

وفيها ينسب السكان الذين يعملون بأنشطة اقتصادية مرتبطة بالزراعة إلى مساحة الأرض الزراعية فنظرا لسيادة حرفة الزراعة بأراضي الدقهلية ، لذا لابد من معالجة هذا الكثافة نظرا لأهميتها وقد تمت معالجة الكثافة الزراعية في أراضي الدقهلية على أساس عدد السكان الزراعيين والمشتغلين بها ، وكذا العاملين بالغابات وصيد البر والبحر ، كما تم استبعاد كل من لا يعمل في الزراعة ومن لا تعولهم ، كما تم استبعاد أراضي المنافع العامة والأراضي البور غير المشتغلة زراعيا ، جدير بالذكر أنه قد تم الاعتماد عند دراسة هذه الكثافة على جداول توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي للأفراد فوق سن ٦ سنوات فأكثر عام ١٩٨٦ م ، حيث وجد أن نسبة من يعملون في الزراعة الى مجموع السكان النشيطين تمثل نحو (٢ر٦٦٪) أو ما يوازي (٦ر٣٦٪) من جملة السكان في سن العمل كما سيتضح عند توزيع القوى العاملة .

وبذلك نجد أن الكثافة الزراعية في أراضي الدقهلية قد انخفضت الى أدنى أنواع الكثافات بالمنطقة ، وإن كانت تختلف من مركز لآخر ، فقد بلغ متوسطها نحو (٩ر٢) نسمة / فدان ، ترتفع الى (٣ر٤) نسمة / فدان في مركز دكرنس ، في حين أنها تصل إلى أدناها في مركز المنزلة حيث تصل الى (٨ر٠٪) ، ومثل هذه الكثافة لا تمثل الواقع في أراضي الدقهلية للآتي :

- وقد ورد في تعداد سكان الدقهلية عام ١٩٨٦ م ، أن نسبة الأفراد ذوي النشاط (١٦٥ر٥٢٥ر١) نسمة بنسبة (٦ر٤٣٪) من جملة السكان الكلية ، أو ما يوازي (٢ر٥٥٪) من جملة السكان في سن العمل ، بينما عدد من ليس لهم نشاط وفي قوة العمل يمثلون نحو (٧٠٦ر٢٣٦ر١) نسمة عام ١٩٨٦ م ، أو ما يوازي نحو (٣ر٣٥٪) من جملة السكان في سن العمل (٦ - ٦٤) سنة ، كما بلغت جملة العاملين بالزراعة والصيد في المحافظة نحو (٦٧٧ر ٠٠٩ ر١) نسمة بنسبة (٢ر٦٦٪) من جملة ذوي النشاط ، أو ما يوازي (٦ر٣٦٪) من جملة السكان في سن العمل كما سبق القول . وبذلك تمثل نسبتهم نحو (٨ر٢٨٪) من جملة سكان الدقهلية عام ١٩٨٦ م ، وهذا غير منطقي وغير واقعي لمحافظة ريفية يغلب عليها الطابع الزراعي من المرتبة الاولى ويرى الباحث أن السكان الذين ليس لهم نشاط في حياتهم يعتمدون على الزراعة بدرجة أكبر من الأنشطة الاقتصادية الاخرى ، ولو أضيفوا الى جملة العاملين في الزراعة لأصبح عددهم نحو (٣٨٣ر٢٤٦ر٢) نسمة بنسبة (٢ر٦٤٪) من جملة سكان الدقهلية عام ١٩٨٦ م .

لقد أغفل التعداد عند توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادى ، ولا سيما عند توزيع السكان الزراعيين إضافة عدد الأشخاص الذين تعولهم الزراعة ولا يعملوا فيها ، اذ أن المقصود بالسكان الزراعيين هم الأشخاص الذين يعملون فى حرف زراعية مضافا إليهم من يعولونهم ، وهذا ما أغفله التعداد فى بياناته ، كما أغفل أيضا الشيوخ والأطفال فى سن دون السادسة ، والذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة بجانب الأنشطة الاخرى ، ولما كانت نسبة العاملين فى الزراعة مرتفعة أصلا فهذا يعتبر أكبر دليل على أن السمة العامة للأنشطة الاقتصادية فى المحافظة يسودها حرفة الزراعة .

مما سبق يتضح لنا أن الكثافة الزراعية بالمحافظات ترتفع بصورة واضحة فى المراكز التى يغلب عليها الطابع الزراعى من الدرجة الاولى والشكل رقم (٣٦) يوضح ذلك ، ومنه يتضح أن الكثافة الزراعية ترتفع بصورة كبيرة فى كل من مركزى السنبلاوين ، دكرنس ، فى الجزء الأوسط ، أيضا ترتفع فى المراكز المحيطة بفرع دمياط كما هو واضح فى كل من مراكز « ميت غمر ، طلخا ، أجا ، المنصورة » حيث بلغت الكثافة نحو ٢ر٤ر، ٧ر٣ ، ٨ر٢ ، ٧ر٢ نسمة / فدان على التوالى . بينما باقى المراكز تنخفض بها الكثافة الزراعية كما هو واضح فى كل من مراكز : بلقاس ٥ر٢ ، منية النصر ١ر٢ ، شربين ٥ر١ ، المنزلة ٨ر. نسمة / فدان . فى حين أن المتوسط العام للمحافظة بلغ نحو (٩ر٢) نسمة / فدان . ويرجع انخفاض الكثافة الزراعية بهذه المراكز الى اتساع الزمام الزراعى بهما ، أيضا لضعف الانتاجية للأراضى الزراعية ، مع قلة عدد العاملين بالزراعة ، علاوة على أن هذه المراكز تنخفض بها الكثافة السكانية بصفة عامة ، ويمكن ملاحظة ذلك من مقارنة خرائط الكثافة المختلفة . وقد يبدو واضحا مدى ارتفاع الكثافة الزراعية في المراكز التى تسود بها زراعة الخضر ومحاصيل الحقل كما فى الأجزاء الجنوبية والوسطى بأراضى المنطقة ، نظرا لزراعتها فى أكثر من موسم زراعى ، أيضا لكونها تحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة ، على عكس المناطق التى تكثر بها زراعة المحاصيل التقليدية والفاكهة .

وبذلك يمكن القول أن الكثافة السكانية فى أراضى الدقهلية ، تنخفض بصفة عامة كلما اتجهنا شمالا ، ولا سيما فى الريف وتزداد فى الحضر بصورة كبيرة عن حضر المراكز الجنوبية ، كما هو واضح فى كل من مدينتى الجمالية والمطرية فى الشمال ، على عكس مدينتى أجا ، والسنبلاوين فى الجنوب ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات التعدادات السابقة ، أيضا تزداد الكثافة السكانية بأنواعها المختلفة كلما اقتربنا من فرع دمياط ، والعكس تنخفض هذه الكثافة كلما بعدنا عن الفرع .

رابعا : التركيب السكانى :

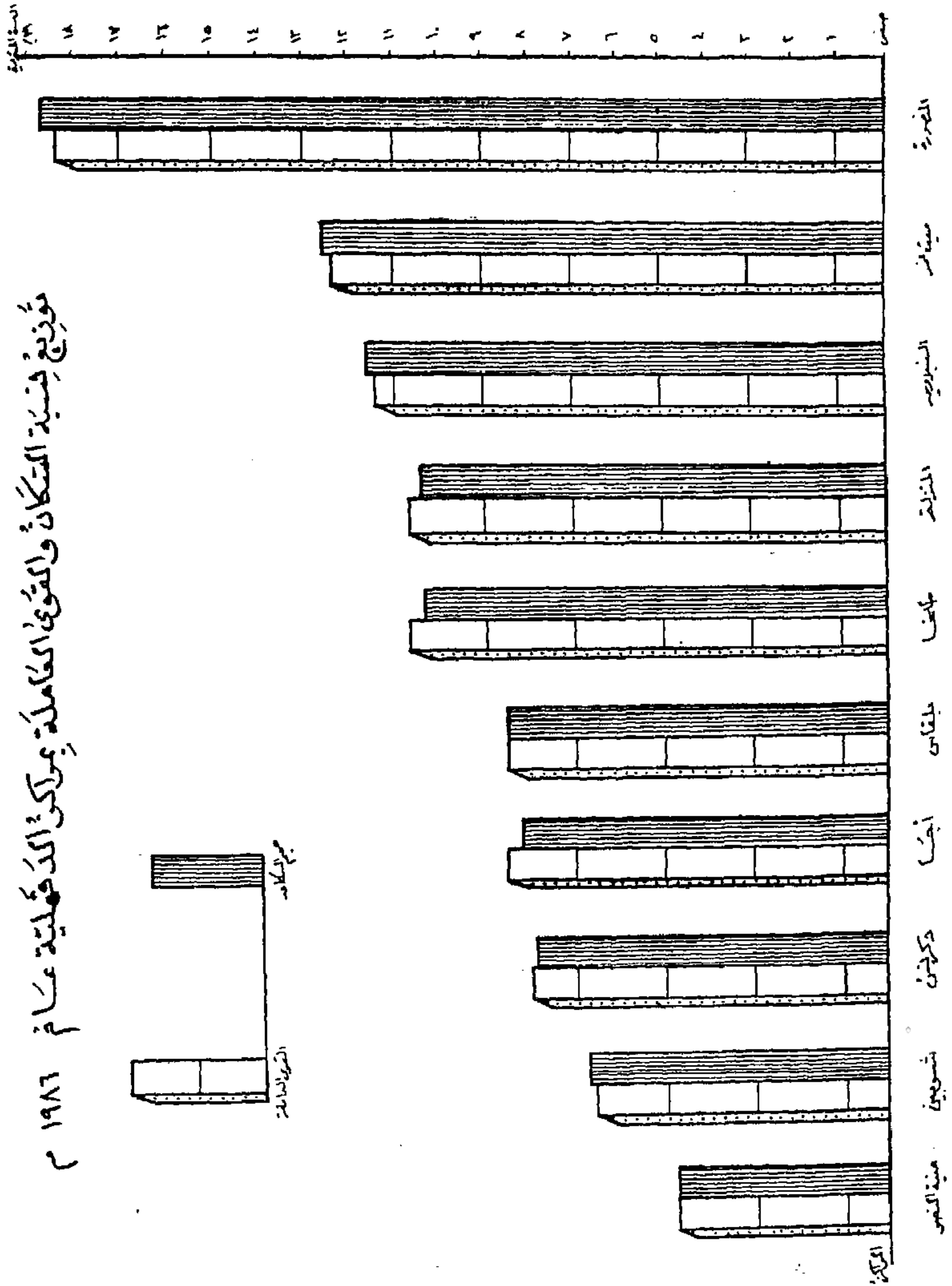
تتناول هذه الدراسة بالعرض والتحليل تكوين السكان من حيث النوع (ذكور - إناث) ، وفئات السن (التركيب العمرى) وترجع أهمية دراسة السكان من حيث النوع الى التأثير المباشر فى معدلات الزواج ، وقد يؤثر ذلك فى معدلات نمو السكان والمستقبل العددى لهم ، بينما دراسة التركيب العمرى فترجع أهميتها إلى أنها تعطى صورة واضحة عن القوى العاملة فى المحافظة ، وكذا تعطى صورة عن نسبة الإعالة كما تساعد المخططين على وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة وفى هذه الدراسة سيتناول وسيركز الباحث على دراسة التركيب السكانى من خلال دراسة القوى العاملة من حيث النوع وفئات السن لكونهم عماد الانتاج فى المنطقة .

وفيما يخص حجم القوى العاملة فى الدقهلية عام ١٩٨٦ ، فقد بلغت جملتها نحو (٨٧١ر٧٦١ر٢) نسمة ، بنسبة (٩ر٧٨٪) من جملة سكان المحافظة عام ١٩٨٦ م ، ويمكن تقسيم هذه القوى إلى قسمين أساسيين هما : القوى العاملة بالفعل ، والمتعطلون عن العمل سواء كانوا قادرين على العمل أو غير قادرين . وما يهمنا فى هذه الدراسة هو معرفة القوى العاملة بالفعل ذات النشاط ، سواء كانت بقوتهم الجسدية أو الفكرية فى أى قطاع انتاجى وسوف يركز الباحث دراسته عليها ، دون غيرها من المتعطلين عن العمل ، نظرا لعدم صدور النتائج النهائية والتفصيلية لتعداد عام ١٩٨٦ م .

أ - القوى العاملة بالفعل :

تتألف من قطاع محدود من السكان ، يبلغون سن دخول ميدان العمل ، وهم المشتغلون بالفعل سواء كان ذلك بقوتهم الجسدية أو الفكرية فى القطاعات الانتاجية بالمنطقة ، ويبلغ عددهم نحو (١٦٥ر٥٢٥ر١) نسمة بنسبة (٢ر٥٥٪) من جملة حجم القوى العاملة فى الدقهلية عام ١٩٨٦ م ، بينما يوجد نحو (٧٠٦ر٢٣٦ر١) نسمة متعطلون ، حيث أنهم قادرون على العمل وراغبين فيه ولا يعملون منهم (٥٦٩ر٢) متعطل سبق له العمل ، ونحو (١٣٧ر٢٣٤ر١) متعطل جديد .

جدير بالذكر أن الخارجين عن قوة العمل يمثلون الطلاب المتفرغون للدراسة ، أو النساء المتفرغات لأعمال المنزل ، وأرباب المعاشات والمسنون والعاجزون عن العمل ، وهم بذلك يمثلون نسبة كبيرة بالدقهلية كما سيتضح فيما بعد .


توزيع نسبة السكان والقوى العاملة بمراكز الدقهلية عام ١٩٨٦ م
المنصورة
ميت غمر
السنبلاوين
المنزلة
طلخا
بلقاس
أجا
دكرنس
شربين
منية النصر
المراكز
القوى العاملة
عدد السكان

ويرتبط حجم القوى العاملة فى الدقهلية بعدد السكان الاجمالى ، شأنها فى ذلك شأن باقى محافظات مصر ، فقد تضاعفت القوى العاملة بما يقرب من مرة ونصف فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٦ م ، وقد أسهم فى ذلك مجموعة من العوامل الديموجرافية والاقتصادية المتداخلة لعل أهمها ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد مع انخفاض معدلات الوفاة نظرا لتطور الخدمات الصحية واتساع مجالها وارتفاع مستويات المعيشة بشكل ملحوظ نسبيا وما تبع ذلك من تحسن فى مستوى الغذاء . بالإضافة الى استثمار كل الموارد الزراعية فى المنطقة ، نضيف الى ذلك موقعها الجغرافى المتميز الذى يربط بين اقليم قناة السويس وشرق الدلتا ، بوسط وغرب الدلتا ، مما أدى الى ظهور العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والتى بدأت تظهر بصورة واضحة منذ عام ١٩٥٥ ، حين شرع فى استصلاح أراضى البرارى ، وتجفيف بعض الأراضى فى الجزء الجنوبى من بحيرة المنزلة واستزراعها ، أيضا حركة التوسع فى المصانع وإنشاء العديد منها ، وقد تبع ذلك وفرة العديد من فرص العمل لبعض السكان بها ، ولم تجذب منطقة الدراسة أيدى عاملة من خارج أراضيها نظرا لتمتعها بكثافة سكانية عالية ، ومنذ عام ١٩٦٠ م وحجم القوى العاملة فى تزايد مستمر ، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك .

جدول رقم (٥)

تطور حجم القوى العاملة فى محافظة الدقهلية خلال الفترة مابين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٦ م

سنة التعداد	حجم القوى العاملة	نسبة الزيادة ٪	سنة التعداد	حجم القوى العاملة	نسبة الزيادة ٪
١٩٦٠	١٥٣٩٩٤١	-	١٩٧٦	٢٢٦٥٧٣٩	١٤ر٣٨
١٩٦٦	١٦٨٠٨٤٠	٩ر١٥	١٩٨٦	٢٧٦١٨٧١	٢١ر٩٠

البيانات من واقع كراسات التعداد السكانى للدقهلية للسنوات المذكورة ، والنسب المئوية من حساب الباحث .

تؤكد بيانات الجدول رقم (٥) مدى التزايد المضطرد لحجم القوى العاملة فى الدقهلية ويرجع ارتفاعها إلى نسبة المواليد وما تبعه من تزايد فى عدد الأطفال

الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ، جدير بالذكر أن نسبة قوة العمل في ٦ سنوات فأكثر انخفضت الى جملة إجمالى السكان بالدقهلية عام ١٩٨٦ م نحو (٣٥٪) بعد أن كانت (٧ر٣٥٪) عام ١٩٧٦ م ، ترتفع فى الحضر الى (٩ر٣٤٪) ، وتنخفض الى (٧ر٣٣٪) فى الريف ، وبذلك تنخفض نسبة من يعملون من (٤ر٣٣٪) الى (٩ر٢٨٪) عام ١٩٨٦ م ، وهذا يؤدى إلى ارتفاع نسبة المتعطلين من (٣ر٢٪) الى (١ر٦٪) على مستوى المحافظة ، كما لوحظ أن انخفاض النسبة فى الريف كان بمعدل أكبر من انخفاض نسبتهم فى الحضر .

ب - السكان ذوو النشاط الاقتصادى :

يمكن استخدام معدل النشاط الاقتصادى الخام Crude Activity Rate فى قياس مدى مساهمة السكان فى الانشطة الاقتصادية على مستوى مراكز المحافظة ، ويقصد بهذا المقياس النسبة المئوية للأفراد ذوى النشاط الاقتصادى الى إجمالى سكان الدقهلية ، والتى بلغت نسبتهم نحو (٦ر٤٣٪) ، معنى ذلك أنه من بين كل (١٠٠) شخص فى الدقهلية يعتمد (٤ر٥٦) شخصا على قوة وعمل (٦ر٤٣) شخص ، وهذا يؤدى الى انخفاض عبء الإعالة بصورة ملموسة كما سيتضح بعد ، ويزيد معدل النشاط الاقتصادى الخام فى الدقهلية عن مثيله فى العديد من محافظات الدلتا والجمهورية ، ولا سيما فى المحافظات الحضرية التى يتسع فيها فرص التعليم ودخول الأفراد الى دائرة العمل والإنتاج فى سن متأخرة ، وقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٧٦ نحو (٥ر٢٧) شخصا فى محافظتى الاسكندرية والسويس ، (١ر٢٨) شخصا فى القاهرة ، (٨ر٢٨) شخصا فى بور سعيد . وهذا يؤكد ارتفاع معدل النشاط الاقتصادى الخام فى الدقهلية بين الذكور والاناث ومدى مساهمتهم فى قوة العمل داخل المراكز ، وان كان يظهر هذا التباين فى ضآلة نسبة العاملين من الإناث الى نسبة الذكور فى كل مراكز المنطقة ، مما يعكس ذلك قلة دور المرأة فى ميدان العمل والانتاج ويظهر ذلك بوضوح فى كل من مركزى منية النصر وشربين على عكس المراكز الأخرى .

من بيانات الجدول رقم (٦) ، يتضح لنا أن المعدل العام للنشاط الاقتصادى العمرى يرتفع بشكل كبير ، حيث يبلغ نحو (٦ر٣٧٪) عام ١٩٨٦ م ، وذلك بالنسبة للنوعين ، بعد أن كان (١ر٣٤ ٪) عام ١٩٧٦ م ، كما ارتفع المعدل العام للذكور من : (٣ر٦٠٪) عام ١٩٧٦ الى (٣ر٦٩٪) عام ١٩٨٦ م ، ويرجع ذلك الى إقبال الذكور على العمل كما أنهم يشكلوا القوة الرئيسية للعمل فى الدقهلية ، هذا الى جانب استقبال المحافظة لبعض الوافدين من الذكور للعمل فى المشاريع الصناعية والزراعية بها ، فى حين أننا نجد العكس من ذلك ، حيث يتناقص المعدل العام للنشاط الاقتصادى العمرى للإناث ليبلغ نحو (٢ر٧٪) عام ١٩٧٦ م ينخفض الى (٩ر٤٪) عام ١٩٨٦ م ، ويرجع ذلك الى إقبال الإناث على التعليم ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تناقص

معدل العمل للإناث فى فئات العمر المبكرة حيث سن التعليم (٦ - ٢٤) سنة خلال التعدادين المذكورين .

كما يرجع الانخفاض الواضح لنسبة الذكور العاملين فى فئات العمر المبكرة ، لتفرغ عدد كبير من الشباب للدراسة فى المراحل التعليمية المختلفة ، وفى فئات العمر المتأخرة ولا سيما بعد سن الستين وهو الحد الاقصى للعمل الحكومي والقطاع العام لخروج العاملين للمعاش أو عجزهم عن العمل لظروفهم الصحية ، لذا يتناقص معدل النشاط الاقتصادى العمرى تنازليا وبصورة كبيرة فى

جدول رقم (٦)

المعدل العمرى والنوعى لذوى النشاط الاقتصادى فى محافظة الدقهلية خلال تعدادى ١٩٧٦ - ١٩٨٦ م

فئات العمر	تعداد عام ١٩٧٦			تعداد عام ١٩٨٦		
	الذكور	الاناث	الجملة	الذكور	الاناث	الجملة
٦ - ٩	٣ر٢٥	٩ر١٠	٩ر١٧	٨ر٢٥	٤ر٥	٤ر١٦
١٠ - ١١	٩ر٣١	٣ر٥	٣ر١٨	١ر٣٣	٢ر٦	٧ر١٩
١٢ - ١٤	٢ر٤١	٨ر١٢	٤ر٢٩	٧ر٤٢	١ر٧	٣ر١٧
١٥ - ١٩	٧ر٧٧	٢ر١٤	٣ر٤٨	٥ر٥٧	٤ر٦	٨ر٣٤
٢٠ - ٢٤	٤ر٩٢	١ر٨	٥ر٤٨	٨ر٨٩	٦ر٨	٤ر٤٣
٢٥ - ٢٩	٥ر٩٦	٤ر٥	٦ر٤٨	٥ر٩٤	٧ر٦	٩ر٤٩
٣٠ - ٣٤	١ر٩٨	٢ر٥	٣ر٤٩	٧ر٩٨	٢ر٣	٤ر٥٠
٣٥ - ٣٩	٣ر٩٩	٥ر٥	١ر٥١	٩ر٩٨	١ر٣	٩ر٥٠
٤٠ - ٤٤	٧ر٩٨	٣ر٦	٩ر٥٢	٠ر٩٩	٠ر٤	١ر٥١
٤٥ - ٤٩	٢ر٩٨	٩ر٥	٢ر٥١	٠ر٩٩	٣ر٣	٢ر٥٢
٥٠ - ٥٤	١ر٩٧	٢ر٥	٩ر٤٩	٨ر٩٧	٩ر٢	٣ر٥٠
٥٥ - ٥٩	٣ر٩٥	٨ر٣	١ر٤٦	٢ر٩٥	١ر٢	٢ر٥٠
٦٠ - ٦٤	٢ر٨٨	٠ر٣	٨ر٣٩	٠ر٨٢	٠ر٢	١ر٤٣
٦٥ - ٦٩	٣ر٧٨	١ر٢	٧ر٣٤	١ر٥٦	٢ر١	٣ر٢٩
٧٠ - ٧٤	٨ر٧٠	٠ر٢	٩ر٢٩	٣ر٤٧	١ر١	٤ر٢١
٧٥ فأكثر	٣ر٤١	٠ر١	٦ر١٩	٧ر٣٩	٠ر١	٣ر١٦
الجملة		٢ر٧	١ر٣٤	٣ر٦٩	٩ر٤	٦ر٣٧

الجدول من اعداد الباحث - اعتمادا على بيانات الجدول رقم ٥ ، ٦ ، ٧ من تعداد السكان عام ١٩٧٦ م ، وبيانات النتائج التفصيلية (تحت الطبع) التعداد السكانى عام ١٩٨٦ والتي استطاع الباحث الحصول عليها.

فئات العمر المتأخرة ، وقد يرتفع معدل النشاط الاقتصادى العمرى للذكور بشكل واضح فى فئات العمر الوسطى التى تتراوح بين سن ٢٥ سنة و ٥٩ سنة حيث تتجاوز (٩٥ ٪) لكل منها ، ومرد ذلك إلى أنها فئات عمرية تشكل العمود الفقرى لقوى العمل والانتاج ، أيضا لدخول عناصر الشباب بغد إتمام مراحل التعليم وأداء الخدمة العسكرية .

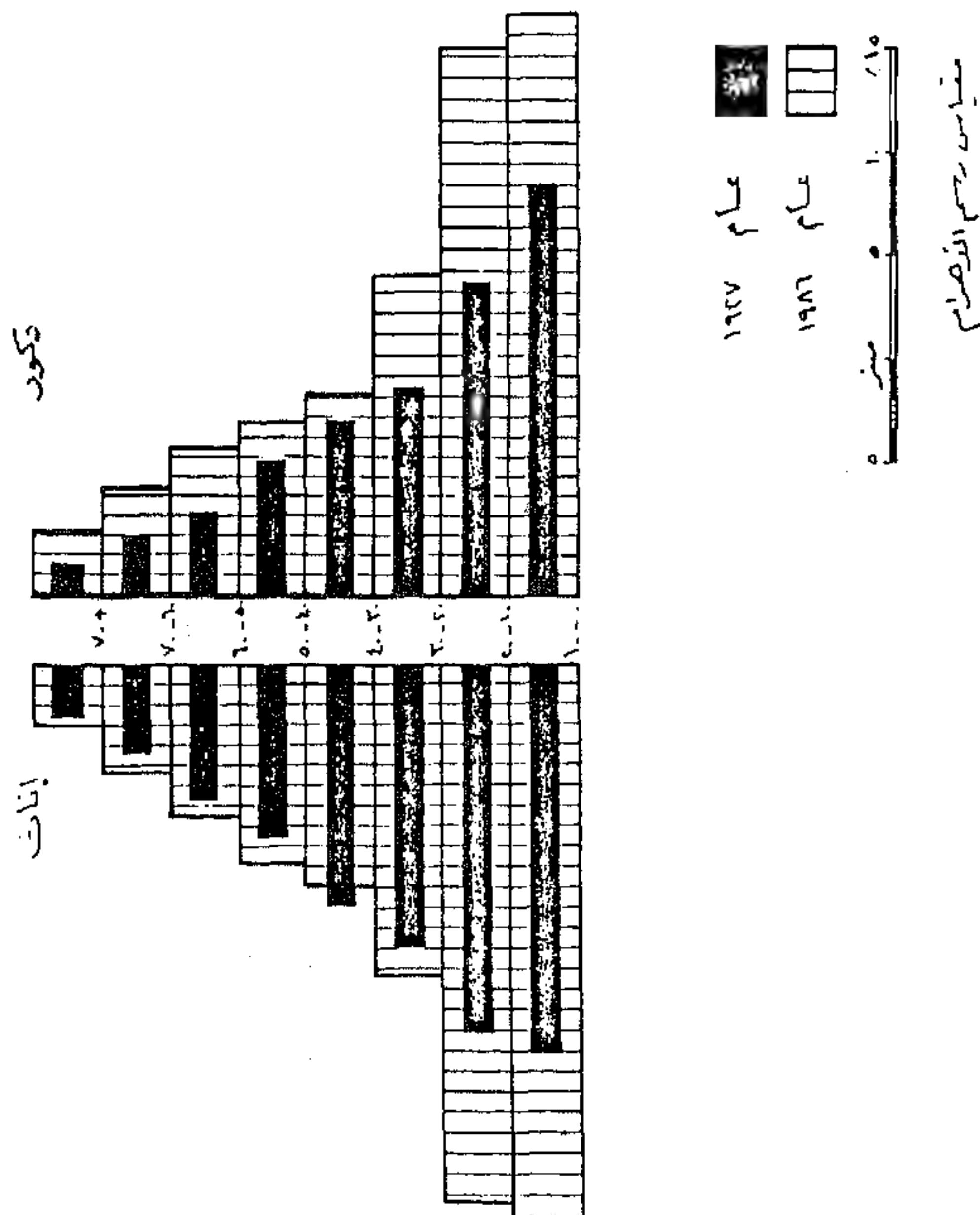
جدير بالذكر أن معدل النشاط الاقتصادى للإناث ، رغم انخفاضه بصورة عامة من فئة عمرية لأخرى إلا أنه يبلغ أقصى قيمة له فى فئات العمر الصغيرة التى لاتتجاوز سن ٢٩ سنة (١٩٨٦) ، وقد ترجع إلى أن نسبة عالية من النساء يتفرغن للأعمال المنزلية بعد الزواج ، مما أدى ذلك إلى تناقص المعدل بشكل تدريجى وواضح خلال فئات العمر الوسطى ، حتى يبلغ أدنى قيمة له فى فئات العمر المتأخرة كما هو واضح من الجدول والشكل السابقين نظرا لكثرة غير القادرات على العمل .

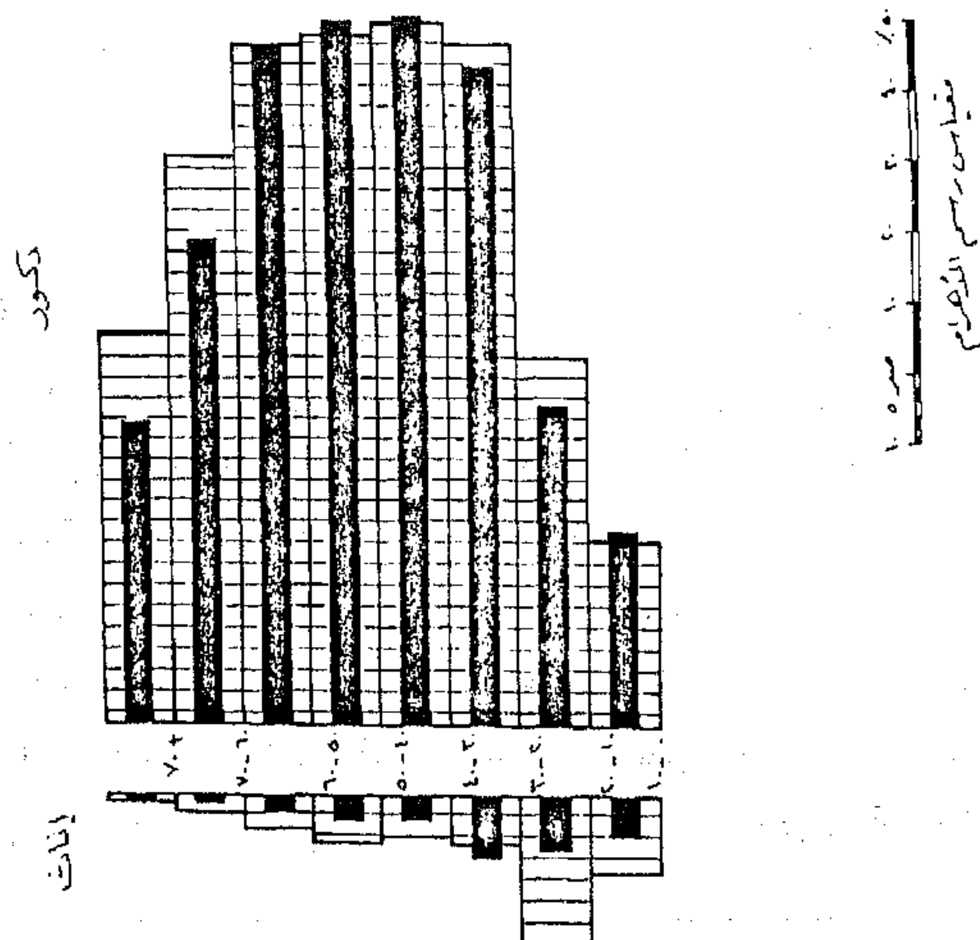
والواضح أن التوزيع العمرى لسكان الدقهلية من واقع تعداد عام ١٩٨٦ م ، يفيد أن نسبة الأطفال الأقل من ست سنوات ارتفعت إلى (٢ر٢) عن عام ١٩٧٦ م ، حيث بلغت نسبتهم نحو (٤ر١٨٪) بعد أن كانت (٢ ر١٧٪) عام ١٩٧٦ م ، وقد شمل هذا الارتفاع كلا من الريف والحضر ، بينما الأفراد فى سن (٦ - ٦٤) سنة انخفضت نسبتهم من (٦ر٧٩٪) إلى (٩ر٧٨٪) بين التعدادين ، وكان الانخفاض فى الحضر بمعدل أكبر منه فى الريف ، كذلك انخفضت نسبة الأفراد ٦٥ سنة فأكثر من (٢ر٣٪) إلى (٧ر٢٪) بين التعدادين ، ترتفع نسبة الانخفاض فى الريف بمعدل أكبر من الحضر .

خامسا - التركيب الحرفى للسكان :

تتعدد أنماط النشاط الاقتصادى للقوى العاملة فى الدقهلية ، كما تتباين من حيث طبيعتها بين الذكور والإناث ، والجدول رقم (٧) والشكل رقم (٩) ، يوضحان توزيع العاملين بالفعل حسب أنماط النشاط الاقتصادى فى الدقهلية عام ١٩٨٦ م ، وذلك بالنسبة للأفراد فى سن ست سنوات فأكثر كالآتى . وفى هذه الدراسة سيتم دراسة توزيع قوة العمل الفعلية ، تبعا لأنماط الأنشطة الاقتصادية فى أراضى المحافظة ، ولما كانت الزراعة والصناعة يمثلان أهم قطاعين اقتصاديين فى المنطقة ، لذا يرى الباحث دراسة العمالة الفعلية والحالة الاجتماعية للعاملين فيها ، مع مقارنة ذلك بالنسبة لباقى السكان والعمالة فى الانشطة الاخرى بأراضى المحافظة .

شكل رقم (١٠)


التركيب العمري والنوعي للسكان بمراكز الدقهلية بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٨٦ م
ذكور
إناث
عام ١٩٢٧
عام ١٩٨٦
مقياس رسم الأرقام

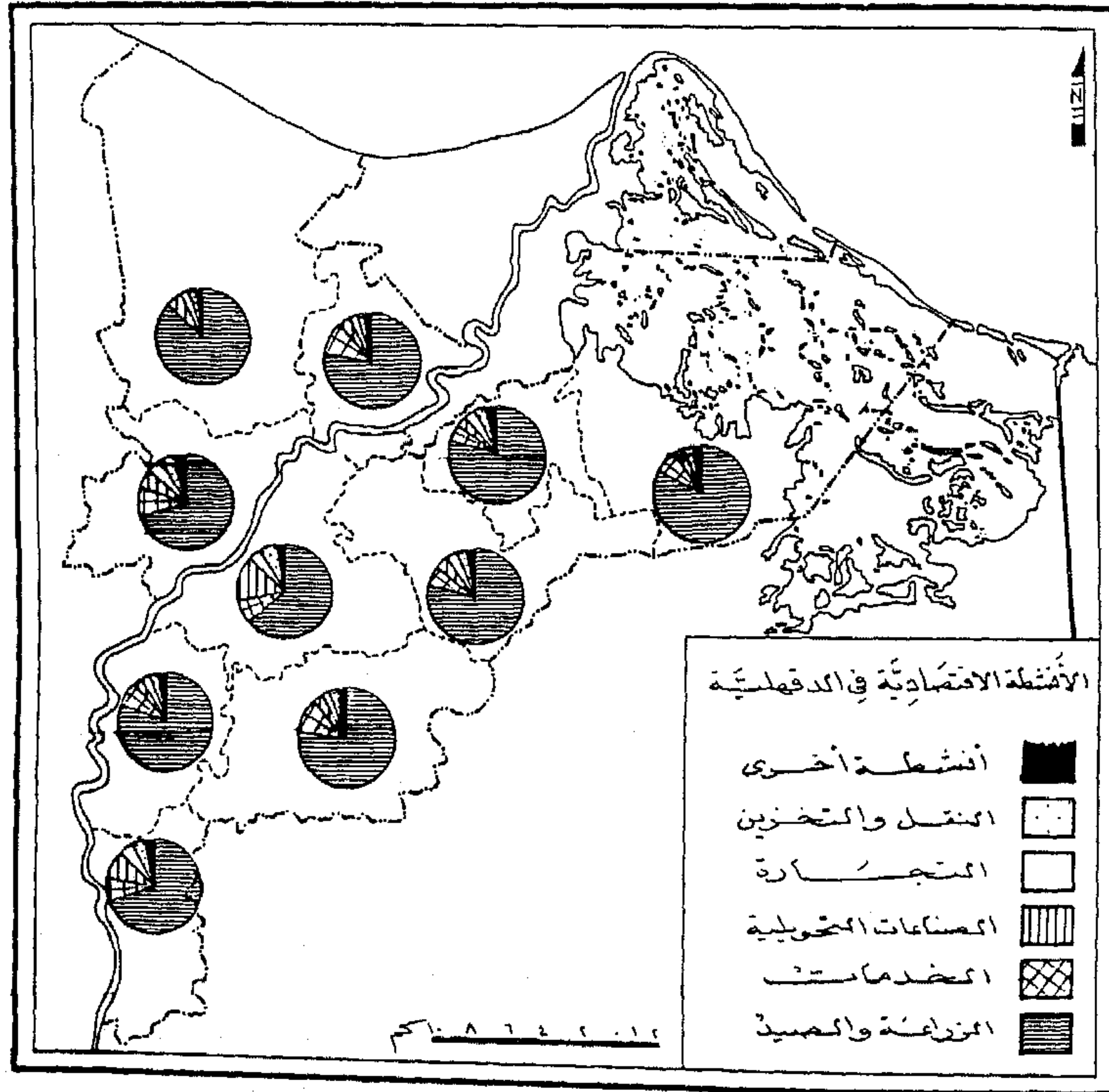

الهرم العمري والنوعي لذوي النشاط الاقتصادي بمراكز الدقهلية
خلال تعدادي ١٩٧٦ - ١٩٨٦ م
ذكور
إناث
مقياس رسم الأرقام

جدول رقم (٧)
توزيع العاملين بالفعل تبعا لأنماط النشاط الاقتصادى فى الدقهلية عام ١٩٨٦ « ست سنوات فأكثر »

أنماط النشاط الاقتصادى	عـــدد الافراد العاملين	النسبة المئوية لذوى النشاط الاقتصادى		
		٪ من جملة ذوى النشاط	٪ من جملة القوى العاملة	٪ من جملة سكان المحافظة
الزراعة وصيد البر والبحر	١٠٠٩٦٧٧	٦٦,٢٠	٣٦,٥٦	٢٨,٨٤
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	١٩١٢٥٢	١٢,٥٤	٦,٩٢	٥,٤٦
الصناعات التحويلية	١٤١٨٤٠	٩,٣٠	٥,١٤	٤,٠٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١١١٣٣٧	٧,٣٠	٤,٠٣	٣,١٨
النقل والتخزين والمواصلات	٤٢٨٨١	٢,٨١	١,٥٥	١,٢٣
أنشطة أخرى	٢٨١٧٨	١,٨٥	١,٠٢	٠,٨٠
مجموع ذوى النشاط	١٥٢٥١٦٥	١٠٠	٥٥,٢٢	٤٣,٥٧
جملة من ليس لهم نشاط	١٢٣٦٧٠٦	–	٤٤,٧٨	٣٥,٣٣

من بيانات الجدول رقم (٧) نستطيع معرفة أن الزراعة تتصدر الحرف الاقتصادية والانتاجية بالدقهلية ، حيث يعمل بها أكثر من مليون عامل بنسبة (٦٦,٢ ٪) ، من جملة العاملين ذوى النشاط الاقتصادى بالدقهلية عام ١٩٨٦ م ، وقد أسهم فى ذلك ضخامة الامكانيات الزراعية ، واتساع الزمام الزراعى بالمحافظة ، (١٠ ٪) من جملة المزروع على مستوى الجمهورية ، كما يمتهنها (٩٦,١٪) من جملة العاملين بقطاع الزراعة ، فى حين يعمل بصيد الأسماك (٣,٢٪) من جملة العاملين بالزراعة ، ويعمل بقطع الأخشاب وانتاج الفحم النباتى نحو (٠,٧٪) من جملة ذوى النشاط الزراعى ، وتأتى خدمات المجتمع بأنواعها المختلفة فى المرتبة الثانية بين

توزيع نسبة القوى العاملة للسكان حسب النشاط الاقتصادى فى مراكز الدقهلية عام ١٩٨٦م



الأنشطة الاقتصادية والتى يعمل بها نحو : (٢٥٢ ر١٩١) عاملا ، بنسبة (٥ر١٢٪) من حجم العمالة بالدقهلية ، وقد ساعد على ارتفاع نسبة العمالة فى قطاع الخدمات بالمحافظة ، اتساع الحجم السكانى الكبير بين محافظات الجمهورية ، هذا إلى طبيعة العمران ، وزيادة نسبة الحضر ، وتنوع متطلبات الحياة من الخدمات المتعددة ، ومثل هذا القطاع من الخدمات يتمثل فى خدمات الحكومات المتنوعة ، والخدمات الاجتماعية والشخصية والمنزلية ، والأعمال المالية والخدمات و التأمين ، بينما تحتل الصناعات التحويلية المرتبة الثالثة بين الأنشطة الاقتصادية للسكان ، حيث يبلغ عدد العاملين بها (٨٤٠ر١٤١) عاملا ، أو مايوازى (٣ر٩٪) من جملة العاملين بالمحافظة ، ويرجع ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة إلى عدة عوامل منها : تعدد المنشآت الصناعية الخاصة بصناعة الغزل والنسيج ، البتروكيماويات ، هدرجة وعصر الزيوت ، الأخشاب ، الألبان ، المطروقات ، الصناعات الغذائية .. الخ . والواضح أن غالبية هذه الصناعات تتركز فى مركزى المنصورة وميت غمر ، وتأتى التجارة فى المرتبة الرابعة بين الحرف الاقتصادية بالدقهلية ، ويعمل بها (٣٣٧ر١١١) عاملا بنسبة (٣ر٧٪) عام ١٩٨٦ م ، وتشكل نسبة العاملين بتجارة التجزئة والتى لها صفة الانتشار بنحو (٩ر٨٣٪) من جملة العاملين بالتجارة يليهم العاملون بالفنادق والمطاعم (٢ر١٣٪) ، فالعاملون بتجارة الجملة (٩ر٢٪) ، ويحتل النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الخامسة ، ويعمل به (٨٨١ر٤٢) عاملا بنسبة (٨ر٢٪) من جملة العمال ، وهذا النشاط قليل الانتشار فى أراضى المنطقة ، بينما باقى أنماط الأنشطة محدودة الانتشار وتمثل نسبة صغيرة (٩ر١٪) فى أراضى الدقهلية ، وتتمثل هذه الأنشطة فى التشييد والبناء والكهرباء والغاز والمياه ، والمناجم والمحاجر . وإذا تتبعنا الحالة التعليمية للقوى العاملة كالآتى :

أ - الحالة الاجتماعية والنشاط الاقتصادى :

تنتشر الأمية بين السكان ذوى النشاط الاقتصادى فى الدقهلية ، حيث تشكل الأمية نسبة عالية تبلغ نسبتها (٣ر٧٣٪) عام ١٩٧٦ م من جملة العاملين . فقد يبلغ المعدل أقصاه فى قطاع الزراعة والصيد حيث يكون الأميون به نحو (٨ر٧٩٪) من جملة العاملين به ، فى حين يأتى قطاع التشييد والبناء والمناجم والمحاجر فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت النسبة نحو (١ر٧٧٪) ، (٥ر٦٩ ٪) على الترتيب ، وذلك بالنسبة لجملة العاملين بهذه القطاعات الإنتاجية . ويرجع ارتفاع نسبة الأمية فى هذه القطاعات إلى طبيعة العمل فى هذه الأنشطة والتى تعتمد على العمل اليدوى والجسمانى بعيدا عن العلم والمعرفة والكتابة ، فى حين أ ن نسبة العمال الذين يجيدون القراءة والكتابة ترتفع نسبتهم فى ثلاث قطاعات إنتاجية هى

" الصناعات التحويلية ، التجارة ، الكهرباء والمياه والغاز " فقد بلغت نسبتهم نحو ٣ر٤٦ ٪ ، ٢ر٤٥٪ ، ٨ر٤١٪ على الترتيب من جملة العاملين ، وقد أسهم فى ارتفاع نسبة المتعلمين فى هذه القطاعات الى أنها أنشطة تحتاج إلى خبرات ومستوى معين من التعليم المهنى والثقافى ، أيضا ترتفع نسبة حملة المؤهلات الدراسية بدرجاتها المختلفة فى قطاع الخدمات بصورة خاصة ، إذ سجل هذا القطاع أعلى نسبة للمؤهلات العلمية من العاملين ، حيث بلغت نسبتها (٢ر١٧٪) بالنسبة لحملة المؤهلات حتى المتوسطة ، ونحو (٦ر٧٪) ، بالنسبة لحملات المؤهلات فوق المتوسطة ، ساعد على ذلك أن القطاع المذكور يضم العديد من الخدمات التى سبق أن أشرنا اليها والتى تضم الخدمات الحكومية والخدمات الاجتماعية حيث تضم أنشطة يعمل بها أشخاص يحملون درجات علمية متفاوتة ، كما فى قطاعى الكهرباء والمياه والغاز وكذا النقل والمواصلات والتخزين .

وفيما يخص الحالة التعليمية للسكان فى سن ١٠ سنوات فأكثر بالدقهلية ، فمن واقع بيانات تعداد عام ١٩٨٦ م ، يتضح أن نسبة الأمية انخفضت إلى (٨ر٤٨٪) بعد أن كانت (٥٨٪) فى تعداد عام ١٩٧٦ م ، فى حين أنها تصل إلى (٤ر٤٩٪) على مستوى الجمهورية .

وبذلك زادت نسبة من يحملون مؤهلات أقل من الجامعية من (٥ر١٧٪) عام ١٩٧٦ م إلى (٣ر٢١٪) فى تعداد عام ١٩٨٦ م تزداد فى الريف عن الحضر ، أيضا تزداد فى الإناث عن الذكور ، كما زادت نسبة من يحملون مؤهلات جامعية وأعلى فقد ارتفعت نسبتهم من (٥ر١٪ الى ٦ر٣٪) بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ م ترتفع بصورة كبيرة فى الذكور عن الإناث أيضا فى الحضر عن الريف ، والجدول رقم (٢٣) يوضح توزيع القوى العاملة حسب نمط النشاط الاقتصادى فى مراكز الدقهلية عام ١٩٨٦ م ، وذلك للأفراد فى سن فوق الست سنوات فأكثر ومن بياناته تتضح الحقائق التالية :

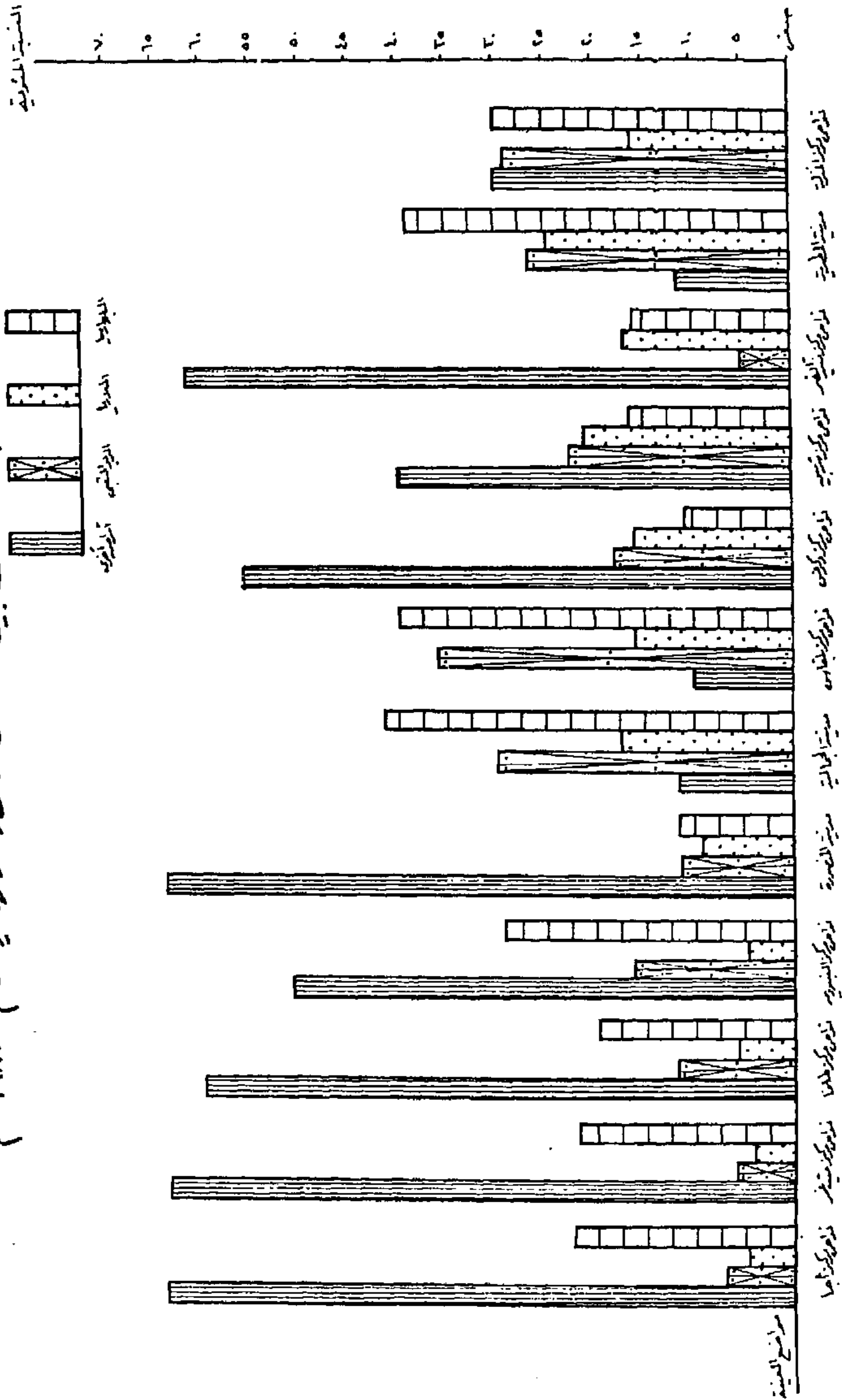
ترتفع نسبة العاملين بالزراعة والصيد بنوعيه ارتفاعا كبيرا فى كل مراكز الدقهلية ، وهذا راجع إلى طبيعة المحافظة الريفية ، إذ يغلب على اقتصادها الطابع الزراعى كما سبق القول لذا نجد علاقة كبيرة وارتباط قوى بين حجم السكان وعدد الأيدى العاملة بالزراعة .

سادسا - السكان والأمراض وأثرها فى الإنتاج :

يؤثر المستوى الصحى للسكان على القدرة الإنتاجية بالمنطقة فبانتشار الأمراض بين السكان ، وانخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية ؛ تقلل من مقدار الجهد المبذول فى ميادين الإنتاج المختلفة وذلك بنسبة ٣٠٪ . ولما كانت محافظة الدقهلية تضم نسبة كبيرة من السكان كما سبق القول ، وبها نسبة كبيرة من القوى العاملة الإنتاجية المعطلة ، فهذا يؤدى بدوره فى النهاية إلى انخفاض الإنتاج بدرجة كبيرة . وفيما يخص دراسة السكان والأمراض فى محافظة الدقهلية فقد يهتم الباحث بتوزيع الأمراض المنتشرة بها ، وذلك لمعرفة أسبابها البيئية وكيفية الوقاية منها ، حتى يمكن فى النهاية رفع المستوى الصحى العام للسكان ضمانا لاستغلال أقصى طاقة ممكنة فى خدمة الإنتاج بالمنطقة .

وقد ساعد على انتشار الأمراض بين الكثير من سكان الدقهلية عدة عوامل ، من أهمها : ضعف الخدمات الصحية التى تتباين من مركز لآخر والتى تختلف بين الريف والحضر فى المنطقة وذلك تبعا لمستوى المعيشة والنظم السائدة ، مع انخفاض نسبة التعليم وسيادة الحرفة الزراعية على باقى الأنشطة بالمنطقة مع اعتماد نسبة كبيرة من القرى على مياه المصارف فى الشرب وغسل الملابس ، وهى غالبا ما تكون ملوثة ، ولما كانت المحافظة يغلب عليها الطابع الريفى ، وغالبية السكان المنتجين يتركزون فى الريف الذى يفتقر إلى عدم اهتمام الحكومة بسكانه، فقد عاشوا قديما وحتى الآن فى تخلف صحى كبير ، جعلهم فريسة سهلة للمستغلين من أدعياء الطب " المشعوذين ، حلاقى الصحة ، القابلات " . ساعد على ذلك عدم انتشار الوعى الصحى بين السكان ، أيضا لانتشار الفقر والمرض بين العديد من السكان ، فانخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية تؤدى إلى انتشار مرض التيفود، والرمد الحبيبى ، وشلل الأطفال .

كما أدى الرى الدائم بالمنطقة إلى إصابة العديد من الذكور بالطفيليات المائية ، كالبلهارسيا والانكلستوما ، حيث إن الذكور هم الذين يعملون أساسا فى الحقول ويتعرضون للإصابة وبالتالى لفرص الموت التى تكون نسبة كبيرة بين الذكور المنتجين بدرجة أكبر من الإناث . ولقد أثبتت الأبحاث والدراسات المختلفة ، أن انتشار الأمراض فى الريف ترجع أساسا إلى انخفاض مستوى التغذية الذى يقل عن الحد الأدنى والمعدل العالمى ، والذى يقدر بنحو (١٠٠ كجم) من الحبوب للفرد فى السنة ، (٣٠ كجم) من المواد الدهنية " الزيوت " ، (٢٠ كجم) من السمك (٥٠ كجم) من اللحوم ، (١٠٠ كجم) من النشويات والدرنات ، (٢٧ كجم) من السكريات ،


نسبة الإصابة بالأمراض بين سكان محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م
النسبة المئوية
البلهارسيا
أمراض أخرى
٥
١٠
١٥
٢٠
٢٥
٣٠
٣٥
٤٠
٤٥
٥٠
٥٥
٦٠
٦٥
٧٠
مواضع العينة
نواحي مركز المنزلة
مدينة المطرية
نواحي مركز منية النصر
نواحي مركز شربين
نواحي مركز دكرنس
نواحي مركز بلقاس
مدينة الجمالية
مدينة المنصورة
نواحي مركز السنبلاوين
نواحي مركز طلخا
نواحي مركز ميت غمر
نواحي مركز أجا

(٨٠ كجم) من الخضر ، (١٠ كجم) من بروتين اللبن فى السنة . وهذا المعدل ينخفض كثيرا بين سكان الدقهلية ، مما أثر ذلك فى انخفاض القدرة الإنتاجية للسكان .

ونظرا لانتشار مرض البلهارسيا بصورة كبيرة بين سكان المنطقة ، والذى يعتبر من أخطر الأمراض التى تؤثر فى قوة الإنسان العضلية والفكرية ، مما يؤثر ذلك فى الإنتاج الاقتصادى بالمنطقة .

جدول رقم (٨)
نسبة الإصابة بالأمراض بين سكان الدقهلية عام ١٩٨٧ . (١)

الموقع	عدد أفراد العينة	عدد المصابين بالأمراض بين أفراد العينة									
		البلهارسيا		الملاريا		الربو الشعبى		أمراض أخرى		الجملة	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نواحى مركز المنزلة	٤٠٠	١١٨	٢٩ر٥	٦١	١٥ر٣	١١٠	٢٧ر٥	١١١	٢٧ر٧	٤٠٠	١٠٠
مدينة المطرية	٤٠٠	١٤٩	٣٧ر٣	٩٧	٢٤ر٣	١٠٣	٢٥ر٨	٥١	١٢ر٦	٤٠٠	١٠٠
نواحى مركز منية النصر	٣٠٠	٤٩	١٦ر٣	٥١	١٧ر٠	١٤	٤ر٧	١٨٦	٦٢ر٠	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز شربين	٣٠٠	٥١	١٧ر٠	٦٣	٢١ر٠	٦٨	٢٢ر٧	١١٨	٣٩ر٣	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز دكرنس	٣٠٠	٣٥	١١ر٦	٤٧	١٥ر٧	٥١	١٧ر٠	١٦٧	٥٥ر٧	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز بلقاس	٣٠٠	١١٧	٣٩ر١	٤٩	١٦ر٣	١٠٦	٣٥ر٣	٢٨	٩ر٣	٣٠٠	١٠٠
مدينة الجمالية	٤٠٠	١٦٣	٤٠ر٧	٦٩	١٧ر٣	١١٨	٢٩ر٥	٥٠	١٢ر٥	٤٠٠	١٠٠
مدينة المنصورة	٦٠٠	٨١	١٣ر٤	٤٩	٨ر٢	٦٧	١١ر٢	٤٠٣	٦٧ر٢	٦٠٠	١٠٠
نواحى مركز السنبلاوين	٣٠٠	٨٧	٢٩ر٠	١٢	٤ر٠	٤٧	١٥ر٧	١٥٤	٥١ر٣	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز طلخا	٣٠٠	٦٠	٢٠ر٠	١٩	٦ر٣	٤١	١٣ر٧	١٨٠	٦٠ر٠	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز ميت غمر	٣٠٠	٦٩	٢٣ر٠	١١	٣ر٧	١٥	٥ر٠	٢٠٥	٦٨ر٣	٣٠٠	١٠٠
نواحى مركز أجا	٣٠٠	٧١	٢٣ر٧	٩	٣ر٠	٢٣	٧ر٧	١٩٧	٦٥ر٧	٣٠٠	١٠٠
الجملة	٤٢٠٠	١٠٥٠	٢٥ر٠	٥٣٧	١٢ر٨	٧٦٣	١٨ر٢	١٨٥٠	٤٤ر٠	٤٢ر٠	١٠٠

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل استمارات الاستبيان التى تم توزيعها على مراكز وقرى المحافظة .

(١) قام الباحث بتوزيع (٤٢٠٠) استمارة استبيان لمعرفة الأمراض المنتشرة فى حضر وريف الدقهلية خلال الفترة ما بين ١٩٨٧/٤/١٢ وحتى ١٩٨٧/٦/٤ م ، وبعد تفريغ الاستمارات اتضحت النتيجة الموضحة بالجدول .

من بيانات الجدول رقم (٨) والشكل رقم (١٠) يتضح لنا أن نسبة الإصابة بمرض البلهارسيا قد وصلت إلى أقصاها بين أفراد العينة بأراضى الدقهلية ،.حيث بلغت ٢٥ ٪ من جملة أفراد العينة ، ويرجع ذلك إلى انتشار حرفة صيد الأسماك من بحيرة المنزلة والبرك والمستنقعات ، أيضاً لانتشار زراعة الأرز وارتباط المزارعين بالمياه الراكدة الملوثة ، هذا إلى جانب عدم انتشار الوعى الصحى بين معظم سكان الريف وكذا لعدم وصول مياه الشرب النقية لكل القرى ، مما يضطر السكان إلى الشرب من مياه الترع وأحيانا يعتمدوا على مياه المصارف كما فى مركزى المنزلة وبلقاس وغالبا ماتكون هذه المياه ملوثة بالطفيليات التى تسبب الأمراض ، وكما هو واضح من بيانات الجدول نجد أن المرض ينتشر فى الجزء الشمالى من أراضى المحافظة بصورة أكبر من الجزء الجنوبى ، وهذه حقيقة واقعية فمن تحليل استمارات الاستبيان اتضح أن أعلى نسبة للمرض سجلت فى مدينتى الجمالية والمنزلة (٧ ر٤٠ ٪) ، (٣ ر ٣٧ ٪) على الترتيب من جملة العينة أيضا ترتفع فى ريف كل من مركزى بلقاس والمنزلة . ويرجع ذلك إلى احتراف وامتهان السكان لصيد الأسماك من بحيرة المنزلة أو من المصارف والترع والسياحات مما يعرضهم للإصابة ، تنخفض هذه النسبة بين سكان المراكز الجنوبية ، كما هو واضح فى كل من مركزى طلخا وأجا ، جدير بالذكر أن المراكز الشمالية تفتقر إلى الخدمات الصحية الجيدة ، وإن وجدت وحدات صحية فغالبا ماتكون خالية من الطبيب الممارس العام ووسائل الإسعاف الأولية ، بل تكون خالية من الأدوية ، مما يضطر معظم السكان إلى عدم الذهاب إليها للعلاج ، ويضطر المصاب إلى الذهاب إلى حضر المركز القريب منه للعلاج ، وذلك بعد أن يكون المرض قد تملك منه وأوشك على الانتهاء وهذا واضح بين غالبية الصيادين فى ناحية ليسة الجمالية ، والبصراط وميت مرجا سلسيل والفشالك .

واضح من بيانات الجدول رقم (٨) أن مرض البلهارسيا ينتشر بصورة أكبر فى الريف عن المدن ، حيث بلغت النسبة فى مدينة المنصورة نحو (٤ ر١٣ ٪) ويرجع انخفاض النسبة إلى الوعى الصحى لدى السكان فى المدن، أيضا إلى تركز

العديد من الخدمات الصحية بالمدينة مع زيادة أعداد المستشفيات المتخصصة والسابق ذكرها ، هذا إلى جانب العديد من العيادات الخاصة وتوفر كل لوازم العلاج والإسعافات الأولية أيضا لارتباط السكان فى المدن بأعمال تبعد عن الزراعة مما يحفظهم من عدم الإصابة بهذا المرض .

جدير بالذكر أن نسبة الإصابة بالبلهارسيا ترتفع بين أسر أفراد العينة ، وخاصة بين فئات السن الصغيرة ، حيث بلغ عدد المصابين الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات نحو (٧١٦) فردا بنسبة ٢ ر٦٨ ٪ من جملة المصابين بالبلهارسيا ونحو ١٧ ٪ من جملة أفراد العينة ، فى حين بلغت نسبة المصابين بهذا المرض فى سن من ١٠ – ٣٠ سنة نحو (٢١٩) فردا بنسبة ٩ ر ٢٠ ٪ من جملة المصابين بالبلهارسيا ، أو ما يوازى نحو ٢ ر٥ ٪ من جملة أفراد العينة ، بينما تبلغ نسبة المرضى فى سن أكثر من ٣٠ عاما نحو ٩ ر ١٠ ٪ من جملة أفراد العينة ، ويعكس ذلك أن انتشار المرض يكون بدرجة كبيرة فى الأفراد التى تتروح أعمارهم أقل من ٣٠ سنة وهم الأفراد الذين يدخلون فى قوة العمل ، ويعتمد عليهم فى الإنتاج بصورة كبيرة . لذا يجب على المسئولين إعادة النظر تجاه سكان الريف وذلك بزيادة المجموعات والوحدات الصحية ، مع نشر الوعى الصحى ومحاربة المرض من منابعه الأساسية ، وذلك بتطهير المجارى والقنوات المائية ، مع عدم الصرف عليها ووضع ضوابط ولوائح وعقوبات مشددة تمنع من الصرف على الترع وتلوث مياهها وبذلك يرتفع المستوى الصحى العام للسكان الذى يظهر تأثيره فى تحسن الإنتاج الزراعى والصناعى على السواء من حيث المستوى والكمية ، وأمام زيادة انتشار المرض بين سكان الدقهلية منذ زمن بعيد أن قامت الإدارة العامة للأمراض المتوطنة بوزارة الصحة بالتعاون مع هيئة اليونيسيف UNICEF وهيئة الصحة العالمية التابعتين للأمم المتحدة بإجراء دراسة عن الإصابة بالبلهارسيا فى بعض المناطق الريفية ، وكانت الدقهلية أحد هذه المناطق المدروسة ، استمرت هذه الدراسة من ٢٤ يونيو عام ١٩٦٠ م واستمرت هذه الدراسة حتى نهاية عام ١٩٦٩ م ، انتهت هذه الدراسة فى النهاية إلى توطن المرض بالمناطق المدروسة ، ومنذ بداية عام ١٩٧٠ م وعملت منظمة اليونيسيف بتقديم مساهمة سنوية من الأدوية والعقاقير اللازمة لمكافحة هذا المرض ، مع العمل على تشجيع الأبحاث التى تساهم فى معالجة هذا المرض ، ومنذ عام ١٩٧٠ م ومصر تتقبل مساعدات كبيرة من هيئة الصحة العالمية . وفيما يخص نوع البلهارسيا فى الدقهلية ، فهى تنقسم إلى البلهارسيا البولية Haema-tobium والتى تصيب الجهاز البولى ، وهى أكثر بكثير من النوع التالى والمعروف باسم البلهارسيا المعوية Mansoni والتى تصيب الأمعاء ، وإن كان ضررها أقل بكثير من البولية . فمن واقع تحليل استمارات الاستبيان اتضح أن حوالى

(٢ر٧١٪) من المصابين بالبلهارسيا ، يعانون من بلهارسيا الجهاز البولى (٢٨,٨ ٪) من جملة المصابين بالبلهارسيا ، يعانون من البلهارسيا المعوية وقد يرى بعض الباحثين أن مرض البلهارسيا البولية ، يصيب الإنسان مباشرة عند تعرضه للقواقع والمياه الملوثة أو الحاملة للميكروب والفيروس المسبب ، بينما البلهارسيا المعوية فهى تصيب الإنسان بطريق غير مباشر نتيجة لإهمالة فى تناول بعض الأطعمة المصابة والملوثة قبل غسلها جيدا أو طهيها وموت الميكروبات العالقة بها .

وفيما يخص الأمراض الأخرى الموجودة بالدقهلية ، فمنها مرض الربو الشعبى والذى يصيب الجهاز الصدرى ، فقد بلغت جملة المصابين به حسب أفراد العينة نحو (١٨,٢ ٪) من جملة العينة ، ويرجع ارتفاع نسبة المرضى بهذا المرض إلى عدم الوعى الصحى ، أيضا إلى سوء التهوية الجيدة ، واعتماد السكان على التدفئة بالحطب الشامى وغيره فى فصل الشتاء ، أيضا للإسراف فى استخدام الأدخنة والتوباك والسجائر ، هذا إلى باقى المكيفات الأخرى أو انتشار حساسية الصدر وذلك بإصابة الأطفال بالتهاب اللوزتين ولم يتم علاجهم نظرا للإهمال والقصور فى الخدمات الطبية مما تعرضهم للإصابة بالنزلات الشعبية والربو ، وإلى جانب هذا المرض ينتشر مرض الملاريا ، فقد بلغت نسبته نحو (٨ ر١٢ ٪) من جملة أفراد العينة ، ويرجع انتشار هذا المرض إلى زيادة مساحة الأرز فى المحافظة ، حيث يكثرالناموس فى فصل الصيف ، مما يؤدى إلى نقل المرض بسرعة ولاسيما فى الأماكن المزدحمة بالسكان لذا يكثر انتشار المرض فى الأماكن التى يوجد بها اختلاط واسع بين السكان ، وأحيانا ينتشر بسبب الفقر وعدم القدرة على مقاومة الفيروس المسبب . وإلى جانب هذا المرض ينتشر مرض التيفود ، السل ، الدوسنتاريا ، الرمد الحبيبى ، الحساسية . وهذه الأمراض تشكل خطورة كبيرة على صحة المواطنين ، وبالتالى تؤثر على قدرتهم الإنتاجية .

والواضح أن الحكومة بدأت تهتم بإصلاح الريف المصرى بصفة عامة ، وذلك عن طريق بناء الوحدات الصحية الريفية وتزويدها بالأطباء والممرضين والأدوية والاسرة ، وزادت هذه الأهمية منذ قيام الحكم المحلى عام ١٩٦٠ م ، فقد تضم المنطقة نحو (١٦٣) وحدة صحية ريفية ، علاوة على (٣١٨) صيدلية ريفية تتوزع على المراكز الريفية المختلفة بأراضى الدقهلية عام ١٩٨٧ م . هذا إلى جانب ماتضمه المدن (الحضر) بالمنطقة من مستشفيات عامة وعيادات خاصة ، وانتشار العديد من الأطباء المتخصصين . ورغم الجهود الصحية التى تبذلها الحكومة إلا أن الحالة

الصحية غير كافية ، فمازالت هناك العديد من القرى تفتقر إلى وجود الطبيب الممارس العام ، بل وتبعد كثيرا عن الوحدات الريفية ، جدير بالذكر أن البيئة التى يعيش فيها سكان الدقهلية غير صحية بالدرجة الكافية نظرا للآتى :

- يغلب على الدقهلية الطابع الريفى ، حيث ينتشر بها (٤٣٧) قرية و (٢٠١٥) تابعا تتفاوت من حيث أحجامها وأهميتها ، وإن كانت تتشابه فى سماتها العامة من حيث الطرقات القذرة والملتوية ، والتى تكثر بها القاذورات والأتربة ، مما يؤدى إلى انتشار الذباب الناقل للعدوى بين سكان هذه القرى ، هذا إلى جانب روائه المبنى وتلاصق المبانى وانتشار البرك والسياحات وسط القرى ، وحولها مما تؤدى إلى انتشار الناموس الذى يهدد حياة السكان وينقل إليهم مرض الملاريا والذى ينتشر بصورة كبيرة خلال فصل الصيف فى الجزء الشمالى من أراضى المحافظة كما فى مراكز : بلقاس ، المنزلة ، منية النصر نظرا لانتشار زراعة الأرز فيهما ، وبذلك نجد أن غالبية سكان القرى مصابين بالأمراض ، مما يؤثر ذلك على قوتهم الفعلية والعقلية .

- يلاحظ على المسكن الريفى فى المنطقة سوء مظهره وعدم الاهتمام بنظافته وسوء تنظيمه كما يتميز بعدم مراعاة الشروط الصحية به ، إذ تقترن وحدات السكن البشرى بوحدات إيواء الحيوان ، أيضا يفتقر المسكن أحيانا إلى المرافق الصحية كالمرحاض والشبابيك والتهوية الجيدة ، مما يؤدى ذلك إلى وجود جوا خانقا غير صحى يؤثر على صحة السكان ويعرضهم للأمراض ، خاصة وأن غالبية سكان الريف يعتمدون فى إعداد طعامهم على الوقود من الحطب الذى يؤدى إلى الاختناق والإصابة بالربو والحساسية بين السكان .

- تستخدم الفضلات الحيوانية والآدمية كسماد عضوى لنباتات الخضر والفاكهة ، مما تجعل هذه الزراعات ناقلة للعدوى ولاسيما أمراض الدوسنتاريا ، الانكلستوما ، التيفود ، هذا إلى جانب تلوث المياه السطحية نظرا لصرف الأراضى على الترع الرئيسية والفرعية ، أيضا لصرف المصارف أحيانا على الترع وكذا صرف مخلفات المصانع عليها . وغالبا ماتكون مياه الصرف محتوية على مواد عضوية وكيماوية سامة أو احتوائها على العديد من بكتيريا الأمراض المختلفة ، هذا إلى جانب إلقاء بعض الحيوانات النافقة فى المياه ، مما تؤدى إلى اصابة المواطنين الذين يعتمدون فى الشرب عليها بالعديد من الأمراض ، والتى من أهمها الدوسنتاريا والتيفود والبلهارسيا ، هذا إلى جانب حدوث بعض حالات التسمم والقيء .

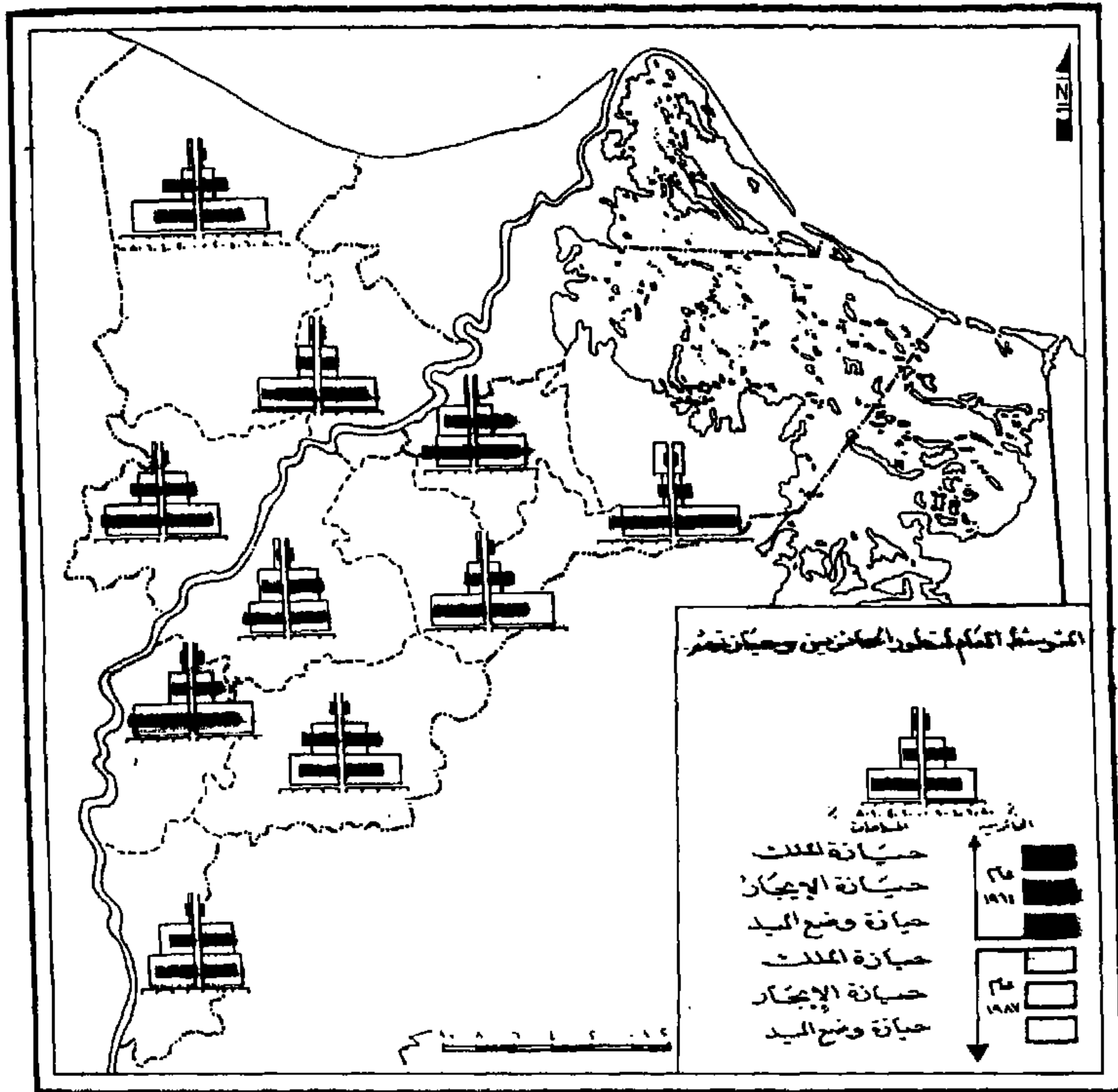
والواضح من تحليل بيانات الوحدات الصحية وسجلاتها ، وكذا من تحليل استمارات الاستبيان والدراسة الميدانية ، أن مرض البلهارسيا يتصدر الأمراض المنتشرة بين سكان الدقهلية ، كما تنتشر بعض الأمراض الأخرى مثل التيفود والملاريا والجدرى والسل والرمد الحبيبى ، هذا إلى جانب الدوسنتاريا والربو الشعبى والحساسية . ولقد ساعدت بعض الظروف الطبيعية والبشرية على انتشار هذه الأمراض ، فاعتماد الأراضى الزراعية على الرى مع انتشار السياحات والبرك فى الجزء الشمالى من الدقهلية ، ساعد ذلك على انتشار مرض البلهارسيا والملاريا ، خاصة وأن قواقع المياه العذبة التى يوجد بها الطفيليات المسببة للبلهارسيا لكونها توجد بكثرة فى الترع والمصارف ولما كان غالبية سكان الجزء الشمالى يعتمدوا على صيد الأسماك كما فى مركز المنزلة ، أو زراعة الأرز كما فى باقى المراكز الشمالية حيث يرتبط السكان بالمياه الراكدة فترة كبيرة من الوقت مما ساعد ذلك على انتشار مرض البلهارسيا بصورة كبيرة بين السكان ، أيضا انتشار أمراض الملاريا بين السكان فى فصل الصيف .

القسم الثالث
الإنتاج الزراعى
هيكل الملكية الزراعية

بلغت جملة الأراضى الخاضعة لنظام الحيازة فى الدقهلية عام ١٩٨٧ ، نحو (٦٢٩٨٣٥) فدانا أو ما تشكل نحو ٢ ر٧٦ ٪ من جملة المساحة الكلية والبالغة (٨٢٦.٧٤) فدانا بينما بلغ عدد الحائزين (٣٠٧٢١١) حائزا بنسبة ٨ ر٨ من جملة سكان المحافظة ، أو ما تشكل نحو ٩ ر١١ ٪ من جملة السكان الريفيون بالمحافظة عام ١٩٨٦ م[1] . وبمقارنته بالتعداد الزراعى عام ١٩٦١ م ، يتضح أن المساحة الزراعية انكمشت بما يوازى ٥ ر٣ ٪ عن عام ١٩٦١ م ، حيث كانت جملتها (٦٥٢٤١٥) فدانا ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تغيير الحدود الإدارية لمحافظة خلال هذه الفترة ، إلى جانب الزحف العمرانى على حساب الأراضى الزراعية ، ولاسيما حول قواعد المراكز وحاضرة المحافظة ، وهذه النسبة تعتبر كبيرة ، إذا وضعنا فى الاعتبار مساحة الأراضى المستصلحة والبالغ جملتها (١٦٨٩٨٠) فدانا أو ما توازى ٨ ر٢٦ ٪ من جملة الأراضى الزراعية . وقد تم توزيعها على صغار المزارعين والمعدمين من أبناء المحافظة ، كما هو الحال فى منطقة حفير شهاب الدين ، وكلبشو ، وزيان

(١) بلغت جملة السكان بالمحافظة حسب تعداد عام ١٩٨٦ م كما جاء فى النتائج الأولية (أبريل ١٩٨٧) نحو ٤٧٠ ر٠٠٥ ر٣ نسمة منهم ٧٥٠ ر٥٨٤ ر٢ نسمة سكان ريف بالمحافظة والباقى سكان مدن .

تطور جملة الحائزين وحيازتهم بمحافظة الدقهلية بين عامي ٦١-١٩٨٧م



وشرق تيره بمركز بلقاس ، وكذا منطقة الجسر الواقى جنوب بحيرة المنزلة بمركز المنزلة أيضا الأراضى الشمالية من مركز شربين ، علاوة على أراضى طرح النهر واستصلاح الأراضى المحلية وأراضى الجزر الرملية فى أقصى أراضى شرق المحافظة بمركزى السنبلاوين ودكرنس ، وعلى هذا يمكن أن نميز بين نمطين من ملكية الأرض ، الأول نمط الملكيات القزمية والصغيرة ، والتى تسود فى وسط وجنوب المحافظة ، بينما النمط الثانى يتميز بالملكيات المتوسطة والواسعة والتى يرجع أصلها إلى الفترة الحديثة ، نظرا لحداثة استصلاحها ، ويسود هذا النمط فى شمال المنطقة بل فى شمال الدلتا بصفة عامة ، حيث كانت هذه الأراضى ملكا للبشوات ، والتى أعطاها لهم محمد على بقصد المكافأة ، كما قد أعطى مساحات كبيرة فى شمال المنطقة للبدو بقصد توطينهم ، إلا أنهم تركوها دون زراعة فأهملت الأراضى حتى أصبحت جدباء (البرارى) وظل هذا الوضع حتى بداية القرن الحالى . عندما شهدت المنطقة نهضة زراعية كبيرة وحركة استصلاح واسعة ولاسيما بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ م ، وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى .

وفيما يتعلق بعدد الحائزين ، فقد زاد عددهم بنسبة (٦ ر١٠٧ ٪) عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٦١ م حيث كان عددهم (١٤٧٩٩٨) حائزا ، ارتفع إلى (٣٠٧٢١١) حائزا عام ١٩٨٧ م ، وترجع هذه الزيادة إلى عدة عوامل منها : تزايد عدد السكان وتزايد عدد الحيازات مع تناقص المساحة ، وتفتيت الملكية عن طريق نظام الإرث المتبع ، مع زيادة الزحف العمرانى ، وتعدد المنافع العامة على الأراضى الزراعية . وفيما يخص تطور مساحة الحيازة وعدد الحائزين ، ومتوسط كل مركز خلال التعدادين[1] .

تتضح الحقائق التالية :

يبلغ المتوسط العام لمساحة الحيازة الزراعية بالدقهلية نحو (٠٥ ر٢) فدان عام ١٩٨٧ م ، بعد أن كان (٥٥ ر٢) فدان عام ١٩٨٢ م . و(٤١ ر٤) فدان عام ١٩٦١ م ، ويعد هذا المتوسط محدودا ، إذا قيس بباقى محافظات الدلتا ، فالواضح أن محافظة الدقهلية تعد دائما ضمن محافظات الجمهورية ، ذات الطابع الحيازى الزراعى الضيق[2] . ويرجع ذلك إلى ضيق المساحة المزروعة وتزايد حجم السكان بصورة

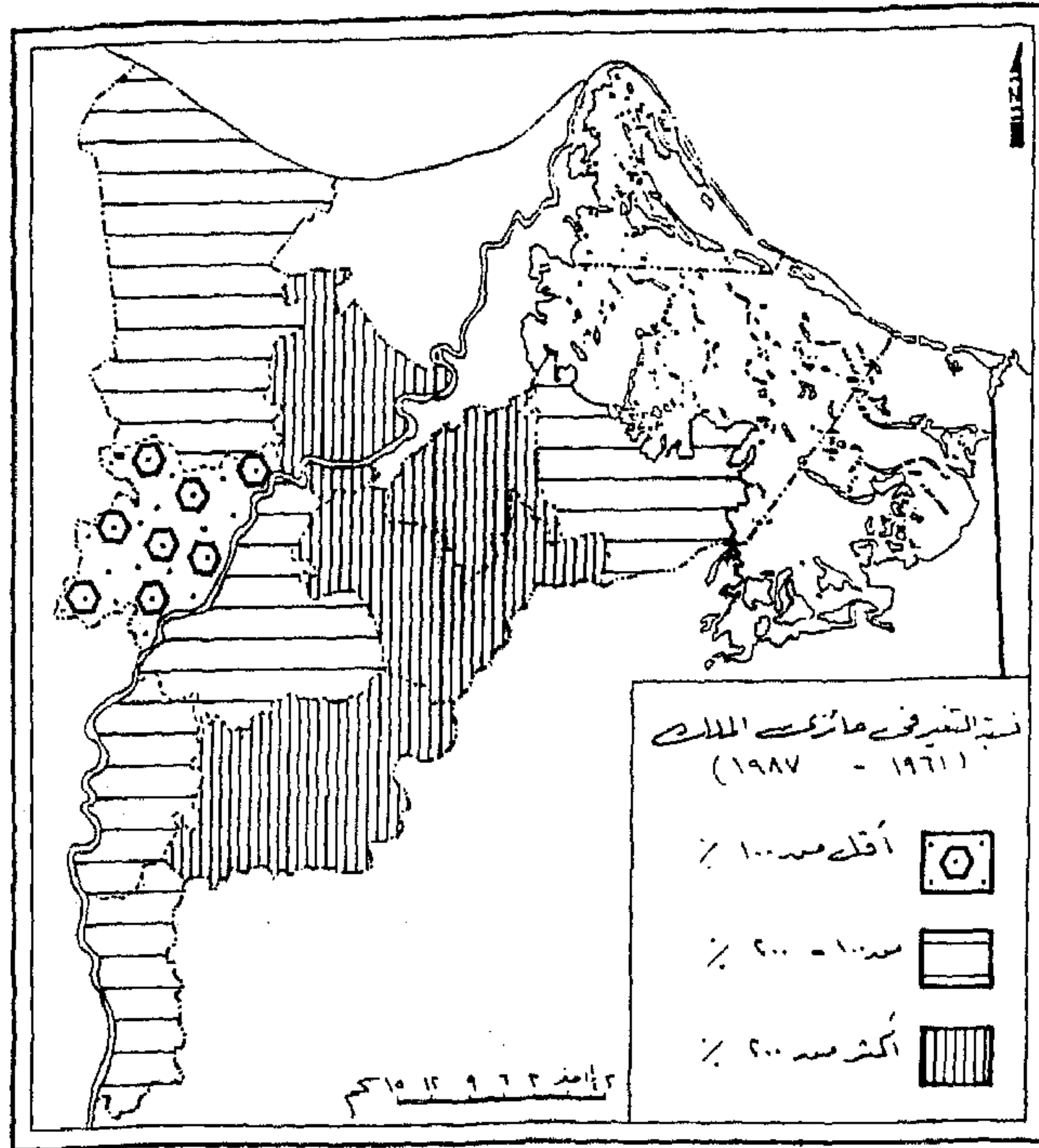
(١) روعى عند إيجاد المتوسط الحيازى للمراكز عام ١٩٦١ م ، أن قام الباحث بفصل نواحى مركز منية النصر ، وجميعها منفصلة عن مركز دكرنس ، لكى يمكن المقارنة على مستوى المراكز الحالية للدقهلية .

(٢) يبلغ المتوسط الحيازى فى الجمهورية عام ١٩٨٢ م نحو (٨ ر٣) فدانا – ولكنه يتراوح نحو (٩ ر٣) فى محافظة الإسماعيلية ، (١ ر٣) فى الشرقية ، (١ ر٣) فى البحيرة ، (٩ ر٢) فى كفر الشيخ ، (٠ ر٢) فى الدقهلية ، (٩ ر١) فى الغربية ، (٢ ر١) فى القليوبية ، (٠ ر١) فدانا فى المنوفية .

كبيرة ، كما سيتضح فيما بعد . أن جميع مراكز المحافظة انخفضت بها الحيازة الزراعية ، ومتوسطها العام ، حيث تراوحت نسبتها بين ٢ ر٣٨ ٪ و٧٥ ٪ ويرجع ذلك إلى اقتطاع جزء كبير من الحيازة الزراعية للمنافع العامة ، إلى جانب خضوع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية لقوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت بعد عام ١٩٦١ م وبرغم انخفاض المتوسط العام للحيازة فى معظم المراكز ، إلا أنه يزيد فى مراكز : السنبلاوين ، والمنزلة وبلقاس . وترجع هذه الزيادة إلى التوسع فى استصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية ، فقد زادت المساحة بنحو (٢٧٨٦) ، (٥٦٧٨) ، (١٥٤٦٠) فدانا على الترتيب . وترجع هذه الزيادة إلى استصلاح الأراضى البور ، وتجفيف السياحات والبرك فى شمال الدقهلية ، أيضا إلى تجفيف بعض اراضى السياحات حول بحيرة المنزلة ، علاوة على التوسع فى استصلاح منطقة حفير شهاب الدين ، وقلبشو فى مركز بلقاس . بينما الزيادة فى مركز السنبلاوين فهى تأتى أساسا لاستصلاح أراضى الجزر الرملية " ظهور السلحفاة " وبعض أراضى المناطق الأثرية الموجودة فى منطقة " تل الربع ، تل بن سلام ، تل تمى الامديد " . مع التغير فى الحدود الإدارية للمراكز ، إذ اكتسب بعض الأحواض الزراعية من مركز كفر صقر خلال الفترة المذكورة .

وفيما يتعلق بتطوير عدد الحائزين خلال الفترة ما بين عامى ٦١ – ١٩٨٧ م . فقد زاد العدد فى جميع المراكز دون استثناء وأن كانت هذه الزيادة قد تفاوتت من مركز لآخر ، تفاوتا كبيرا كما سيتضح بعد . فقد لاحظ الباحث أثناء تحليله لتطور الحيازة الزراعية على مستوى نواحى المراكز ، أن معظم النواحى الكبيرة والقريبة من المراكز الحضرية فى المحافظة تنخفض بها الحيازة بصورة أكبر من النواحى الهامشية والبعيدة ذات المساحات الضيقة ، ويرجع ذلك إلى تعدد المنافع العامة على الأراضى الزراعية ، كما لاحظ وجود تغير كبير فى حيازة المراكز الهامشية ، نظرا لتعرضها إلى التغير المستمر فى شكل الحدود الإدارية هذا فضلا عن الزيادة الكبيرة التى تشهدها المنطقة فى عدد السكان والحائزين ، مما أدى ذلك إلى تفتيت الحيازة وزيادة ضغط السكان على الأراضى الزراعية ، مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى كنظام الإرث المتبع ونظام البيع أو الإيجار ، والواقع أننا أمام منطقة تشهد زيادة سكانية مطردة باستمرار وبمعدلات مرتفعة ، واعتمادا على البيانات السابقة ، استطاع الباحث دراسة التغير فى المساحة المملوكة ، وكذا عدد الممولين وما تبعهما من تغير فى المتوسط على النحو التالى :

التغير في نسبة حائزي الملك بين عامي ١٩٦١ - ١٩٨٧م



التغير فى مساحة الملك فيما بين عامى ١٩٦١ - ١٩٨٧ م :

من الشكل رقم (١٣) ، يتضح لنا أن المساحة المملوكة انخفضت من (٤٨٦ ر٤٣١) فدانا عام ١٩٦١ م ، إلى نحو (٦١٧ ر٤٢٩) فدانا عام ١٩٨٧ م ، أى بنسبة ٤٣ ر٪عما كانت عليه عام ١٩٦١ م ، فى الوقت نفسه زاد عدد الحائزين لمساحة الملك زيادة كبيرة ، فبعد أن كان عددهم (٣٨٥ ر٨١) حائزا فى عام ١٩٦١ م ، ارتفع إلى (١٤٢ ر٢١١) حائزا عام ١٩٨٧[1] . أى بزيادة نسبتها ٤ ر١٥٩ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٦١ م . كم تتضح لنا عدة حقائق عن حيازة الملك فى الدقهلية ، إذ تحتل المركز الأول بين باقى أنواع الحيازة فى المحافظة ، وبرغم تعرضها للتطور والتغير المستمر فى عدد الحائزين ومساحتهم ، إلا أنها مازالت تحتل القمة بالنسبة لباقى الحيازات فى المحافظة ، ففى الفترة التى انخفضت فيها مساحة الملك ، زاد عدد حائزيها بصورة كبيرة[2] . وجدير بالذكر أن الصفة السائدة فى مراكز الدقهلية هو انخفاض مساحة الحيازة العامة ، مع انخفاض مساحة الملك ، باستثناء بعض المراكز التى زادت فيها المساحة المملوكة ، نظرا لاقتطاع بعض الأحواض الزراعية وضمها ماليا وإداريا إلى نواحى أخرى من خارج هذه المراكز . والواضح أن هذه الزيادة على المستوى الإقليمى تعتبر غير اقتصادية ، لكونها داخلية وغير مكتسبة من خارج حدود الدقهلية ، وبذلك فهى مكملة لنواحى مجاورة لها داخل حدود المنطقة .

حيازات الإيجار :

حيازات الإيجار تكون إما عينا أو نقدا ، وفى ذلك يكون الحائز شخصا آخر غير المالك الفعلى للحيازة وله حق الانتفاع بالأرض فقط ، وفى ذلك يصعب التوصل على أساس البيانات إلى نتائج محددة بخصوص التغيرات الفعلية فى المساحة الخاضعة للإيجار ، فقد يصعب أن يحدد الخط الفاصل بين الأراضى المملوكة وأراضى الإيجار ، وذلك لما يلجأ إليه أصحاب حيازات الملك لتأجير جزء من حيازاتهم فى بعض المواسم الزراعية ، وذلك بغرض الإيجار الموسمى أو المحصولى . إلى جانب الطرق الخاصة التى يتبعها المزارعون فى سياسة التأجير ، والباحث قد اعتمد على حيازات

---

(١) الأرقام مأخوذة من بيانات التعداد الزراعى الرابع لعام ١٩٦١ م ، الجزء الرابع - الجدول الثالث ص ١٩ . بينما بيانات عام ١٩٨٧ م فهى مأخوذة من مصلحة الاقتصاد الزراعى بالدقهلية ، وقسم الإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية عن عام ١٩٨٧ م .

(٢) تعرف حيازة الملك بأنها : الحيازة التى يكون فيها الحائز والمالك شخصا واحدا - يجمع فى يده وفى وقت واحد حق الرقبة والانتفاع للأرض التى تتكون منها حيازته .

الإيجار المسجلة بدفاتر ٢ خدمات بالجمعيات الزراعية ، وكذا دفاتر ٣ زراعة ، والتى تعتبر على أى حال مؤشرا لمعرفة حيازة الإيجار فى المحافظة ، والتى على أساسها سوف تتم مقارنتها ببيانات عام ١٩٦١م كما قدرت القيمة الإيجارية للأراضى بموجب القانون رقم (١٧) لعام ١٩٦٣ م ، والذى يقضى بنظام تأجير الأرض نقدا ، أو مزارعة بسبعة أمثال الضريبة ، وهى فى ذلك تختلف من مركز لآخر ، بل من ناحية لأخرى .

وفيما يخص مساحة الإيجار فى المحافظة فهى تحتل المركز الثانى بعد مساحة الملك عام ١٩٨٧ م فقد بلغت جملتها نحو (٥٩١ ر١٧٠) فدانا - أو ما توازى نحو ١ ر٢٧ ٪ من جملة الأراضى الخاضعة للحيازة ، بذلك تكون المساحة الخاضعة للإيجار انخفضت بمقدار ٦ ر١٦ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦١ م ، حيث كانت تبلغ مساحتها نحو (٥٠٥ ر٢٠٤) فدانا أو ما توازى نحو ٣ ر٣١ ٪ من جملة المساحة الخاضعة للحيازة عام ١٩٦١ . وهذا يدل على مدى تزايد مساحة الملك على حساب المساحة المؤجرة فى أراضى المحافظة ، مما يؤدى ذلك فى النهاية إلى انخفاض المساحة المؤجرة ، كما تنخفض القيمة الإيجارية للأراضى كما سيتضح بعد .

وفيما يخص حائزى الإيجار بالمحافظة ، فقد زاد عددهم على عكس المساحة ، حيث بلغ عددهم نحو (٩٩١ ر٨٧) حائزا ، أو ما يوازى نحو ٦ ر٢٨ ٪ من جملة الحائزين بالمحافظة عام ١٩٨٧ م ، علما بأن عددهم يبلغ نحو (٥٩.٩٦) حائزا عام ١٩٦١ م ، أو ما يوازى نحو ٩ ر٣٩ ٪ من جملة الحائزين بالمحافظة .

وبذلك تبلغ نسبة التغير فى المساحة المؤجرة خلال هذه الفترة بمقدار (- ٦ ر١٦ ٪) ، بينما زاد عدد الحائزين بنسبة ٩ ر٤٨ ٪ . وبذلك تنخفض مساحة الإيجار من سنة لأخرى ، فى الوقت الذى يزداد فيه عدد الحائزين بصفة مستمرة ، وهذا ما يتفق والواقع ، فى حين انخفاض المساحة الكلية والحيازات بصفة عامة ، نجد أن عدد الحائزين فى زيادة مستمرة ، ولكى تتضح الصورة عن مدى الاختلاف النسبى بين المراكز بعضها البعض ، يرى الباحث تقسيم مراكز المحافظة إلى المستويات المختلفة ، كما يوضحها الشكل .

الرى والصرف

التوزيع الجغرافى لشبكة الرى :

الرى بواسطة الأنهار أكثر ضمانا وثباتا من باقى مصادر المياه الأخرى . حيث لاتتذبذب فيه المساحات الزراعية ويزداد الإنتاج الزراعى من سنة لأخرى ، ويعتبر

نهر النيل وفرع دمياط المورد الرئيسى للمياه التى تغذى شبكة الرى فى أراضى المنطقة ، ويبلغ طول فرع دمياط بالدقهلية نحو (١١٥ كم) أو ما يعادل نحو ١ ر٤٨ ٪ من الطول الكلى والبالغ (٢٣٩ كم) . ويمتد من جنوب مركز ميت غمر فى جنوب المنطقة ، ثم يتجه صوب الشمال حتى نهاية حدود ناحية رأس الخليج بمركز شربين ، يمتد بعدها ليخرج من منطقة الدراسة حتى ينتهى بالبحر المتوسط .

ويعتبر الرياح التوفيقى المصدر الثانى للمياه فى أراضى المنطقة ، ويستمد مياهه من نهر النيل أمام قنطرة فرع دمياط ، ويسير موازيا لفرع دمياط مباشرة ، وعلى الضفة اليمنى منه ، ويبلغ طوله فى منطقة الدراسة نحو (١١٣ كم) ، أو ما يوازى نحو ٧٠ ٪ من الطول الكلى (١٧٠ كم) . وترجع أهميته إلى أنه خفف الضغط على فرع دمياط ، ووفر المياه اللازمة للأراضى الشرقية من الدقهلية ، ويأخذ مسميات عديدة بأراضى المنطقة ، فيعرف باسم الرياح التوفيقى حتى الكيلو (٨٠٠ ر٦٤) أمام مدينة ميت غمر ولمسافة (١٨ كم) جنوب الدقهلية ، ونظرا لقلة المياه كثيرا أمام أراضى مركز ميت غمر والأجزاء الغربية من محافظة الشرقية ، أقيمت قناطر زفتى لرفع منسوب فرع دمياط لتغذية الرياح التوفيقى وبحر شبين بصفة مستمرة فى غير أوقات الفيضان ، بعدها يأخذ الرياح التوفيقى اسم " المنصورية " حتى مدينة المنصورة وبطول (٤٩ كم) وإلى الشمال من مدينة المنصورة يتفرع إلى فرعين : أولهما يمتد شمالا بمحاذاة فرع دمياط ، ويعرف باسم ترعة الشرقاوية ، والتى تمتد ولمسافة (٤٦ كم) فى منطقة الدراسة ، تنتهى خارج حدود المنطقة عند نهاية حدود ناحية بساط كريم الدين بمركز شربين . وثانيهما يمتد صوب الشرق والشمال الشرقى ، ويعرف باسم " البحر الصغير " والذى ينتهى شرق المطرية فى بحيرة المنزلة ، وطوله (٧٥ كم) . وترجع أهمية الرياح التوفيقى فى المنطقة إلى أنه يغذى العديد من الترع التى تروى أراضى الجزء الشرقى من منطقة الدراسة فى مراكز : ميت غمر ، أجا ، السنبلاوين ، المنصورة ، دكرنس ، منية النصر ، المنزلة .

بينما بحر شبين وتفريعاته يستمد مياهه من الرياح المنوفى عند الكيلو (٦٠ ر٢٩) ، ويدخل أراضى المنطقة فى الجزء الجنوبى الغربى عند ناحية " كفر العرب " بمركز طلخا ، إذ يسير محاذيا لفرع دمياط جهة الغرب ، وأيضا يأخذ مسميات عديدة بالمنطقة ، إذ يعرف باسم " بحر شبين " حتى هاويس كفر دميرة بطول (٣٠ كم) فى أراضى المنطقة وأمام الهويس يتفرع إلى فرعين : الأول ويعرف باسم بحر بسنديلة – ويسير بمحاذاة ترعة الساحل صوب الشمال . وترجع أهميته إلى أنه يغذى العديد من الترع على جانبية فى مركزى طلخا وشربين ، وبعض

شبكة الترع والمصارف الرئيسية في محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



أراضى مركز بلقاس . بينما الفرع الثانى : رياح بلقاس - والذى يأخذ اتجاهات غير منتظمة فى المنطقة ، وإن كان يسير صوب الغرب والشمال الغربى فى المنطقة . وترجع أهميته إلى أنه يقوم بتغذية العديد من الترع التى تروى أراضى مركز بلقاس ، كما يغذى ترعة الساحل عند قناطر الراهبين بالمحلة الكبرى . وهى بذلك تروى أراضى كل من مركزى طلخا وشربين ، ويبلغ طول بحر شبين فى المنطقة (٩٦ كم) أو ما يوازى ٧ ر٦٦ ٪ من الطول الكلى (١٤٤ كم) .

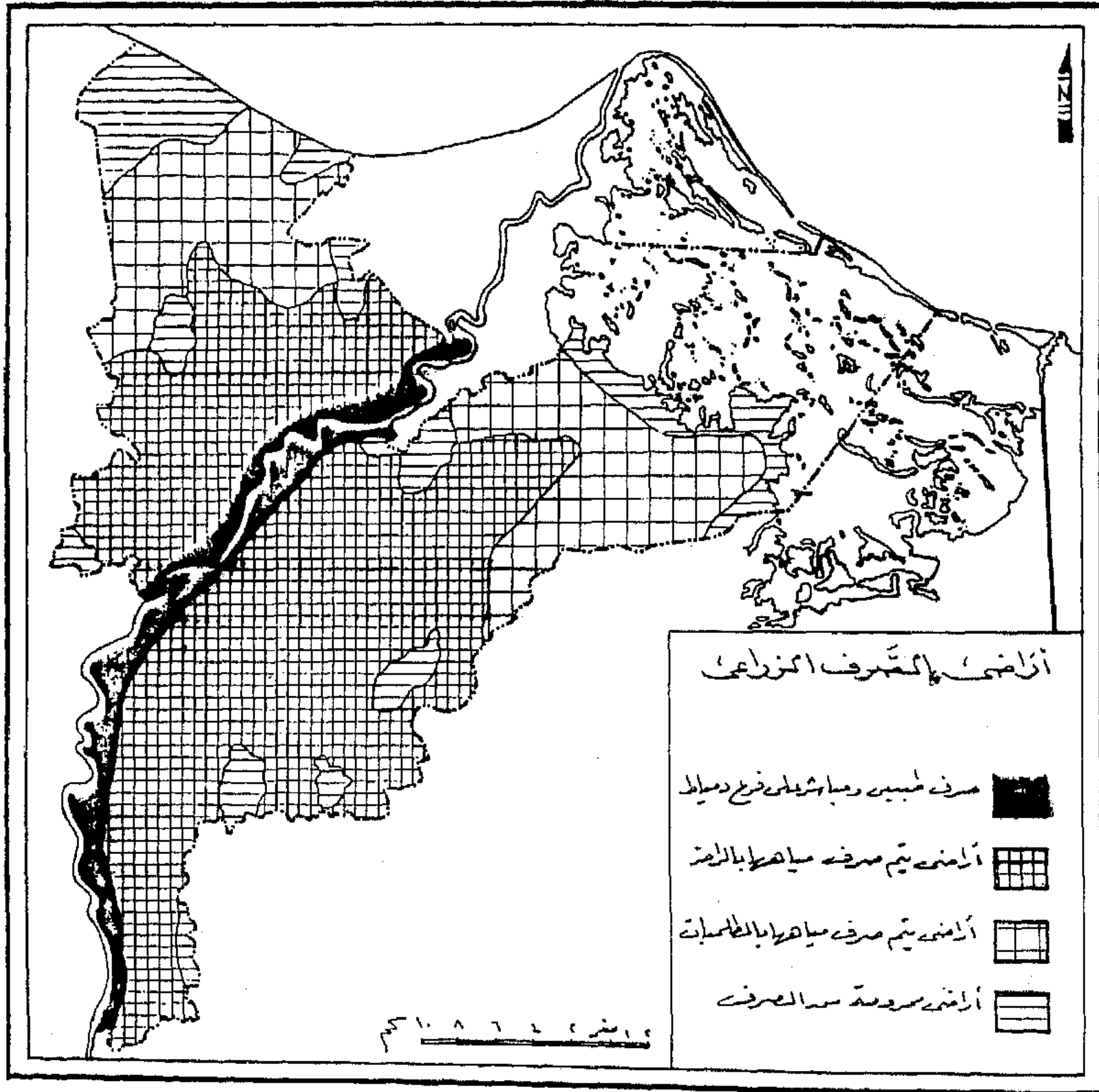
نظام الصرف :

من خرائط تفتيشات الرى والصرف والدراسة الحقلية والميدانية لأراضى الدقهلية ، أمكن رسم الصورة العامة لشبكة الصرف ، والتى تختلف فى مظهرها العام خلال الحقل عما هى عليه فى الخرائط الطبوغرافية للمنطقة ، وتضم أراضى المنطقة شبكة متشعبة لمجموعة كبيرة من المصارف ، بأنواعها المختلفة ، ورغم وجود هذه الشبكة فهى لا تكفى حاجة الصرف بالصورة المطلوبة فى أراضى المنطقة ، حيث تحدد درجة الكفاءة بمدى نجاح الصرف فى خدمة الغرض المنشىء من أجله - وهو زيادة الإنتاج مع الاحتفاظ بخصوبة التربة ، وتوجد بالمنطقة مستنقعات آسنة لسوء الصرف بها ، ومن أهمها : سوء توزيع المصارف فى أجزاء كثيرة من أراضى المنطقة ، وإن وجدت المصارف الرئيسية فهى تفتقر إلى المصارف الحقلية فى أجزاء كثيرة من أراضيها ، هذا إلى جانب قلة الانحدار فى معظم أراضى الجزء الشمالى من الدقهلية ، مما يتسبب عنه سوء الصرف فى المنطقة كما سيتضح بعد ، ومن تحليل الشكل رقم (١٦) يتضح أن منطقة الدراسة بشكلها الحالى تتمتع بشبكة جيدة من المصارف الكبرى والعمومية والفرعية المكشوفة ، إلى جانب شبكة الصرف المغطى ، وتتركز معظمها فى الأجزاء الجنوبية والوسطى وتأتى أهميتها فى صرف المياه الزائدة عن حاجة الأراضى الزراعية إذ يتم الصرف الزراعى فى المنطقة بالطرق الآتية :

(أ) الصرف الطبيعى (أو المباشر) :

يتمثل الصرف الطبيعى أو المباشر فى أراضى الدقهلية ، كما هو واضح من الشكل رقم (٩٠) والملحق رقم (١٢) فى الأراضى المرتفعة بجوار فرع دمياط ، والمحصورة بين طراد النهر (الجسر العلوى) والرياح التوفيقى بين خطى كنتور + ١٣ متر و + ٥ متر ، وتبلغ جملة أراضى هذه المنطقة نحو (٦٠٠٠) فدانا تعتمد فى صرف مياها على فرع دمياط مباشرة ، وقد ساعدها فى ذلك ارتفاع منسوب سطحها

طبيعة الصرف الزراعي بأراضي محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



من واقع خريطة الصرف الزراعي بالدقهلية

نظرا لكونها تحتل خطوط الكنتور المرتفعة كما توضحها الخريطة الكنتورية للدقهلية . وتتوزع هذه الأراضى على شكل شريط ضيق بمحاذاة فرع دمياط – فى كل من مراكز : " ميت غمر ، أجا ، المنصورة . وتكاد تضم هذه الأراضى – أراضى الدرجة الاولى – ذات الجدارة الإنتاجية العالية ، والتى لا تحتاج إلى مصارف نظرا لإنتاجيتها العالية وانخفاض منسوب المياه الباطنية بها ، كما أن قوامها متوسط مما ساعد على سرعة صرف المياه على فرع دمياط بسهولة ويسر .

(ب) الصـرف الصناعى (المصـــارف المكشوفة) :

عرفت أراضى المنطقة سياسة الصرف الصناعى لأول مرة عام ١٩٣٣ م وذلك عندما دعا نظام الرى المستديم إلى رفع مستوى المياه الجوفية فى الأراضى الزراعية بأراضى المحافظة . وعندما بدأت تتدهور الأراضى وتضعف غلاتها ويقل إنتاجها ويظهر مستوى الماء الأرضى بها بالقرب من السطح ولاسيما التى تقع إلى الشمال من خط كنتور + ٥ متر . ولعلاج ذلك عملت الحكومة على شق العديد من المصارف الرئيسية والفرعية كما أنشأت المصارف الحقلية ، فقد صممت شبكة الصرف على عمق ٥ر٢ متر للرئيسيات ، ٢٥ر١ مترا لشبكة الحقليات . مستغلة فى ذلك انحدار التربة نحو الشمال ، فمن مقارنة الخرائط القديمة لمنطقة الدراسة بالخرائط الحديثة ، نجد أنها لم تكن تضم أى مصارف رئيسية كانت أو فرعية حتى عام ١٩٣٦ م ، فى حين أنه كانت توجد بعض المصارف الكبيرة والتى منها : بحر صفط ، بحر حادوس ، السرو ، عموم البحيرة النظام ، كما توضحها الخرائط القديمة للمنطقة ، بينما الخرائط الحديثة التى ظهرت بعد عام ١٩٣٦ م ، تظهر عليها العديد من المصارف الرئيسية والفرعية ، ولم تظهر شبكة الحقليات على الخرائط إلا بعد عام ١٩٥٠ م ، كما توضحها الخرائط الطبوغرافية بمقاييسها المختلفة وإن كانت طرأت عليها بعض التعديلات الطفيفة نظرا للتعديل في مقننات بعض الترع ، وبذلك يضم الصرف الصناعى غالبية أراضى المنطقة ، والتى يتم صرف مياها بالراحة عن طريق شبكة المصارف الرئيسية والفرعية ، كما هو الحال فى الجزء الجنوبى والأوسط من أراضى المحافظة ، وإلى الجنوب من خط كنتور + ٥ متر ، وكذا إلى الجنوب من منطقة الطلمبات ، وبذلك تبلغ جملة مساحة الأراضى التى تصرف مياهها بالراحة (٠٠٠ر٤٣٢) فدانا . وتنحصر هذه المساحة بين جسر النيل غربا وامتداد بحرى صفط وحادوس شرقا – كما تنتهى شمالا فى جنوب مصر فى النظام وعموم البحيرة ، ويكاد يفصل خط كنتور + ٥ متر بين نظامين من الصرف فى المنطقة ، فإلى الجنوب منه تتمتع بشبكة جيدة من المصارف المكشوفة والمغطاة والعكس إلى الشمال منه تنخفض كفاءة الصرف ويسود نظام الصرف بالطلمبات

والتى منها : بنى عبيد ، الايراد ، القصبى ، السرو ، الجنينة ، حيث تقوم بسحب المياه من المصارف الرئيسية وصرفها فى بحيرة المنزلة نظرا لقلة الانحدار والاستواء النسبي للسطح ، ولا سيما فى أراضى الجزء الشمالى من شرق المحافظة .

(جـ) الـصـرف بالآلات (الطلمبات) :

تتمتع أراضى المحافظة بالعديد من المحطات الفرعية ، والتى تعمل على سحب مياه المصارف الكبرى والرئيسية ، لصرفها فى بحيرة المنزلة ، أو فى البحر المتوسط ، ففى عام ١٩٢٥ م شرعت وزارة الأشغال فى إقامة (١٥) محطة صرف بالجمهورية تدار بالكهرباء ، تنتشر كلها فى شمال الدلتا ، زادت فيما بعد إلى (١٨) محطة ، علاوة على ثلاثة محطات رئيسية إحداها فى السرو ، الثانية فى بلقاس داخل منطقة الدارسة ، بينما الثالثة فى العطف لتوليد الكهرباء لإمداد المحطات بالتيار الكهربائى ، ومنطقة الدراسة بوضعها الحالى تضم (١٣) محطة صرف منها : الجنينة ، الايراد ، بنى عبيد ، نمرة ١ ، نمرة ٤ وعلى هذا تبلغ جملة الأراضى التى تصرف مياها عن طريق المحطات فى المنطقة نحو (١٩٧ر٨٣٥) فدانا . ولكى تتضح الصورة لا بد من دراسة شبكة الصرف الزراعى فى أراضى المنطقة على النحو التالى :

الصورة العامة لاستخدام الأرض

يغلب على منطقة الدراسة الطابع الريفى فى جميع مراكزها ، وهى بذلك تشبه الكثير من محافظات الجمهورية ، ولكى يتضح الصورة العامة لاستخدام الأرض فى محافظة الدقهلية ، فسوف يتم مقارنتها باستخدام الأرض فى التعداد الزراعى عام ١٩٦١ م ، فبرغم زيادة نسبة الاستخدامات غير الزراعية فى المنطقة إلا أنها تواكب حركة الاستصلاح التى شهدتها أراضى المنطقة فى الفترة ما بين عامى ١٩٦١ – ١٩٨٧ م إذ اقتطعت مساحات كبيرة من أخصب ألاراضى الزراعية بغرض زيادة رقعة الاستخدامات غير الزراعية وإن كانت تختلف هذه الصورة من مركز لآخر ، وإن كانت تزداد بصورة أكبر بكثير فى الأراضى الخصبة ذات المتوسط الحيازى الصغير ، وتقل فى الأراضى الضعيفة ويمكن ملاحظة ذلك فى أراضى المراكز الجنوبية ومقارنتها بالمراكز الشمالية كما سيتضح بعد .

ومن الجدول رقم (٩) يمكن معرفة الصورة العامة لاستخدام الأرض فى منطقة الدراسة ، وبمقارنتها بالصورة العامة لاستخدام الأرض عام ١٩٦١ م ، ومن خلالها يمكن استخلاص عدة حقائق كالآتى :

- سيادة نمط الاستخدام الزراعى فى أراضى المحافظة ، فقد بلغت نسبة أراضيه نحو (٢ر ٧٦ ٪) من جملة المساحة الكلية عام ١٩٨٧ م ، بعد أن كانت تبلغ (٧ر٨٧ ٪) عام ١٩٦١ م ، وبذلك انخفضت المساحة المزروعة بنسبة (٢ر٣ ٪) خلال الفترة قيد الدراسة . ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل ، يأتى فى مقدمتها الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية ، علاوة على التغير فى الحدود الإدارية للمحافظة خلال هذه الفترة ، فقد فصلت نواحى هامشية وضمت إلى مراكز أخرى خارج المحافظة كما قد سبق القول ، هذا إلى جانب اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بغرض إقامة المشاريع العامة عليها لتواكب حركة التحضر والتى تشملها المحافظة خلال هذه الفترة . والرؤية رقم (٣١) توضح الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية .

جدول رقم (٩)

الصورة العامة لاستخدام الأرض بالدقهلية خلال عامى ١٩٦١ ، ١٩٨٧ م

نوع الاستخدام	عام ١٩٦١		عام ١٩٨٧		نسبة التغير
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪	٪
١ - الاستخدام الزراعى	٦٥٢٤١٥	٧ر٧٨	٦٢٩٨٣٥	٢ر٧٦	- ٢ر٣
(أ) محاصيل الحقل والخضر	٦٤٨٨٢٣	٣ر٧٨	٦٠٠٧٨٠	٧ر٧٢	- ٢ر٧
(ب) أشجار الفاكهة	٣٥٩٢	٤ر٠	٢٩٠٥٥	٥ر٣	+ ٠ر٧٧٥
جملة الاستخدام الزراعى	٦٥٢٤١٥	٧ر٧٨	٦٢٩٨٣٥	٢ر٧٦	- ٢ر٣
٢ - الاستخدام غير الزراعى	١٧٦٤٩٢	٣ر٢١	١٩٦٢٣٩	٨ر٢٣	+ ٧ر١١
(أ) السكن والمنافع العامة	١١٨٣٣	٤ر١	٨٣٠٠٨	١ر١٠	+ ٤ر٦٢١
(ب) البورو الصور الأخرى	١٦٤٦٥٩	٩ر١٩	١١٣٢٣١	٧ر١٣٪	- ٢ر٣١
جملة الاستخدامات غير الزراعية	١٧٦٤٩٢	٣ر٢١	١٩٦٢٣٩	٨ر٢٣	+ ٧ر١١
الإجمالى	٨٢٨٩٠٧	١٠٠	٨٢٦٠٧٤	١٠٠	- ٣ر٠

الجدول من إعداد الباحث ، معتمدا على بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ م ، وبيانات مديرية الزراعة بالدقهلية - وبيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى - وقسم الإحصاء بإدارات المراكز الزراعية لعام ١٩٨٧ م .

- تأتى محاصيل الحقل والخضر فى المحافظة ، فى مرتبة متقدمة عن باقى أنواع الاستخدامات الأخرى ، فقد بلغت نسبتها نحو (٧ر٧٢ ٪) عام ١٩٨٧ ، بعد أن كانت تمثل نحو (٣ر٧٨ ٪) عام ١٩٦١ م ، وبذلك تكون انخفضت بما يوازى نحو (٢ر٧ ٪) عما كانت عليه عام ١٩٦١ م ، ففى حين انخفضت مساحة محاصيل الحقل والخضر زاد عدد السكان بنسبة كبيرة ، مما يؤثر ذلك فى كيفية استخدام الأرض وكذا فى استخدام المحاصيل وإنتاج الغذاء وبالدراسة يتضح أن الانخفاض فى مساحة المحاصيل ترجع أساسا إلى الاستخدام الجائر على الأرض الزراعية ، بواسطة الزحف العمرانى أولا ، ثم التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة البستانية فى كل مراكز المحافظة ، ففى حين كانت مساحتها تبلغ (٥٩٢ر٣) فدانا عام ١٩٦١ م ، ارتفعت إلى (٠٥٥ر٢٩) فدانا عام ١٩٨٧ م ، أى بزيادة مقدارها (٤٦٣ر٢٥) فدانا كانت معظمها من مساحة محاصيل الحقل والخضر بالمحافظة ، والباقى على حساب الأراضى المستصلحة حديثا .

- وبينما الاستخدامات الزراعية ، والتى تضم كل من السكن والمنافع العامة والبور الصالح للزراعة فى المحافظة ، فقد بلغت جملة مساحتها نحو (٢٣٩ ر١٩٦) فدانا عام ١٩٨٧ م ، بنسبة (٨ر٢٣ ٪) من جملة المساحة ، بعد أن كانت (٤٩٢ر١١٦) فدانا عام ١٩٦١ م بنسبة (٣ر٢١ ٪) من جملة المساحة ، وبذلك تزايدت المساحة غير الزراعية بنسبة (٧ر١١ ٪) عما كانت عليه فى عام ١٩٦١ م ، وترجع هذه الزيادة إلى أتساع الكتلة السكنية وكذا تعدد المنافع العامة ، فقد ارتفعت مساحة الكتلة السكنية من (٨٣٣ر١١) فدانا عام ١٩٦١ م إلى (٠٠٨ر٨٣) فدانا عام ١٩٨٧ م ، أى أنها زادت بمقدار (١٧٥ر٧١) فدانا بنسبة (٥ر٦٠١ ٪) عما كانت عليه فى عام ١٩٦١ م . ويرجع ذلك إلى عملية التحضر والزحف العمرانى على الأراضى الزراعية نظرا للزيادة السكانية الكبيرة التى تشهدها المحافظة ، والتى يتبعها التوسع فى كافة الخدمات والمرافق العامة .

- وفيما يخص الأراضى البور ، فقد انكمشت بصورة كبيرة ، حيث كانت مساحتها تبلغ نحو (٦٥٩ر١٦٤) فدانا أو ماتوازى نحو (٩ر١٩ ٪) من جملة المساحة الكلية عام ١٩٦١ م ، انخفضت إلى ما يقرب من (٢٣١ر١١٣) فدانا عام ١٩٨٧ م ، بنسبة (٧ر١٣ ٪) من جملة المساحة الكلية ، وبذلك تكون انخفضت المساحة بما

يوازى نحو (٢ر٣١ ٪) عن عام ١٩٦١ م . ويرجع ذلك إلى أن منطقة الدراسة كانت تضم مساحات كبيرة من الأراضى البور الصالحة للزراعة والتى تم استصلاح أجزاء كثيرة منها ، وحاليا تشهد الأراضى البور الباقية حركة كبيرة من الاستصلاح ، مع تجفيف للبرك والسياحات فى الأجزاء الشمالية كما فى مركزى المنزلة وبلقاس ، مما يؤدى ذلك إلى خفض مساحة البور وتحويله إلى أراضى زراعية وبالنسبة لأشجار الفاكهة ، فقد شهدت تطورا كبيرا ، فى المحافظة خلال الفترة المذكورة ، فبعد أن كانت مساحتها (٥٩٢ر٣) فدانا عام ١٩٦١ أو ما يوازى (٤ ر ٠ ٪) اتسعت لتصبح (٥٥٠ ر٢٩) فدانا عام ١٩٨٧ ، أو ما توازى نحو (٥ر٣ ٪) من جملة المساحة الكلية فى المحافظة ، وتعتبر هذه المساحة صغيرة رغم زيادتها ، إذا ما قيست بباقى المحافظات المجاورة لها كمحافظة " الشرقية ، القليوبية " والواضح أن التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة البستانية ، ترجع أساسا إلى زيادة الأراضى المستصلحة ، والتى لا تلائم زراعة المحاصيل الحقلية ، فى بداية استصلاحها نظرا لارتفاع الملوحة بها ، والتى تلائم زراعة أشجار الموالح والجوافة والنخيل والزيتون ، وقد اتجه كبار الزراع حاليا إلى زراعة أراضيهم بأشجار الفاكهة للتغلب على النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع أجورها ، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة صافى الربح من الإنتاج الفاكهى . مع المحافظة على خصوبة التربة .

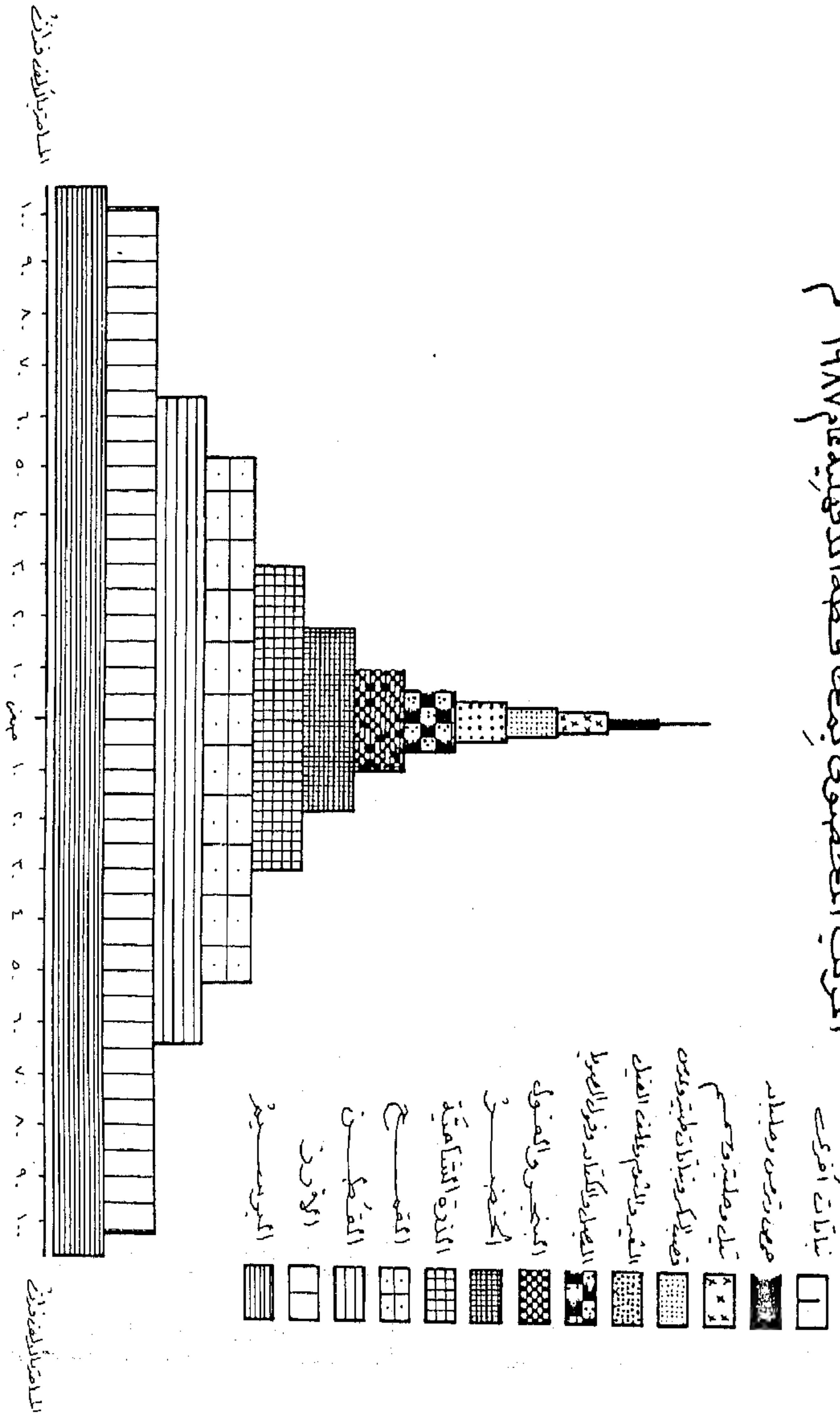
المحاصيل الحقلية

نظرا لاتساع الأراضى المزروعة فى المحافظة ، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما الأراضى المزروعة بمحاصيل الحقل والخضر ، ثم الأراضى المزروعة بأشجار الفاكهة ، وذلك ليسهل عملية المقارنة والتحليل ، حيث بلغت نسبة الاستخدام الزراعى بمراكز المحافظة نحو (٢ر٩٥ ٪) عام ١٩٨٧ م ، فى حين أن مساحة الخضر تبلغ جملتها نحو (٨ر٤ ٪) من جملة المساحة الكلية ، بينما أشجار الفاكهة تبلغ نسبتها نحو (٦ر٢ ٪) من جملة المساحة الكلية بالمحافظة والتى تبلغ (٨٣٥ر٦٢٩) فدانا عام ١٩٨٧ م .

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (١٠) يمكن استخلاص عدة حقائق منها الآتى : -

- بلغت جملة المساحة المحصولية العامة نحو (٧٦٨ر١٣٣ر١) فدانا فى عام ١٩٨٧ م . وهى بذلك توازى نحو (١٨٠ ٪) من جملة المساحة المزروعة بالمحافظة ، فى حين أنها كانت تبلغ نحو (٤٩١ر١٧٥ر١) فدانا فى عام ١٩٦١ م ، أو ما تشكل نحو (٢ر١٨٠ ٪) من جملة المساحة المزروعة فى عام ١٩٦١ م . ويرجع الانخفاض إلى اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ، لإقامة المشاريع العامة ، أو البناء عليها ، هذا إلى جانب التغير فى حدود المحافظة كما سبق الذكر .

شكل رقم (١٧)


التركيب المحصولي بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م
نباتات أخرى
حمص وترمس وحلبة
تيل وحلبة وسمسم
قصب السكر ونباتات طبية وعطرية
البصل والثوم وعلف الفيل
العدس والكتان وفول الصويا
البنجر والفول
الخضر
الذرة الشامية
القمح
القطن
الأرز
البرسيم
المساحة بالألف فدان
المساحة بالألف فدان
١٠٠ ٩٠ ٨٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ صفر ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

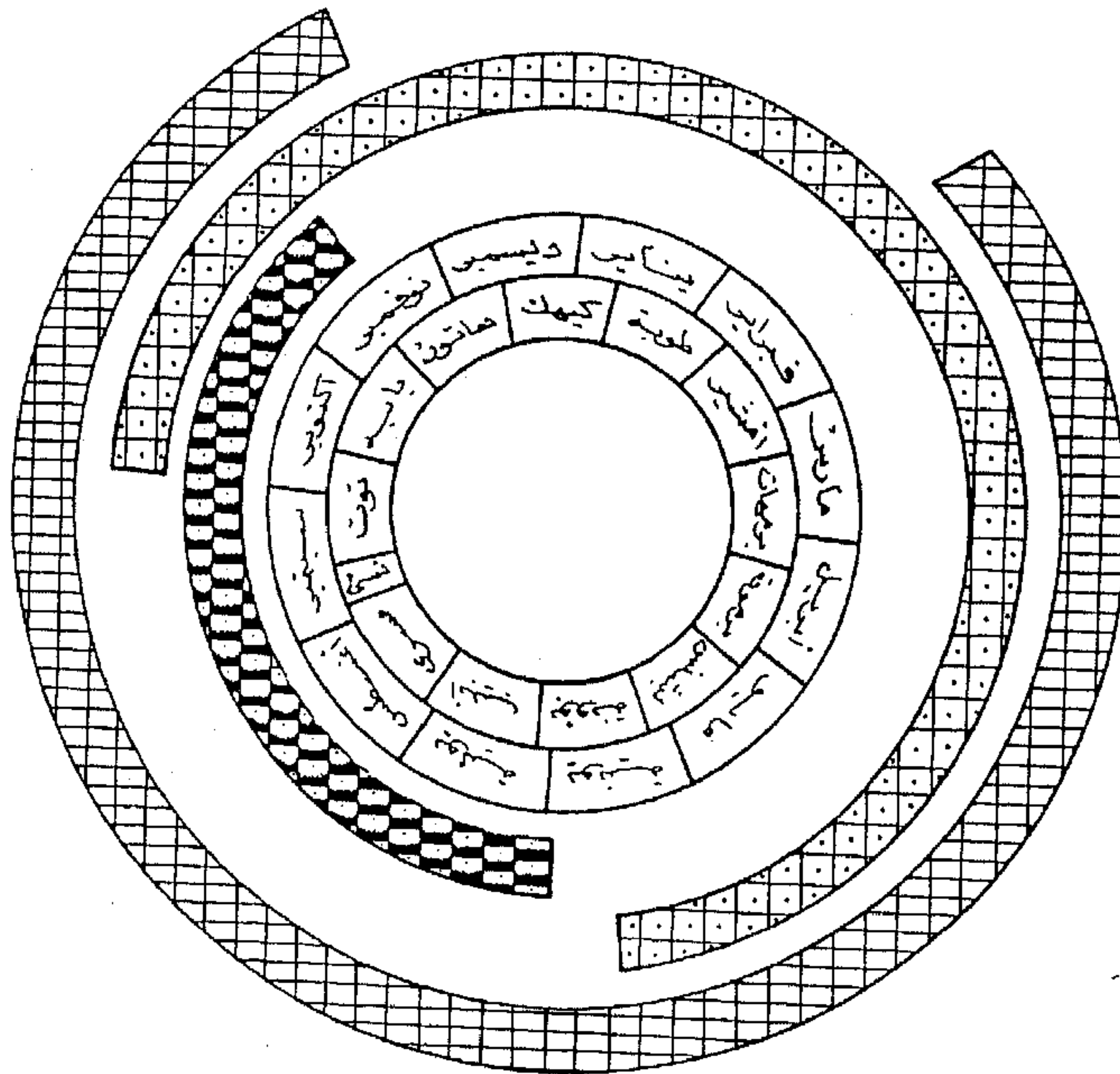
- تساهم جملة مساحة محاصيل الحقل بالمحافظة بنسبة كبيرة ، من المساحة المحصولية للمواسم الزراعية الثلاثة بالدورة ، سواء كان ذلك فى عام ١٩٦١ ، أو فى عام ١٩٨٧ م . على عكس مساحة الخضر التى تساهم بنسبة صغيرة فى المواسم الثلاثة داخل الدورة ، وفيما يخص نسبة لاستخدام المحاصيل الحقل والخضر فى الموسم الشتوى ، حيث بلغت نسبتها (٤٥,٣ ٪) من جملة المساحة المحصولية عام ١٩٨٧ م ، فى حين أنها كانت تمثل نحو (٤٨,١ ٪) عام ١٩٦١ م ،

جدول رقم (١٠)

المساحة المحصولية لمحاصيل الحقل والخضر بالدقهلية عام ١٩٨٧ م مقارنا بعام ١٩٦١ م

الموسم الزراعى	نوع الاستخدام الزراعى	عام ١٩٦١		عام ١٩٨٧	
		المساحة بالفدان	٪ من جملة المساحة المحصولية	المساحة بالفدان	٪ من جملة المساحة المحصولية
الشتوى	١ - جملة مساحة محاصيل الحقل	٥٥٨٢٤٤	٥ر٤٧	٥٠٣٣٣٤	٤ر٤٤
	٢ - جملة مساحة محاصيل الخضر	٧٠٤٤	٦ر٠	١٠٥٧٦	٩ر٠
	٣ - جملة مساحة محاصيل الحقل والخضر	٥٦٥٢٨٨	١ر٤٨	٥١٣٩١٠	٣ر٤٥
الصيفى	١ - جملة مساحة محاصيل الحقل	٤٠٣٠٩٩	٣ر٣٤	٥٥٦٤٣٥	١ر٤٩
	٢ - جملة مساحة محاصيل الخضر	٩٨٧١	٨ر٠	٢٢٧٨٩	٢ر٠
	٣ - جملة مساحة محاصيل الحقل والخضر	٤١٢٩٧٠	١ر٣٥	٥٧٩٢٢٤	١ر٥١
النيلى (الصيفى المتأخر)	١ - جملة مساحة محاصيل الحقل	١٩٢٦٨٥	٤ر١٦	١٩٩٤٦	٨ر١
	٢ - جملة مساحة محاصيل الخضر	٤٥٤٨	٤ر٠	٢٠٦٨٨	٨ر١
	٣ - جملة مساحة محاصيل الحقل والخضر	١٩٧٢٣٣	٨ر١٦	٤٠٦٣٤	٦ر٣
جملة المساحة المحصولية لمحاصيل الحقل بالمحافظة		١١٥٤٠٢٨	٢ر٩٨	١٠٧٩٧١٥	٢ر٩٥
جملة المساحة المحصولية للخضر بالمحافظة		٢١٤٦٣	٨ر١	٥٤٠٥٣	٨ر٤
المساحة المحصولية العامة للمحافظة		١١٧٥٤٩١	١٠٠	١١٣٣٧٦٨	١٠٠

المواسم الزراعية فى محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



المصدر : - مديرية الزراعة بالدقهلية ، قسمى الدورة الزراعية والإحصاء ، بيانات عن عام ١٩٨٧ م غير منشورة .

- بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ - الجدول الثانى والعشرون - الجزء الثالث ، ص ٣ .

- بيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى بالدقهلية ، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧ م .

ويرجع هذا الانخفاض إلى التوسع فى زراعة المحاصيل الصيفية مع التوسع فى زراعة الخضر وأشجار الفاكهة نظرا لكثرة الطلب عليها ، بينما الموسم الصيفى ، فتبلغ نسبة مساحة محاصيل الحقل والخضر ، بما يوازى نحو (١ر٥١ ٪) عام ١٩٨٧ م ، وذلك مقابل (١ر٣٥ ٪) عام ١٩٦١ ك ويرجع الأرتفاع إلى تحويل معظم أراضى الحياض إلى رى دائم وأنكماش مساحة الموسم النيلى وتحول محاصيله إلى صيفية ، مع زيادة أستخدام أراضى الجزاير فى الزراعة والتوسع فى زراعة المحاصيل الصيفية ، ولا سيما بعد بناء السد العالى وضبط مائية النهر .

- وفيما يخص الموسم النيلى ، فهو أقل مساحة من الموسمين السابقين وقد يعرف هذا الموسم فى منطقة الدراسة بالموسم الصيفى المتأخر ولا تظهر حاصلاته الا فى زراعة الخضر ، أو فى محصول الذرة الشامية النيلية وغيرها من المحاصيل الثانوية ، والشكل رقم (١٠) يوضح المركب المحصولى بالمحافظة عام ١٩٨٧ م ، فقد بلغت جملة مساحة الموسم النيلى نحو (٦٣٤ر٤٠) فدانا أو ما توازى نحو (٦ر٣ ٪) من جملة المساحة تمثل ما يقرب من (٨ر١٦ ٪) من جملة المساحة المحصولية ، أو ما تشكل نحو (٢٣٣ر١٩٧) فدانا ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها ، التوسع فى زراعة المحاصيل الصيفية على حسابها ، حيث كانت تقتصر محاصيل الموسم النيلى على أراضى الحياض قبل بناء السد العالى ، وقد تم تحويل هذه الأراضى إلى رى دائم وتحولت بذلك فى زراعتها من محاصيل نيلية إلى محاصيل شتوية ، وتعتبر دورة ومحاصيل الموسم النيلى صغيرة ولا تتناسب مع الوضع الحالى لزراعة محاصيل نقدية أو غيرها من المحاصيل المزروعة ، إذ أن معظم هذه المحاصيل تتمثل فى زراعة الخضر والذرة الشامية النيلية ، وفيما يلى دراسة تفصيلية لمحاصيل الدورة الصيفية تبعا لأهميتها الأقتصادية فى المحافظة . والشكل رقم (١١) يوضح المواسم الزراعية بالمنطقة

أولا : المحاصيل الحقلية الصيفية :

يعتبر الموسم الصيفى فى مقدمة المواسم الزراعية من حيث المساحة المزروعة ، إذ تمثل ما يقرب من (١ر٥١ ٪) من جملة المساحة المحصولية بالمحافظة ، وتشغل محاصيله (٩٢ ٪) من جملة مساحة الأراضى الزراعية ، والجدول رقم (١١) يوضح أن مساحة المحاصيل الحقلية التى تزرع فى الموسم الصيفى بالمحافظة عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١١)
محاصيل الموسم الصيفى بأراضى الدقهلية فى الموسم الزراعى ٨٦/ ١٩٨٧ م

م	المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان	٪ من جملة المساحة المحصولية الصيفية	م	المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان	٪ من جملة المساحة المحصولية الصيفية
١	الأرز	٩١٦ر٢٨٩	١ر٥٠	٦	البصل	٩١١ر١	٣ر٠
٢	القطن	٣٤٦ر١٨٢	٥ر٣١	٧	محاصيل أخرى	٦٨٦ر٤	٨ر٠
٣	الذرة الشامية الصيفية	٧٣٢ر٦٩	٠ر١٢	٨	الخضر	٧٨٩ر٢٢	٩ر٣
٤	فول الصويا	٨٩٢ر٥	٠ر١				
٥	قصب السكر	٩٥٢ر١	٤ر٠		جملة المحافظة	٢٢٤ر٥٧٩	١٠٠

الجدول من إعداد الباحث ، معتمدا على بيانات مديرية الزراعة بالدقهلية ، قسم الدورة الزراعية ، وقسم الإحصاء ، (بيانات غير منشورة) ، للموسم الزراعى ٨٦ / ١٩٨٧ م .

يتضح من الجدول رقم (١١) معرفة المحاصيل الزراعية ، التى تزرع خلال الموسم الزراعى الصيفى ، والذى يبدأ مبكرا فى المحافظة ، حيث تبدأ زراعة القطن ، وقصب السكر فى المنطقة بدءا من شهر فبراير وحتى نهاية شهر مايو .

ثانيا - المحاصيل الحقلية الشتوية :

يعتبر الموسم الشتوى ثانى المواسم الزراعية من حيث المساحة فى أراضى الدقهلية ، إذ يمثل (٣ر٤٥٪) من جملة المساحة المحصولية ، أو (٦ر٨١٪) من جملة الأراضى الزراعية فى المحافظة ، فقد بلغت جملة المساحة المحصولية للموسم الشتوى نحو (٩١٠ر٥١٣) فدانا عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١٢)

محاصيل الموسم الشتوى بأراضى محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان	٪ من جملة الشتوى	متوسط المساحة بين عام ١٩٨٠ و١٩٨٧ بالفدان	المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان	٪ من جملة الشتوى	متوسط المساحة عام ١٩٨٠ و١٩٨٧ بالفدان
البرسيم المستديم والتحريش	١٩٢ر٢٩٩	٢ر٥٨	١٩٨ر٣٢٧	الشعير	٢ر٣٠٧	٤ر٠	٣ر٤١٥
القمح	١٥٩ر٩٦٣	١ر٣١	١٥٠ر٧٢٥	العدس	٥١٢ر	١ر٠	٣١١
الفول البلدى	١٥ر٩٧٧	١ر٣	١٤ر١٨٣	محاصيل أخرى	٥٥٣ر	١ر٠	٦١٨
البنجر	١١ر٦٦٢	٢ر٣	٤ر٧٦٠	الخضر الشتوية	١٠ر٥٧٦	٢ر١	٩ر٢١١
الكتان	٧ر١٥٦	١ر٤	٥ر٢٠٠				
البصل	٣ر١٦٩	٦ر٠	٤ر٢١١				
الثوم	٢ر٨٤٣	٦ر٠	٣ر٢٠١	جملة المحافظة	٩١٠ر٥١٣	١٠٠	–

الجدول من إعداد الباحث ، معتمدا على : - بيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى بالدقهلية لعام ١٩٨٧
- بيانات قسمى الدورة الزراعية والإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية - بيانات عن عام ١٩٨٧ م والنسب والمتوسطات من حساب الباحث .

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٢) أن مساحة المحاصيل الحقلية الشتوية عام ١٩٨٧ م بلغت (٩١٠ر٥١٣) فدانا ، أو ما توازى نحو ٣ر٤٥٪ من جملة التركيب المحصولى الحقلى للمحافظة تنخفض هذه المساحة لأقل من ذلك فى حالة حساب أشجار الفاكهة البستانية .

ثالثا - المحاصيل الحقلية النيلية (الصيفى المتأخر) :

يعتبر الموسم النيلى ثالث المواسم الزراعية ، فى المحافظة فهو يمثل نحو ٦ر٣٪ من جملة المساحة المحصولية ، وتبلغ جملة المساحة المزروعة بمحاصيل الموسم النيلى نحو (٦٣٤ر٤٠) فدانا ، أو ما يوازى نحو ٥ر٦٪ من جملة الأراضى الزراعية بالمحافظة عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١٣)

محاصيل الموسم النيلى (الصيفى المتأخر) بالمحافظة عام ١٩٨٧

المحصـــول	جملة المساحة المحصولية بالفدان			متوسط المساحة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٧
	المســاحة	٪ مــن الموسم النيلى	٪ من جملة الزمام المزروع	
الذرة الشامية النيلية	١٦.٥٤	٥ر٣٩	٦ر٢	١٩٧٨٩
العلف الأخضر	٢٨٩٥	٧ر١	٥ر.	١٤٩٨
محاصيل أخرى	٩٩٧	٥ر٢	١ر.	٢٥١٣
الخضـــــر	٢.٦٨٨	٩ر٥٠	٣ر٣	١٩٣١٨
جملة المحافظة	٤.٦٣٤	١..	٥ر٦	٤٣١١٨

الجدول من إعداد الباحث ، معتمدا على بيانات تسمى الدورة والإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية ، والمتوسطات من حساب الباحث .

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن المساحة المحصولية النيلية فى المحافظة ، تعتبر محدودة جدا إذا ما قيست بباقى المواسم الأخرى ، ويرجع ذلك إلى أن المحافظة من محافظات الجمهورية التى حولت فيها معظم المحاصيل النيلية إلى الموسم الصيفى ، وذلك بعد توفير مياه الرى اللازمة لهذه المحاصيل فى فصل الصيف ، بدءا من الموسم الزراعى ٦٥ / ١٩٦٦ م ، ولا يوجد بالمفهوم الحقيقى موسم نيلى فى أراضى الدقهلية ، ولكنه صيفى متأخر ، حيث تزرع محاصيله فى فصل الصيف ، ولكن مديرية الزراعة بالدقهلية تصنفه على أساس موسم نيلى ويتم حصره بناء على ذلك

لذا التزم الباحث بتصنيف مديرية الزراعة بالدقهلية لكى تتم المقارنة على أساس سليم ، وتتكون محاصيل الموسم النيلى فى المنطقة من محصول الذرة الشامية والتى سبق دراستها دراسة تفصيلية ضمن محاصيل الموسم الصيفى ، هذا إلى جانب محاصيل العلف الأخضر ، والخضر ، ومن الجدول السابق نستطيع معرفة المحاصيل التى تعرضت للانخفاض فى مساحتها ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٧ م ، وقد يرجع الانخفاض إلى زيادة المساحة المحصولية للموسم الصيفى على حساب الموسم النيلى .

محاصيل الخضر والفاكهة

أولا - محاصيل الخضر :

تعد زراعة الخضر نوعا من الإنتاج الكثيف الذى يلائم الظروف البيئية الزراعية إلى حد كبير فى المحافظة ، حيث تستفيد هذه الزراعة من خصوبة التربة ، ووفرة مياه الرى ، وظروف المناخ المناسبة التى تسمح بامتداد فصل النمو للنبات طول العام ، علاوة على وفرة الأيدى العاملة واتساع حجم السوق الداخلية التى تستوعب الإنتاج ، لذا فهى من أهم فروع الاستغلال الزراعى بالمحافظة ، فهى تمثل الصورة الثانية للاستغلال الزراعى بها وترجع أهمية الخضر بالمنطقة إلى استمراريتها طوال العام بأراضى المنطقة ، علاوة على أنها غذاء أساسى يحتاج إليه الإنسان ولا غنى عنه ، كما أن رأس المال المستثمر فى الخضر يتميز بدورته السريعة مما يمكن الاستفادة به إلى أقصى حد ممكن نظرا لقصر المدة التى تمكثها الخضروات فى الأرض ، هذا إلى أن الدخل الناتج من زراعة الخضروات يأتى على دفعات متتالية مما يؤدى إلى تنظيم الوضع الاقتصادى للمزارع ، ساعده على ذلك وجود الفروق الحرارية اليومية والفعلية التى تشجع على تنوع الإنتاج للخضر ، والذى يعتبر فى حد ذاته تأمين للمزارع من الأخطار التى تنشأ عادة عند زراعة محصول واحد فى المزرعة ، ففى حالة إصابة أحد المحاصيل من الخضر بضرر يمكن تعويض الخسارة من محاصيل الخضر الأخرى التى تزرع بعده .

وعلى الرغم من هذا فإن الخضروات لا تلقى الاهتمام الكبير من المزارعين فى المنطقة ، نظرا لضيق المساحة ، وقلة تنوعها ، علما بأنها تمثل أحيانا المحصول النقدى الوحيد فى بعض النواحى الكبرى ، ولا سيما عند زراعة محصول الطماطم ، كما فى نواحى مركز أجا ، حيث توجد قرى تعتمد على زراعة الخضر بها كمحصول نقدى أساسى ، ولو علمنا أن معظم أصناف الخضر المزروعة فى المحافظة تستهلك محليا ، باستثناء بعض الأنواع التى تصدر خارج أراضى المنطقة كما سيتضح بعد .

الا أنه لا يوجد نمط واضح لزراعة الخضر فى أراضى الدقهلية يمكن أن نتتبعه - كالأنماط التى توجد حول المدن الكبرى كالقاهرة ، والاسكندرية والتى تمثل الظهير الزراعى لهما ، والذى يتمثل فى محافظتى الجيزة والقليوبية لمدينة القاهرة الكبرى ، ومحافظتى البحيرة وكفر الشيخ بالنسبة لمدينة الاسكندرية وفيما يخص الإنتاجية كما سيتضح بعد فهى تختلف فى إنتاجيتها عن مختلف حاصلات الحقل العادية فعلى حين تتلاءم التربة السوداء الثقيلة القوام لزراعة محاصيل الحقل بكافة أنواعها ، نجد أن الخضر لاتحتاج لمثل هذه التربة ، إذ تجود زراعتها فى التربة الخفيفة القوام ، والتى تعطى فيها أنتاجية مرتفعة ، ومن المعروف أن الخضروات سريعة التلف ، لذا يتطلب التوسع فى زراعتها بالقرب من أسواق الاستهلاك ، أو توفير وسائل التبريد حفاظا عليها من التلف . وفيما يلى سنتناول دراسة تطور المساحة المزروعة بالخضراوات ، ومتوسط إنتاجية الفدان من كل الأصناف المزروعة بالمنطقة ، هذا إلى جانب دراسة أهم الأنواع التى تزرع فى مراكز المحافظة ، والموزعة على العروات الثلاث بالمحافظة ولا سيما الأنواع التى تسوق منها سواء كان هذا التسويق محلى على مستوى المراكز أو المحافظة أوتسويق خارجى بعيدا عن المنطقة ، والجدول رقم (١٤) يوضح متوسط المساحة المزروعة بالخضر فى المحافظة فى الفترة ما بين ١٩٦١ وحتى ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١٤)

متوسط المساحة المحصولية للخضر بين عامى ١٩٦١ - ١٩٨٧ م

الموسم الزراعى	١٩٦٠ ١٩٦١	١٩٦٩ ١٩٧٠	١٩٧٩ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٨١	١٩٨١ ١٩٨٢	١٩٨٢ ١٩٨٣	١٩٨٣ ١٩٨٤	١٩٨٤ ١٩٨٥	١٩٨٥ ١٩٨٦	١٩٨٦ ١٩٨٧	المتوسط بين ٨٠ - ١٩٨٧
المساحة بالفدان	٢١٤٦٣	٣٠٤٧٤	٣٥٩١٨	٣٥٩٩٥	٣٧٩٠١	٣٨٤١٢	٣٨٩١٨	٣٨٩٩٨	٤٧٩٨٥	٥٤٠٥٣	٤٠٨٧٣

المصدر : بيانات قسمى الدورة الزراعية ، الخضر والفاكهة - بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات لسنوات مختلفة .

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن المساحة المحصولية للخضر فى المحافظة ، تزداد عام بعد الآخر ، ففى حين بلغت المساحة المزروعة نحو (٢١٤٦٣) فدانا عام ١٩٦١ م ، ارتفعت إلى (٣٠٤٧٤) فدانا عام ١٩٧٠ م ، بنسبة ٤٢٪ عن عام ١٩٦١ ، ثم ارتفعت إلى

(٥٩١٨) فدانا عام ١٩٨٠ م ، أى بزيادة مقدارها (٥٤٤٤) فدانا بنسبة ٩ر١٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ م ، ونحو ٤ر٢٥٪ بالنسبة لعام ١٩٦١ م ، ثم ارتفعت إلى (٣٥٩٩٥) فدانا عام ١٩٨١ م ، بزيادة مقدارها ٢ر٠٪ عن عام ١٩٨٠ ومنذ هذا العام والمساحة المحصولية للخضروات فى زيادة كبيرة على عكس فترة السبعينات والستينيات ، ويرجع إلى تحويل أراضى الحياض إلى رى دائم ، مما أتاح ذلك فرصة كبيرة لزيادة المساحة الزراعية والتى يتبعها زيادة فى زراعة الخضر ، أيضا إلى استغلال أراضى طرح النهر والجزر فى زراعة الخضروات ، هذا إلى جانب زيادة التحضر فى المحافظة ، واستهلاك كمية كبيرة من الخضر . وفى عام ١٩٨٦ ارتفعت مساحة الخضر إلى (٤٧٩٨٥) فدانا ، ارتفعت إلى (٥٤٠٥٣) فدانا فى عام ١٩٨٧ م . وبذلك تكون المساحة المحصولية للخضر قد زادت بنسبة ٨ر١٥١٪ عن عام ١٩٦١ م ونحو ٤ر٧٧ ٪ عن عام ١٩٧٠ ، و٥ر٥٠ ٪ عن عام ١٩٨٠ م وحوالى ٦ر١٢ ٪ عن عام ١٩٨٦ م . وهذا يدل على مدى زيادة المساحة المحصولية للخضروات بأراضى المحافظة من عام لآخر ،ولكى تتضح الصورة العامة لتطور المساحة المحصولية للخضر فى المحافظة ، يمكن توزيعها على العروات الثلاث فى مواسمها المختلفة ، وذلك من حيث المساحة وتوزيعها وأهم الأنواع المزروعة وإنتاجيتها .

أ - الخضروات الصيفية :

تضم هذه الدورة - الخضر التى تزرع خلال الفترة ما بين شهرى مارس ونهاية يونيو تقريبا ، فقد بلغت جملتها نحو (٢٢٧٨٩) فدانا بنسبة ٣,٦ ٪ من جملة الأراضى الزراعية ، ونحو ٤٢,٢ ٪ من جملة المساحة المحصولية للخضر والبالغة (٥٤٠٥٣) فدانا عام ١٩٨٧ م . ومن الملاحظ أن مساحة الخضر الصيفية تتطور نحو الزيادة من عام لآخر ، كما يوضحها الجدول رقم (١٥) ، والذى يوضح تطور المساحة المزروعة بالخضر الصيفية فى المحافظة منذ عام ١٩٨٠ م وحتى عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١٥)

تطور مساحة الخضر الصيفية بالمحافظة بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٧ م

الموسم الزراعى	المساحة بالفدان	الموسم الزراعى	المساحة بالفدان
٧٩ / ١٩٨٠	١٢٤١٨	٨٤ / ١٩٨٥	١٤٥٥٤
٨٠ / ١٩٨١	١٥٥٢٤	٨٥ / ١٩٨٦	١٧٤٢٠
٨١ / ١٩٨٢	١٧٠٩٤	٨٦ / ١٩٨٧	٢٢٧٨٩
٨٢ / ١٩٨٣	١٦٠٨٢		
٨٣ / ١٩٨٤	١٤٦٥٥	المتوسط العام	١٥٨١٧

يتضح من الجدول رقم (١٥) تطور مساحة الخضر الصيفية بالمحافظة خلال الفترة المذكورة بالمحافظة ، إذ يتضح مدى الزيادة المستمرة ، باستثناء عامى ١٩٨٤ م ، والتى انخفضت فيها المساحة المزروعة بالخضر الصيفية بأراضى الدقهلية ، وهذا ما سيتضح بعد ، ففى حين كانت المساحة المزروعة تبلغ نحو (١٢٤١٨) فدانا عام ١٩٨٠ م ، ارتفعت إلى (٢٢٧٨٩) فدانا عام ١٩٨٧ م ، أى بزيادة مقدارها نحو (١٠٣٧١) فدانا بنسبة ٨٣,٥٪ من مساحة عام ١٩٨٠م كما بلغ متوسط الفترة ..١المحصولية الصيفية المذكورة نحو (١٥٨١٧) فدانا مما يدل على زيادة المساحة المحصولية الصيفية للخضر فى المحافظة ، فقد تضاعفت تقريبا خلال السبع سنوات الماضية ، والجدول التالى رقم ١٦ يوضح توزيع المساحة المحصولية للخضر الصيفية .

جدول رقم (١٦)
توزيع المساحة المحصولية للخضر الصيفية وإنتاجيتها بالدقهلية عام ١٩٨٧ م

المحصول	المساحة المنزرعة بالفدان		الإنتاجية بالطن	
	المساحة	٪ من جملة مساحة الخضر الصيفية	متوسط إنتاج الفدان	جملة الإنتاج
الطمـاطم	١٢٢٤٠			٨٨٠٠٦
المقـات	٤٩١٢			٣٥١٢١
اللوبيـا	١٤٤٦			٩٣٢٧
الفلفـل	٩٩٦			٨٨٨٤
البطاطس	٧٨٠			٥٣١٢
الباذنجان	٦٩٧			٤١٤٧
الكوسـة	٥٥٣			٣٩٦٥
الخـس	٣٣٢			٣١٥٧
الكـرنب	١١٢			١٤٦٤
الباميـة	٩٧			٥٦٧
الملوخية	٩٥			٥٩٤
أصنـاف	٥٢٩			٣٦٢٤
الجمـلة	٢٢٧٨٩	١٠٠	٧,٢٠	١٦٤١٦٨

المصدر : سجلات قسم الإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧ م .

المساحة المحصولية للخضر الصيفية :

تبلغ جملتها نحو (٢٢٧٨٩) فدانا ، تتوزع على كافة أجزاء المنطقة بنسب متفاوتة ، كما تختلف من حيث نوعها ، والجدول رقم (٧٨) يوضح أنواع الخضروات الصيفية المزروعة بالمحافظة وذلك طبقا لبيانات التركيب المحصولي للمحافظة ، فى الموسم الزراعي ٨٦ / ١٩٨٧ م . ومن خلاله يتضح لنا أن مساحة الطماطم تمثل أكثر أنواع الخضر فى الدورة ، والشكل رقم (١٤٠) يوضح ذلك فقد بلغ جملة مساحتها (١٢٢٤٠) فدانا بنسبة ٥٣٫٧ ٪ من جملة المساحة المحصولية الصيفية للخضر بالمنطقة ، أيضا هى أكثر أنواع الخضر الصيفية إنتاجية فى المحافظة ، فقد بلغت جملة إنتاجها نحو (٨٨٠٠٦) طن بنسبة ٥٣٫٧٪ من جملة إنتاج الخضر الصيفية بالمحافظة ، يلى الطماطم من حيث المساحة المقات بأنواعه المختلفة ، إذ يساهم بنحو (٣٥١٢١) فدانا ، إذ يحتل المركز الثانى بنسبة ٢١٫٥٥٪ من جملة المساحة المنزرعة بالخضر الصيفية بالمحافظة ، ثم اللوبيا والتى بلغت جملتها نحو (١٤٤٦) فدانا بنسبة ٦٫٤٪ من جملة المساحة الكلية بالمحافظة بينما باقى الخضر تمثل مساحتها نسبة صغيرة ، إذ تقل مساحتها على مستوى المحافظة الأقل من (١٠٠٠ فدان) ويرجع انخفاض مساحتها إلى انخفاض أسعارها ، علاوة على أنها تلاقى منافسة من بعض أنواع الخضر الأخرى ، وجدير بالذكر أن أكثر المزارعين يستغلون جزء صغير من أراضيهم لزراعة الخضر الشائعة فى الموسم ، وذلك بغرض الأستخدام الخاص له ولأسرته ، ومثل هذه المساحات لاتدخل فى المساحة المبينة بالجدول ، علاوة على أنها توفر قدر كبير من الإستهلاك الخاص للمزارع وأسرته ، أيضا تستهلك غالبية الخضر فى المنطقة ، ولايسوق منها خارجيا إلا القليل ولاسيما فى المناطق التى تقع على جانبى الطرق الرئيسية والسريعة .

وفيما يخص إنتاج الخضروات الصيفية فقد بلغت جملتها نحو (١٦٤٫١٦٨) طنا عام ١٩٨٧ بمتوسط (٧٫٢٠) طن/فدان ، يرتفع أكثر من هذا المتوسط كل من : الخس (٩٫٥١) ، الفلفل (٨٫٩٢) طنا ، كما أن أكثر الخضر إنتاجية الطماطم والمقات والفلفل واللوبيا والتى بلغت جملة إنتاجهم نحو (١٤١٫٣٣٨) طنا أو بنسبة ٨٦٫١٪ من جملة الإنتاج العام للخضر الصيفية فى المحافظة . وبذلك نجد أن هناك علاقة واضحة بين إنتاجية الخضر الصيفية ومساحتها ، فكلما زادت المساحة المزروعة بالخضر الصيفية ، زادت معها الإنتاجية والعكس ، أيضا توجد علاقة بين زراعة المحاصيل الحقلية فى المنطقة وكذا زراعة الخضر ، فكلما زادت مساحة المحاصيل الحقلية التقليدية تنخفض مساحة الخضر فى المنطقة ، كما هو واضح فى الأجزاء المحيطة بفرع دمياط تسود التربة الخفيفة القوام والعكس ، حيث تزداد التربة

السوداء ثقيلة القوام كلما بعدنا عن فرع دمياط وبذلك نجد أن التربة من أهم العوامل المحددة للأنتاج والزراعة للخضر فى المنطقة هذا إلى جانب عامل الرى والظروف الجوية والسوق ، التى تحدد المساحة المزروعة وبالتالى

ثانيا : محاصيل الخضروات الشتوية :

تزرع تالية للخضروات النيلية ، حيث تبدأ زراعتها فى بداية شهرى أكتوبر وتستمر حتى نهاية فبراير تقريبا ، وتتميز هذه المساحة بالانكماش النسبى فى الآونة الأخيرة . على عكس المساحة الصيفية التى تزداد على حساب المساحة النيلية ، والجدول رقم (١٧) يوضح تطور المساحة المزروعة بالخضروات الشتوية فى الدقهلية عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١٧)

تطور المساحة المزروعة بالخضر الشتوية فى الدقهلية خلال الفترة مابين عامى ٨٠ - ١٩٨٧ م

الموسم الزراعى	المساحة بالفدان	الموسم الزراعى	المساحة بالفدان
١٩٨٠/٧٩	١٠٤١٨	١٩٨٤/٨٣	١٢٦١٩
١٩٨١/٨٠	٩٩١٧	١٩٨٥/٨٤	١٤٣١٥
١٩٨٢/٨١	٧٨١٦	١٩٨٦/٨٥	١١٢١٠
١٩٨٣/٨٢	٨٩٠٦	١٩٨٧/٨٦	١٠٥٧٦

المصدر : بيانات قسمى : الإحصاء ، الخضر والفاكهة ، بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة .

من بيانات الجدول رقم (١٧) يتضح لنا أن المساحة المزروعة بالخضر الشتوية فى الدقهلية والتى تبلغ جملتها نحو مايقرب من (١٠٤١٨) فدانا عام ١٩٨٠م ، أخذت فى الانخفاض النسبى حتى عام ١٩٨٣ م ، فقد تراوحت المساحة نحو (٩٩١٧) فدانا عام ١٩٨١م ، أى أنها انخفضت بمقدار (٥٠١) فدانا بنسبة ٤,٨٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ ، ثم انخفضت إلى (٧٨١٦) فدانا عام ١٩٨٢ م بنسبة ٢١٫٢٪ عن عام ١٩٨١ م ، ونحو ٢٥٪ عن مساحة عام ١٩٨٠ م مما يدل ذلك على مدى ما أصاب المساحة من انكماش ، وهذا يدل على أن محاصيل الموسم الشتوى أقل من محاصيل الخضر الصيفية ، والتى ترتفع مساحتها وتزداد عام بعد الآخر ، ومنذ عام ١٩٨٣ والمساحة المزروعة بالخضر الشتوية تأخذ فى الزيادة حتى عام ١٩٨٦ ، ثم اخذت فى الانخفاض مرة أخرى عام ١٩٨٧م لتصل إلى (١٠٥٧٦) فدانا ، بعد أن كانت (١٤٣١٥) فدانا عام ١٩٨٥ م ، ونحو (١١٢١٠) عام ١٩٨٦ م ، وهى بذلك تشكل نحو (١٩,٦٪) من المساحة المحصولية للخضر بالدقهلية عام ١٩٨٧

مما سبق يتضح لنا أن مساحة الخضر الشتوية فى المحافظة ، تنخفض بصفة عامة عن المساحة المزروعة بالخضر فى الموسمين الصيفى والنيلى فى المنطقة ، فقد تبلغ مساحة الخضر الشتوية ١٩,٦٪ من جملة المساحة المحصولية للخضر فى الدقهلية ، فى حين المساحة الصيفية تبلغ (٢٠٦٨٨) فدانا بنسبة ٣٨,٣٪ من المساحة المحصولية للخضر بالدقهلية ، ترتفع لأكثر من ذلك فى الموسم النيلى لتصل إلى (٢٢٧٨٩) فدانا بنسبة ٤٢,٢٪ من جملة المساحة المحصولية للخضر بالمحافظة ، والواضح أن مساحة الخضر الشتوية تزداد كلما اتجهنا جنوبا ، والعكس تنخفض كلما اتجهنا شمالا ، كما تتوطن زراعة الخضر الشتوية كلما اقتربنا من فرع دمياط والعكس تنخفض كلما بعدنا عن فرع دمياط .

المساحة المحصولية للخضر الشتوية :

على الرغم من تواضع المساحة المزروعة بالخضر الشتوية فى المحافظة الا أنها تعتبر أقل المساحات المزروعة بالخضر فى العروات الثلاثة ، والجدول رقم (١٨) يوضح أنواع الخضروات الشتوية المزروعة بأراضى الدقهلية ، طبقا لبيانات التركيب المحصولى عام ١٩٨٧ م والشكل رقم (   ) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٨)

المساحة المحصولية للخضر الشتوية بالدقهلية عام ١٩٨٧ م

المحصول	المساحة بالفدان		الإنتاجية بالطن		المحصول	المساحة بالفدان		الإنتاجية بالطن	
	المساحة	٪	متوسط إنتاج الفدان	جملة الإنتاج		المساحة	٪	متوسط إنتاج الفدان	جملة الإنتاج
الطماطم	٤١٥٣	٣٩ر٢٧	٨ر٦٩	٣٦٠٩٠	اللفت	٤٢٩	٤ر٠٦	٧ر٣٨	٣١٦٦
البسلة	٢٥٠٩	٢٣ر٧٢	٦ر٤٨	١٦٢٥٨	السبانخ	٩٦	٠ر٩١	٨ر١٩	٧٨٦
الجزر	١٢٤٤	١١ر٧٦	١٠ر٦٨	١٣٢٨٦	محاصيل أخرى	١٢٩	١ر٢٢	٦ر٩٥	٨٩٧
الخس	١١٠٤	٠٠ر٤٤	٧ر٨٣	٨٦٤٤					
الكرنب	٩١٢	٨ر٦٢	١١ر٠٢	١٠٠٥٠	الجملة	١٠٥٧٦	١٠٠	٨ر٤٣	٨٩١٧٧

المصدر : بيانات قسم التسويق والإنتاج ، الخضر والفاكهة بمديرية الزراعة بالدقهلية بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن هناك ثلاثة محاصيل أساسية فى العروة الشتوية للخضر فى المنطقة ، وإن كان أهمها الطماطم (٤١٥٣) فدانا ، ثم البسلة

(٢٥.٩) ، والجزر (١٢٤٤) ، والخس (١١.٤) فدانا ، وتبلغ جملتهم نحو (٩.١٠) فدانا بنسبة ٨٥,٢٪ من جملة المساحة المحصولية الشتوية لعام ١٩٨٧ م ، تنتج هذه المساحة (٧٤٢٧٨) طنا بنسبة ٨٣,٣٪ من جملة إنتاج الخضر الشتوية بالمحافظة . بينما فى الخضروات فهى تمثل نسبة ضئيلة ولا يتعدى انتاجها أكثر من ١٦,٧٪ من جملة الإنتاج الكلى .

وتنتشر الخضر بأنواعها المختلفة فى أراضى المنطقة فى صورة تجميعات على شكل بقع متناثرة ، تبلغ مساحة التجميعةما بين فدان وثلاثة أفدنة ، ويرجع ارتفاع مساحة الطماطم والبسلة والجزر والخس فى المنطقة إلى ملاءمة التربة والعناصر المناخية لزراعتها ، وقد سبق الحديث عن أثر هذه العوامل فى زراعة الخضر بالمنطقة ، وجدير بالذكر أن الإنتاجية تختلف فى الشتاء عن الصيف من حيث متوسط الإنتاجية وجملة الإنتاج ، ففى حين بلغ متوسط إنتاج الفدان من محصول الطماطم (٧,١٩)طن فى الموسم الصيفى ، ترتفع فى الموسم الشتوى إلى (٨,٦٩) طن / فدان مما يؤثر ذلك فى زيادة الإنتاج بالمنطقة ، والواضح أن الطماطم فى

العروة الصيفية ينخفض متوسطها الإنتاجى نظرا لتأثرها بارتفاع درجة الحرارة التى تؤدى إلى نضج المحصول بسرعة ، أو تساقط ثمارها وذبولها نتيجة لارتفاع درجة الحرارة فى فصل الصيف ، وأمام ذلك يقف المزارع عاجزا أمام التعديل من شدة الحرارة وقيظ الشمس ، بينما فى الموسم الشتوى يستطيع أن يتحايل على البرد والصقيع ، حيث تتم عملية التذريب والتدفئة والتغطية للأشجار ، وبالتالى يرتفع المتوسط الإنتاجى نتيجة لطول الموسم الزراعى للطماطم ، بينما الزيادة فى مساحة كل من البسلة والجزر فترجع أساسا إلى التوسع فى زراعتها بمساحات كبيرة ، نظرا للعائد الاقتصادى الكبير من الإنتاج علاوة على أن التكلفة الإنتاجية منخفضة ، وغالبا يفضل المزارعين زراعة البسلة فى أراضيهم نظرا لقصر موسمها أيضا لزراعتها أكثر من مرة فى الموسم الواحد ، أو استغلال الأرض بعد جنى المحصول فى زراعتها ببعض أنواع الخضر كالقرنبيط والكرنب والبصل الأخضر واللفت والجزر الأصفر . بينما باقى أنواع الخضر الشتوية فهى تتميز بضيق مساحتها وعدم تجميعها فى صورة تجميعات كبيرة فى المحافظة ، إذ تبلغ مساحتها فى المحافظة نحو(١٢٩) فدانا ، تنتشر على شكل بؤرات ونوايات صغيرة لاتزيد عن فدان ، وهناك بعض الخضر تزرع محملة مع الحدائق البستانية ، يقتصر تسويقها على الأسواق المحلية فى المحافظة .

الخضر النيلية . (الصيفية المتأخرة) .

تحتل الخضر النيلية المرتبة الثانية بعد الخضر الصيفية فى الدقهلية وذلك من حيث المساحة المزروعة ، فقد بلغت جملتها (٢٠٦٨٨) فدانا ، بنسبة ٣,٣٪ من جملة المساحات الكلية المنزرعة بالمحافظة ، ونحو ٢٨,٣٪ من جملة المساحة المحصولية للخضر بالدقهلية عام ١٩٨٧ م ، ويرجع اتساع المساحة إلى أن غالبية محاصيل الدورة النيلية تعتمد على زراعة الخضر ، بينما المحاصيل الحقلية فهى تصنف على أساس صيفية متأخرة ، وتبدأ محاصيل العروة النيلية فى المحافظة من شهر يونيو وتنتهى فى نهاية شهر أغسطس ، والجدول رقم (١٩) يوضح تطور المساحة المزروعة بالخضروات النيلية بالمحافظة .

ويوضح أنواعها الجدول رقم (٢٠) .

جدول رقم (١٩)
تطور المساحة المنزرعة بالخضر النيلية فى الدقهلية للفترة مابين عامى ٨٠ - ١٩٨٧

الموسم الزراعى	المساحة بالفدان	الموسم الزراعى	المساحة بالفدان
١٩٨٠/٧٩	٢٠٢١٤	١٩٨٤/٨٣	١٩٣٢٠
١٩٨١/٨٠	١٩٤١٩	١٩٨٥/٨٤	١٧٩٨٠
١٩٨٢/٨١	٢٣٩٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٨٤١٨
١٩٨٣/٨٢	٢٢٦١٨	١٩٨٧/٨٦	٢٠٦٨٨

المصدر : بيانات قسمى الإحصاء والخضر والفاكهة . بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة .

يتضح فى الجدول رقم (٢٠) أنواع الخضر النيلية المزروعة بالمنطقة عام ١٩٨٧ م ، إذ يلاحظ أن الطماطم تمثل أكثر أنواع الخضر مساحة فى الدورة النيلية ، حيث بلغت مساحتها (١٣٦٥٠) فدانا بنسبة (٦٥,٩٨٪) من الجملة ، أى أنها تمثل ثلثى مساحة الخضر النيلية تقريبا بالمنطقة ، وهذا يرجع إلى حاجة السكان إليها بصفة مستمرة نظرا لغناها بالعديد من العناصر الغذائية اللازمة للإنسان ، كما أن زراعتها تعتبر من الزراعات المربحة للمزارع والذى يعتمد عليها كمحصول نقدى ،

كما ساعد على اتساع مساحتها ، إنها تحتاج فى نموها إلى فصل دافىء نسبيا وهذا مايتفق أثناء زراعة العروة النيلية ، لذا يكون الإنتاج للطماطم وفير جدا فى هذه العروة على العروتين السابقتين .

وبخلاف محصول الطماطم تعتبر باقى الخضر المزروعة فى هذا الموسم ثانوية ، وإن كانت ترتفع كل من مساحة الباذنجان (٢٥٦٣) فدانا ، الكرنب (١٤٣٥) فدانا ، بينما الأنواع الأخرى من الخضر تنخفض مساحتها عن ١٠٠٠ فدان ، ويرجع ذلك إلى أن الخضر الصيفية تكون ما زالت موجودة وتشغل مساحات كبيرة من أراضى المحافظة ، علاوة على أن الفصل النيلى قصير ويعقبه مباشرة الموسم الشتوى ، وقد تلعب المؤثرات الجوية دورا كبيرا فى إتلاف إنتاج محاصيل الخضر النيلية المتأخرة ، ولا سيما محصولى الطماطم واللوبيا ، فقد تصاب اللوبيا الخضراء بالندوة ، كما تتساقط ثمار الباذنجان والفلفل ويؤدى انخفاض درجة الحرارة إلى عدم نضج الثمار وإتلافها . ومن الخضروات الصغيرة فى المحافظة والتى تزرع فى الموسم النيلى : الشبت ، البقدونس ، الخبيزة ، الجرجير ، الفجل ، الخس ، السبانخ ، القرنبيط .

جدول رقم (٣٠)

المساحة المحصولية للخضر النيلية بالدقهلية عام ١٩٨٧

المحصول	المساحة بالفدان		الإنتاجية بالطن		المحصول	المساحة بالفدان		الإنتاجية بالطن	
	المساحة	٪	متوسط إنتاج الفدان	جملة الإنتاج		المساحة	٪	متوسط إنتاج الفدان	جملة الإنتاج
الطماطم	١٣٦٥٠	٦٥ر٩٨	٧ر٩٩	١٠٩٠٦٤	المقات	٦٥١	٣ر١٤	٨ر١٧	٥٣١٩
الباذنجان	٢٥٦٣	١٢ر٣٩	٩ر٩١	٢٥٣٩٩	اللوبيا الخضراء	٥٧٩	٢ر٨٠	٦ر٤٣	٣٧٢٣
الكرنب	١٤٣٥	٦ر٩٤	١١ر٢٦	١٦١٥٨	أنواع أخرى	١٨٧	٠ر٩٠	٦ر٨٥	١٢٨١
الكوسة	٩١٢	٤ر٤١	٧ر٧٣	٧٠٥٠					
الفلفل	٧١١	٣ر٤٤	٦ر٣٩	٤٥٤٣	الجملة	٢٠٦٨٨	١٠٠	٨ر٣٤	١٧٢٥٣٧

المصدر : قسم التسويق والإنتاج الزراعى بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات عن الخضر لعام ١٩٨٧ .

وفيما يخص الإنتاجية ، فقد بلغت جملة الإنتاج (١٧٢٥٣٧) طنا عام ١٩٨٧ ، وتستهلك معظمها دخل حدود الدقهلية تستأثر الطماطم بأكثر من نصف كمية الإنتاج ، حيث بلغت جملة إنتاجها نحو (١٠٩٠٦٤) طنا ، أو ما تشكل نحو ٦٣ر٢ ٪ من جملة الإنتاج بالمحافظة عام ١٩٨٧ ، فى حين تساهم باقى أنواع الخضر بنسبة

صغيرة ، إذ بلغت جملة إنتاج الباذنجان نحو (٢٥٣٩٩) طنا ، بنسبة ٧ر١٤ ٪ من جملة الإنتاج عام ١٩٨٧ م ، كما يساهم الكرنب بنحو (١٦١٥٨) طنا بنسبة ٤ر٩ ٪ من جملة الإنتاج ، وبذلك تبلغ جملة الإنتاج لكل من الطماطم والباذنجان ، الكرنب بنحو ٣ر٨٧ ٪ من جملة الإنتاج بينما تساهم باقى الخضراوات بنحو ٧ر١٢ ٪ من جملة الإنتاج بالمحافظة ، وفيما يخص متوسط الإنتاج ، فالواضح أنه يرتفع في كل الأنواع المزروعة بأراضى المنطقة فى عرواتها الثلاث ، وهى بذلك أكثر من المتوسط العام فى الجمهورية ، ويرجع ذلك للأسباب السابق ذكرها .

وفيما يخص التسويق للإنتاج المحصولى ، فقد تسوق غالبية الإنتاج داخل حدود المحافظة ولاسيما محصول الطماطم والمقات ، نظرا لارتفاع سعر تكلفة النقل ، خاصة وأن العروة النيلية تتميز بزيادة معروضاتها من الخضروات ، ولاسيما محصول الطماطم التى تتعرض للتلف بسرعة نتيجة لتسويقها بعيدا ، علاوة على أن تكلفة النقل لمسافات طويلة تعتبر عبئا كبيرا على المنتج أكثر من المستهلك ، وذلك بسبب خضوع السلعة للمنافسة من إنتاج وتسويق المزارع القريبة والتى تتحمل تكلفة عالية بسبب النقل . إلى جانب إنتاجية الخضر الأساسية وتسويقها توجد بعض الخضر الثانوية والتى تنتج كميات صغيرة لاتذكر .

٣ - الخضر الثانوية الأخرى :

التى تبلغ مساحتها (٥٦٣٧) فدانا بنسبة ٧ر٢٤ ٪ من جملة المحافظة الصيفية تتوزع على كافة أنحاء المراكز ، حيث تتوزع فى صورة تجميعات متوسطة وصغيرة فى أراضى المنطقة ، وتشمل هذه التجميعات العديد من أنواع الخضر ، التى من أمثلتها اللوبيا (١٤٤٦) فدانا ، الفلفل (٩٩٦) ، البطاطس (٦٨٠) ، الباذنجان (٦٩٧) ، الكوسة (٥٥٣) ، الخس (٣٣٢) ، الكرنب (١١٢) ، البامية (٩٧) ، الملوخية (٩٥) فدانا ، هذا إلى جانب زراعة ما يقرب من (٥٢٩) فدانا منزرعة بالجرجير ، البطاطا ، الفاصوليا الخضراء ، البقدونس ، الكرات المصرى . وكل هذه الخضر تستهلك محليا ، حيث تزرع بغرض الاستهلاك المنزلى ، ومايزيد عن ذلك يسوق داخل كردون القرية ، وباستثناء البطاطا والبقدونس ، حيث يتم تصدير كمية كبيرة منهما خارج حدود المحافظة ولاسيما إلى مدينة القاهرة الكبرى حيث السوق الاستهلاكى الكبير والدائمة . وتنتج هذه المحاصيل نحو (٤١٠٤١) طنا ، بنسبة ٢٥ ٪ من جملة إنتاج الخضر الصيفية بالمحافظة .

حدائق الفاكهة :

وتبلغ جملة مساحة حدائق الفاكهة (٢٩.٠٥٥) فدانا ، بنسبة ٣ر٥ ٪ من جملة المساحة الكلية بالمحافظة ، وحوالى ٦ر٤ ٪ من جملة المساحة الزراعية بالمحافظة عام ١٩٨٧ م ، أو ما توازى ١ر٧ ٪ من جملة مساحة الفاكهة بالجمهورية . وهى بذلك تحتل المركز الثامن بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المنزرعة بأشجار الفاكهة البستانية ، وبرغم هذه المساحة الصغيرة إلا أنها تعرضت للتغيير والتطوير فى الفترة ما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٨٧ م .

ففى حين بلغت جملة المساحة المنزرعة (٣٥٩٢) فدانا عام ١٩٦١ م ، ارتفعت إلى (٢٩.٠٥٥) فدانا عام ١٩٨٧ م . أى بزيادة مقدارها نحو (٢٥٤٦٣) فدانا بنسبة ٧٠٨ر٧ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦١ م . وهذا التغير يعتبر كبير إذا ماوضعنا فى الاعتبار التفتت الحيازى الكبير الذى لا يتلاءم مع زراعة أشجار الفاكهة ، والتى تفضل دائما المساحة الواسعة والحيازات الكبيرة عند إنشائها وترجع هذه الزيادة إلى التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة فى الأراضى المستصلحة حديثا ، نظرا لتحمل أشجار الفاكهة الملوحة ، هذا إلى جانب أهميتها النقدية بالنسبة للمزارع أيضا تزرع الفاكهة فى الحيازات الضيقة للتهرب من نظام الدورة الزراعية المتبعة فى المنطقة ، وللتغلب على النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع أجورها ، هذا إلى جانب الاعتبارات الأخرى كالسوق والتسويق التعاونى ورأس المال المستخدم . وجدير بالذكر أن وجود العديد من المدن داخل حدود المحافظة ، وزيادة نسبة التحضر بين السكان ، ساعد نسبيا على زيادة مساحة أشجار الفاكهة لضمان سهولة تصريف الإنتاج ، فكثير من أنواع الفاكهة تتحمل الحفظ لفترات طويلة سواء على الأشجار ، أو حفظها بعد قطفها كالجوافة والبلح والمانجو والخوخ الأمر الذى ساعد على تصريف الإنتاج بعيدا عن المحافظة ، ولكى تكون الحديقة ذات عائد اقتصادى مريح ، فيجب ألا تقل المساحة عن ثلاثه أفدانة . مع الأخذ فى الأعتبار جوانب ظروف التربة والمياه وحالة المناخ ، والجدول رقم (٢١)المساحة المحصولية للفاكهة بالمحافظة عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (٢١)
المساحة المحصولية لأنواع الفاكهة بالدقهلية عام ١٩٨٧ م .

النوع	جملة المساحة بالفدان		النوع	جملة المساحة بالفدان	
	المساحة	٪		المساحة	٪
العنب بأنواعة	١٣٧٤٩	٤٧ر٣٢	الكاكا	٢٦٥	٩١ر٠
الموالح بأنواعها	٧٩٩٤	٢٧ر٥١	المانجو	١٩٩	٦٨ر٠
الخوخ	١٧٩٨	٦ر١٩	البرقوق	١٤٥	٥٠ر٠
الموز الهندى	١٧٩٣	٦ر١٧	الرمان	١١٠	٣٨ر٠
الجوافة	١٤٥٥	٥ر٠١	أنواع أخرى	٢٨٢	٩٧ر٠
الكمثرى	٩٧٦	٣ر٣٦			
التفاح	٢٨٩	١ر٠٠	الجملة	٢٩٠٥٥	١٠٠

المصدر : قسما البساتين والخضر ، الإحصاء . بمديرية الزراعة بالدقهلية ، بيانات عن أشجار الفاكهة ومساحتها لعام ١٩٨٧ م .

ويمكن القول بأن هناك ارتباط واضح بين توزيع المساحة وأنواع الفاكهة ، فالأجزاء التى تضم مساحات كبيرة من أشجار الفاكهة ، نجد أنها تتنوع بين أشجار ، على عكس الأجزاء التى تفتقر إلى المساحات الواسعة والتى تقتصر فيها الزراعة على نوع واحد من الفاكهة ، وغالبا ماتكون الموالح هى السائدة فى تلك الأجزاء ، فقد ارتبطت أنواع عديدة من الفاكهة بالتربة ، فأشجار الموز ارتبطت بأراضى طرح النهر والجزر ، ويمكن ملاحظة ذلك على طول امتداد فرع دمياط فى المنطقة ، كما ارتبطت زراعة العنب ولاسيما البناتى فى الأراضى الحقيقية القوام ، حيث تتركز بصورة كبيرة فى الأراضى المحصورة بين فرع دمياط والرياح التوفيقى بطول امتداده ، بينما الموالح فقد ارتبطت بأراضى التربة السوداء الثقيلة القوام ، لذا لم نجد لها نطاق متصل كباقى أنوع الفاكهة ، فقد تنتشر على شكل بقع متناثرة فى جميع أجزاء المحافظة ، ومن الملاحظ أن أشجار النخيل تنتشر فى الأجزاء الشمالية نظرا لزيادة الملوحة المرتفعة ، جدير بالذكر أنه توجد علاقة واضحة بين الزمام المزروع وأشجار الفاكهة فى أراضى الدقهلية فالمراكز التى يتسع زمامها

الحقلى ترتفع بها نسبة أشجار الفاكهة ، ويتضح ذلك فى مركزى بلقاس وطلخا ، والعكس تنخفض المساحة المزروعة كلما بعدنا عن فرع دمياط ، كما ترتفع حسب زراعتها ومساحتها كلما اتجهنا صوب الشمال الغربى ، والعكس كلما اتجهنا صوب الشمال الشرقى فى الدقهلية ، والواضح أن الجزء الأوسط من المنطقة تنخفض به نسبة أشجار الفاكهة بصورة عامة ، ويمكن ملاحظة ذلك فى مركزى دكرنس والسنبلاوين .

القسم الرابع
الثروة الحيوانية

يرتبط الإنتاج الحيوانى ارتباطا وثقا بالإنتاج الزراعى ، كما أن الثروة الحيوانية فى الدقهلية تعتبر من العناصر الأساسية التى تكون رأس مال للمزارع ، وذلك لارتباطها الوثيق بالإنتاج الزراعى وعمليات الخدمة الزراعية المختلفة ، علاوة على أنها تمثل مصدرا رئيسيا لدخل المزارع ، وإن كان مازال المزارع ينظر إليها على أنها أداة تساعده فى إنجاز العمليات الزراعية المتنوعة ، دون الاهتمام باستخدامها فى إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان على نطاق واسع ، من أجل ذلك لم يهتم المزارعون فى المنطقة بتخصيص مناطق لتربية الحيوانات المختلفة .

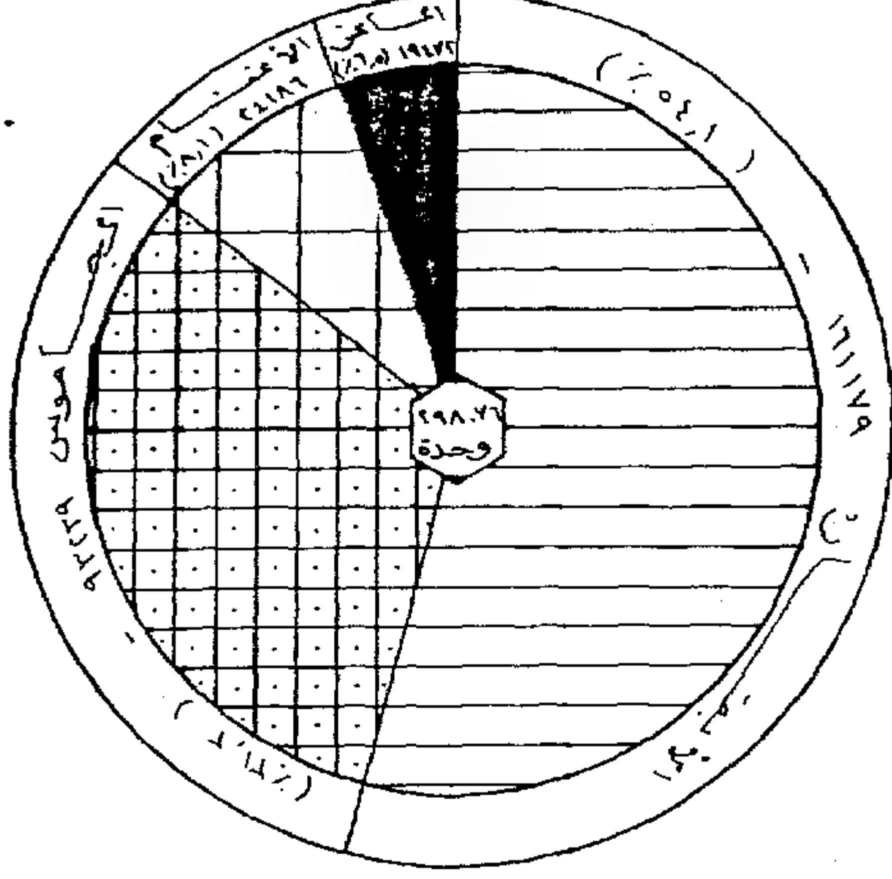
وعلى ذلك سوف يدرس الباحث الثروة الحيوانية فى ضوء بيانات وإحصائيات حصر المواشى فى المنطقة عام ١٩٨٥ م ، والذى يعتبر حصرا شاملا لكافة أنواع الماشية فى المحافظة ، فقد أجرى هذا الحصر بمعرفة الوحدات البيطرية ، وقسم الإنتاج الحيوانى ومصلحة الاقتصاد الزراعى بمديرية الزراعة بالدقهلية ، وفى ضوء ذلك سنتناول دراسة أنواع الثروة الحيوانية ، والتى تضم : الأبقار ، الجاموس ، الأغنام ، الماعز ، الجمال ، الخيول ، البغال ، بالإضافة إلى الثروة الداجنة والمناحل ودود القز والخنازير ، وأخيرا الأسماك والطيور المهاجرة بمختلف أنواعها .

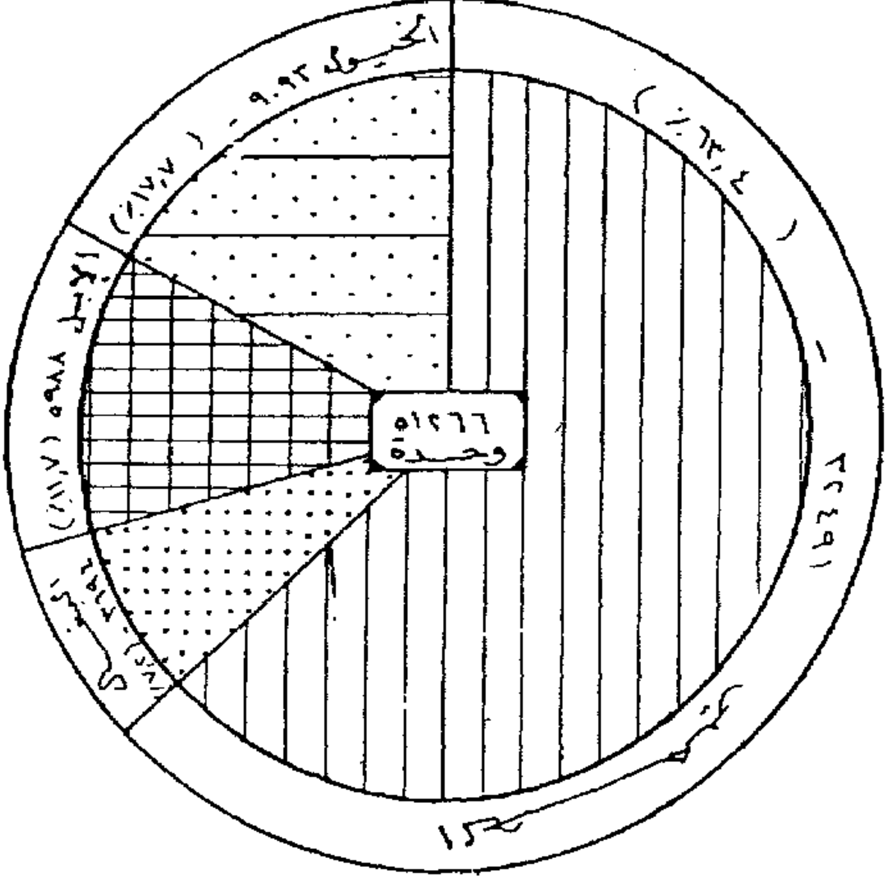
الحيوانات الزراعية :

تتوزع الحيوانات دون استثناء على كافة مراكز الدقهلية ، والجدول رقم (٢٢) يوضح ذلك . فقد بلغت جملتها نحو (١٠٦٢٩٦١) رأسا ، أو ماتوازى (٣٤٧٣٧٨ر٢) وحدة حيوانية طبقا لبيانات عام ١٩٨٥(١) ، ولم يدخل فى حساب هذه الوحدات مزراع الثروة الداجنة والثروة السمكية وخلايا النحل ودود الحرير وسوف نتناولهم فى نهاية هذا الفصل . فمن خلال الجدول رقم (٢٢) يتضح لنا أن هناك تفاوت كبير فى توزيع الحيوانات بأنواعها المختلفة على .

(١) حسبت الوحدات الحيوانية على أساس الآتى :
الجمال = ٥ر١ وحدة ، الأبقار والجاموس والبغال والخيول = ١ وحدة .
الماعز والأغنام = ١ر. وحدة ، الحمير = ٣ر. وحدة ، الدجاج والبط = ٠٢ر. وحدة .

الثروة الحيوانية بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٥ م





جدول رقم (٢٢)

عدد وحدات الثروة الحيوانية وتوزيعها بالدقهلية عام ١٩٨٥ م

المركز	عدد الوحدات ونوعها								الجملة	
	الأبقار	الجاموس	الأغنام	الماعز	الحمير	البغال	الجمال	الخيول	العدد	٪
ميت غمر	١٦٦٦١	٢٩٦٠٢	٢٥٤٩	٢٠٤٩	٥٢١١	١٦٥١	١١١٦	٦٣٣	٥٩٤٧٢	٠٢ر١٧
طلخا	٣٠٣٢٠	١٣٩٥١	٣٣٠٠	١٨٧٢	٢٩٧٣	١٩٥	١٤٧٠	٤٨٧	٥٤٥٦٨	٦٢ر١٥
المنصورة	١٨٣٧٤	١١٦١٨	٣٠٩٤	١١٣١	١٧٤٢	٢٢٠	١٦٦	٣٣٦٣	٣٩٧٠٨	٣٧ر١١
السنبلاوين	١٦٩٧٢	١١٤٧٠	٣٩٧٩	٤٩٨	٣٥٧٣	٣٢٠	٤٧٧	١٠١١	٣٨٣٠٠	٩٦ر١٠
بلقاس	١٣٥٠٢	٢٣٨٩	٣٣٨٤	٤٣٢١	٣٦١٧	١٤٧	٦٠٤	٤٦٥	٢٨٤٢٩	١٤ر٨
منية النصر	١٧٧٣٩	١١٣٨	١٤٣١	١٤٧٩	٥٤٧٣	٢٧٥	٩٧	٥١٠	٢٨١٤٢	٠٦ر٨
أجا	٦٣٠٠	١١٥٤٠	١٦٥٧	١٥٧٤	٣٠٨٥	٧٢٠	٧٤٧	١٠٧	٢٥٧٣٠	٣٧ر٧
دكرنس	١٥٤٠٠	١٤٥٥	٢٩١٢	٣٥٠٧	١٤١٣	٣٠	٢٢٠	٧٧١	٢٥٧٠٨	٣٦ر٧
المنزلة	١٦٠٦٠	١٨٨٦	٩٠٠	٢٣٢١	٢٢٧٢	٩٤	١٠٧١	٩٨٠	٢٥٥٨٤	٣٢ر٧
شربين	٩٨٥١	٨١٩٠	٩٨٠	٧٢٠	٣١٣٢	٤٢	٢٠	٧٦٦	٢٣٧٠١	٧٨ر٦
الجملة	١٦١١٧٩	٩٣٢٣٩	٢٤١٨٦	١٩٤٧٢	٣٢٤٩١	٣٦٩٤	٥٩٨٨	٩٠٩٣	٣٤٩٣٤٢	١٠٠

الجدول من إعداد الباحث - اعتمادا على بيانات قسم الإنتاج الزراعى والحيوانى بمديرية الزراعة بالدقهلية (بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٥م) .

كافة المراكز ، أيضا توزيعها على أجزاء المنطقة محل الدراسة .

والواقع أن النسبة والكثافة تختلف من مركز لآخر . ففى حين بلغت النسبة ٩٩ر٥٪ فى مركز شربين ، ترتفع إلى ٨٤ر١٤٪ فى مركز ميت غمر ، وبذلك يكون هناك تفاوت كبير من حيث العدد والنوع .

وفيما يخص أنواع الثروة الحيوانية فى الدقهلية ، فد بلغت جملتها نحو (١,٠٦٢,٩٦١) رأسا ، أو ما توازى (٣٤٩,٣٤٢) وحدة حيوانية ، وذلك باستثناء الثروة الداجنة والخنازير ودود الحرير والنحل والحمام والبط والطيور المهاجرة والأسماك . وتعتبر الأبقار من أكثر الأنواع انتشارا فى أراضى الدقهلية ، إذ تبلغ جملتها نحو (١٦١١٧٩) وحدة حيوانية أو ماتوازى ٤٦,١ ٪ من جملة الثروة الحيوانية بالدقهلية ، ويرجع ارتفاعها إلى أنها تعتبر مصدر رزق إضافى بالنسبة للمزارع الصغير ، والفقير ، والمعدم ، علاوة على دورها الأساسى فى عمليات الخدمة الزراعية ، يأتى بعدها حيوانات الجاموس وجملتها تبلغ نحو (٩٣٢٣٩) وحدة حيوانية بنسبة ٢٦,٢ ٪ من إجمالى الثروة الحيوانية ويمثل الجاموس مع الأبقار نحو ٧٢,٣ ٪ من إجمالى الثروة الحيوانية بالدقهلية عام ١٩٨٥ م ، ويرجع ارتفاع نسبتهما فى المنطقة إلى أهميتها الكبيرة بين باقى أنواع الحيوانات الأخرى ، فإلى جانب أنهما مصدرا دخل اقتصادى لغالبية المزارعين ، إلا أنه يمكن استخدامهما فى بعض الأعمال الزراعية ، كما أنهما يمدا السواد الأعظم من السكان باللحوم والألبان . وفيما يخص جملة الماشية فى مصر ، فقد وصلت جملتها نحو (٦,٥) مليون رأس منها ما يزيد على (٣,٥) مليون رأس من الأبقار ، وأقل قليلا من ثلاثة ملايين من الجاموس[(١)] . تحتل الدقهلية المركز الخامس (٧,٧ ٪) من حيث مجموع الأبقار ، فى حين أنها تحتل المركز الثالث (١٠ ٪) من حيث أعداد الجاموس على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٥م . وإلى جانب النوعين من الماشية ، توجد أنواع أخرى وإن كانت ذا أهمية محدودة ومنها : الحمير (٣٢٤٩١) وحدة بنسبة ٩,٣ ٪ ، الأغنام (٢٤١٨٦) وحدة بنسبة ٦,٩ ٪ ، الماعز (١٩٤٧٢) وحدة بنسبة ٤,٤ ٪ ، الخيول (٩٠٩٣) وحدة بنسبة ٢,٦ ٪ ، الجمال (٥٩٨٨) وحدة بنسبة ١,٧ ٪ ، البغال (٣٦٩٤) وحدة بنسبة ١,١ ٪ من جملة الثروة الحيوانية فى الدقهلية عام ١٩٨٥م . وتنتشر هذه الحيوانات فى جميع مراكز المحافظة ، وإن كانت متأثرة فى توزيعها بتوزيع السكان وارتفاع المتوسط الحيازى ، ومساحة الأراضى الزراعية ومدى استيعابها للثروة الحيوانية ، هذا إلى جانب نمط الاستغلال الزراعى للأراضى ، وحجم ملكيتها التى تحدد نوع الحيوان ، والغرض من تربيته .

أولا : حيوانات اللحوم والألبان :

ا - أ - الأبقار والجاموس :

والتى تأتى فى مقدمة الحيوانات التى يهتم بها المزارعون فى أراضى المنطقة ، والجدول رقم (١٠٠) يوضح تطور أعدادها فى المحافظة عام ١٩٨٠ م وحتى عام ١٩٨٥م.

---

(١) بلغت جملة الأبقار ، نحو (٢,٧٥) مليون رأس ، ونحو (٢,٦٠) مليون من الجاموس .
نقلا عن :

جدول رقم (٢٠)

تطور عدد الوحدات الحيوانية للأبقار والجاموس فى الدقهلية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥

السنة	العدد			السنة	العدد		
	الابقار	الجاموس	الجملة		الابقار	الجاموس	الجملة
١٩٨٠/٧٩	١١٨٠٤٠	٦٢٧١٥	١٨٠٧٥٥	١٩٨٣/٨٢	١٤٣٢٢٠	٧٩٨٢٥	٢٢٣٠٤٥
١٩٨١/٨٠	١٣١١١٠	٦٥٤١١	١٩٦٥٢١	١٩٨٤/٨٣	١٥٢٨١٠	٨٤٠٠١	٢٣٦٨١١
١٩٨٢/٨١	١٣٣٢١٥	٧١٢٠٨	٢٠٤٤٢٣	١٩٨٥/٨٤	١٦١١٧٩	٩٣٢٣٩	٢٥٤٤١٨

بيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى ، وقسم الإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية ، (بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة) .

يتضح من الجدول رقم (٢٣) مدى الازدياد المستمر لاعداد الابقار والجاموس فى الدقهلية فى الفترة مابين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م ، فبعد أن كانت جملتهم (١٨٠٧٥٥) وحدة حيوانية فى ١٩٨٠ م ، أو ماتوازى نحو ٤ر٢ ٪ من جملة الأبقار والجاموس على مستوى الجمهورية ، والبالغ عددها نحو (٤٢٥٩٠٠٠) رأسا [1] . زاد العدد إلى (٢٠٤٤٢٣) وحدة بنسبة ٨ر٥ ٪ من جملة النوع على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٢ م ، وظلت فى الزيادة حتى أصبحت (٢٥٤٤١٨) وحدة عام ١٩٨٥ م ، أو ماتوازى نحو ٧ر٧ ٪ من جملة النوع على مستوى الجمهورية ، وبذلك تحتل الدقهلية المركز السادس من حيث جملة الماشية على مستوى الجمهورية وتبلغ الزيادة العددية للأبقار والجاموس نحو (٧٣٦٦٣) وحدة فى مدى ستة سنوات أو بواقع (١٢٢٧٧) وحدة فى السنة ، وترجع هذه الزيادة إلى أهتمام السكان المزارعين والمربين فى المحافظة على تربية الأبقار والجاموس ، نظرا للدور الكبير التى تقوم به في الخدمة الزراعية ، كما أنها تساهم فى سد حاجة المزارعين الذين يعملون جاهدين فى تربيتها للانتفاع بها ، والتى تمثل رأس مال كبيرتساعده على أعباء الحياة ، حيث تمثل الماشية مورد للرزق بجانب أنها لا زالت تستغل كحيوانات للعمل . هذا إلى جانب التوسع فى مزارع تربية الأبقار والجاموس فى المنطقة ، ومن الملاحظ أن الوحدات الحيوانية للأبقار زادت بنحو (٤٣١٣٩) وحدة بنسبة ٥ر٣٦ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ . بينما أعداد الوحدات الحيوانية للجاموس زادت بنحو (٢٢٠٣١) وحدة أو ما توازي نحو ١ر٣٥ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ م

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ م ، ص ٦٩ .

(ب) الماعز والأغنام :

تحتل الأغنام المركز الثالث بعد الأبقار والجاموس من حيث العدد ، والماعز تحتل المركز الرابع فقد بلغت جملة الأغنام نحو (٢٤١٨٦) وحدة حيوانية ، أومايوازى ٦,٩ ٪ من جملة الوحدات الحيوانية بالدقهلية عام ١٩٨٥ م ، بينما الماغز تبلغ جملتها (١٩٤٧٢) وحدة حيوانية بنسبة ٧ر٥ ٪ من جملة الثروة الحيوانية بالدقهلية ، وبذلك تبلغ جملة الضأن بما يوازى (٤٣٦٥٨) وحدة بنسبة ٦ر١٢ ٪ من جملة الثروة الحيوانية بالدقهلية ، أو ما توازى نحو (٣٢ر ٨ ٪) من جملـة الضأن على مستوى الجمهـورية عام ١٩٨٥ - كمـا تبلغ نسبة المـاعز نحـو (٢ر٧ ٪) من جملة الماعز على مستوى الجمهورية ونحو (٥ر٩ ٪) من جملة الأغنام على مستوى الجمهورية . وبذلك تحتل الدقهلية المركز التاسع فى الأغنام ، والحادى عشر فى الماعز بين محافظات الجمهورية . وتعتبر الأغنام أكثر عددا من الماعز ، ويرجع ذلك إلى أن صغار المزارعيين وكبارهم على حد سواء يقومون بتربيتها نظرا لارتفاع ثمنها وزيادة العائد الاقتصادى منها عن الماعز ، والجدول رقم (٢٤) والشكل

جدول رقم (٢٤)

تطور عدد الوحدات الحيوانية للأغنام والماعز بالدقهلية فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م

السنـــة	العـــدد			السنـــة	العـــدد		
	الأغنام	الماعز	الجملة		الأغنام	الماعز	الجملة
٧٩ / ١٩٨٠	٢٣٣٩١	١٣١٩١	٤٢٥٢٢	٨٢ / ١٩٨٣	٢٢٨٧١	١٩٠٩١	٤١٩٦٢
٨٠ / ١٩٨١	٢٢٦٤١	١٨٦٩٨	٤١٣٣٩	٨٣ / ١٩٨٤	٢٣٢٠٠	١٩٢٠٠	٤٢٤٠٠
٨١ /١٩٨٢	٢٣١٠١	١٨٧٩١	٤١٨٩٢	٨٤/١٩٨٥	٢٤١٨٦	١٩٤٧٢	٤٣٦٥٨

بيانات سجلات قسم الإحصاء بمديرية الزراعة بالدقهلية ، وبيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى بالدقهلية ، (بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة) .

يتضح من الجدول رقم (٢٤) مدى الازدياد التدريجى والمستمر للأغنام والماعز من عام لآخر على حد سواء ، برغم عدم أهميتها الاقتصادية كالأبقار والجاموس ، وترجع الزيادة إلى أن تربيتها لاتحتاج إلى نفقات كبيرة ، نظرا لانخفاض تكاليف تغذيتها ، علاوة على أنها لاتحتاج إلى رعاية أو خدمة بصفة دورية كباقى أنواع الحيوانات الأخرى .

ثانيا - حيوانات الحمل والجر :

تتعدد أنواعها وتختلف من حيث استخدامها وإن كانت تضم بعض الأنواع التى تستخدم فى الحمل واللحم (كالإبل) وفيما يلى دراسة تفصيلية لهذه الحيوانات .

تربى هذه الحيوانات أساسا لاستخدامها فى عمليات النقل والجر والحمل وبعض الأعمال الزراعية الأخرى ، وإن كان بعضها يستفاد من منتجاته كالجمال (الإبل) وتبلغ جملتها نحو (٥١٢٦٦) وحدة حيوانية أو ما تشكل ٧ر١٤٪ من جملة الثروة الحيوانية بالدقهلية عام ١٩٨٥ م - وتضم الحمير وجملتها (٣٢٤٩١) وحدة حيوانية بنسة ٣ر٩٪ والخيول وجملتها (٩٠٩٣) وحدة حيوانية بنسبة ٦ر٢٪ والإبل وجملتها (٥٩٨٨) وحدة حيوانية بنسبة ٧ر١٪ وأخيرا البغال وجملتها (٣٦٩٤) وحدة حيوانية بنسبة ١ر١٪ وتستخدم كل هذه الحيوانات فى العمل الحقلى وبعض الأعمال الصناعية الأولية والخفيفة كما سيتضح فيمابعد ، وفيما يلى توزيع هذه الحيوانات على مراكز المحافظة طبقا لبيانات عام ١٩٨٥ .

ثالثا : الأنواع الأخرى :

توجد بعض الأنواع الأخرى ، ولكن بنسب ضئيلة والتى منها الخنازير وجملتها نحو (٣١٥) رأسا ، تتركز فى مركزى أجا وبلقاس ، إذ توجد ثلاث مزارع فى كل من ناحية ميت دمسيس بمركز أجا بطاقة (٦٥) رأسا ، واخرى فى ناحية دير دميانة بمركز بلقاس بطاقة (٧٥) رأسا ، كما توجد مزرعة فى ناحية دقادوس بمركز ميت غمر بطاقة (٣٠) رأسا ، بينما باقى الثروة من الخنازير تتوزع على جميع مراكز المحافظة بنسب ضئيلة للغاية ، وقد ترى هذه الخنازير لاستخدام لحومها وشحومها وجلودها بمعرفة السكان المسيحين فى المنطقة ، وترجع قلة الخنازير فى مراكز المحافظة الى تحريم الدين الإسلامى فى أكلها وتربيتها . كما ارتبطت بالثروة الحيوانية فى المنطقة ، تربية النحل لاستغلالها فى إنتاج العسل والشمع ، فقد بلغت جملة خلايا النحل بالدقهلية نحو (٢٣٢٨٤٢) خلية ، منها حوالى (١٦٠٩٨) خلية بلدية بنسبة ٩ر٦ ٪ من جملة الخلايا وتحتل الدقهلية المركز الرابع (٩٪) على مستوى الجمهورية بالنسبة للخلايا البلدى والخلايا الافرنجية ، وعددها (٢١٦٧٤٤) خلية أفرنجية بنسبة ١ر٩٣٪ من جملة الخلايا بالمنطقة وتحتل الدقهلية المركز الأول (٨ر١٣ ٪) على مستوى الجمهورية وتتوزع هذه الخلايا على مراكز المحافظة دون استثناء ، وأن كانت تتركز بصورة كبيرة فى مراكز : المنصورة (٣٩٠٧٩) ، السنبلاوين (٣٦٥٨٨) ، دكرنس (٣٣٧٠٣) .

ويرجع ارتفاع أعداد خلايا النحل فى المحافظة إلى عدة عوامل منها : كثرة حدائق الفاكهة البستانية ، قلة تكاليف تربية النحل ، بالإضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية فى أراضى الدقهلية والتى تمثل أهم مصادر الغذاء للنحل .

وفيما يخص إنتاج عسل النحل ، فقد يبلغ متوسط الخلية الأفرنجية نحو (٩٥ر٨ كجم) ومن الشمع نحو (٦٥ر٠) كجم - بينما يبلغ متوسط إنتاج الخلية البلدية فى الدقهلية نحو (٤٥ر٥ كجم) ومن الشمع نحو (٧٥ر٠ كجم) وبذلك يبلغ جملة الانتاج للعسل البدى بالمحافظة بما يقرب من (١ر٨٧٧٣٤ كجم) ومن الشمع ما يقرب من (٥ر١٢٠٧٣ كجم) ويباع الكيلو بسعر ٥ر٤ جنيه ، فى حين أن جملة الإنتاج العسل الافرنجى تبلغ نحو (٨ر١٩٣٩٨٥٨ كجم) وإنتاج الشمع (٦ر١٤٠٨٨٣ كجم) يباع الكيلو العسل منها بنحو ٥ر٣ جنيه بينما سعر الكيلو من الشمع يترواح سعره بين جنيه وجنيه ونصف . تستهلك الكمية المنتجة كلها داخل المحافظة وإن كان يصدر جزء ضئيل منها الى المحافظات المجاورة ، وهى بذلك تساهم بإضافة مصدرا إضافيا هاما من مصادر الدخل لعدد كبير من المزارعين . ومن الملاحظ أن خلايا النحل البلدية والأفرنجية تنتشر بشكل ملحوظ فى المراكز المحيطة بفرع دمياط ، وبذلك بعيدا عن أماكن زراعة القطن ، إذ يؤدى رش القطن بالمبيدات الى قتل النحل القريبة من آماكن الرش . لذا أن الجزء الشمالى يزداد به خلايا النحل نظرا لقلة زراعة القطن فى هذه المنطقة أيضا ارتبطت الزيادة بالقرب من فرع دمياط نظرا لزيادة مساحة حدائق الفاكهة وزيادة مساحة البساتين ، وفيما يخص الأنواع الأخرى من الحيوانات والتى تربى فى الدقهلية ، دود الحرير ، والذى ينتشر تربيته بصورة كبيرة خلال فصلى الربيع والصيف ، إذ تقوم الإدارات الزراعية بتوزيع بيض دود الحرير ، بسعر خمسة جنيهات للعلبة الواحدة والتى تحتوى على (٨٠٠) بيضة ، ونظرا لانخفاض تكلفة تربية دود الحرير وزيادة الدخل والعائد الاقتصادى منه ، يقبل على تربيته عدد كبير من السكان فى المراكز ففى الموسم ٨٦ / ١٩٨٧ ، قامت الإدارات الزراعية بالدقهلية فى بيع ما يقرب من (٨٩٣) ألف علبة ، تباع كمية إنتاجها بواقع من ١٠ - ١٥ قرش للشرنقة الواحدة وطبقا لبيانات عام ١٩٨٥ بلغت القيمة النقدية لبيع شرانق دود القز بنحو (٩٠٠ر٨٣) جنيها ، وهى بذلك تساهم فى العائد الاقتصادى بالدقهلية .

الثروة الداجنة :

تعتبر الدقهلية من أكبر محافظات الجمهورية إنتاجا للبيض وتربية الدواجن وذلك لانتشار العديد من مزارع الثروة الداجنة ، بها إذ تبلغ جملة المزارع بها (٢٢٤٧) مزرعة منها ٢٥٩ مزرعة بيض بنسبة ٥ر١١٪ من جملة المزارع الموجودة

بالدقلهية عام ١٩٨٥ م . وبذلك تحتل المركز الرابع من حيث عنابر التسمين (٦ر١٢٪) بينما تحتل المركز الثامن (٩ر٤٪) من حيث عنابر البيض على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٥ م .

ويرجع التوسع فى مزارع الثروة الداجنة بالدقهلية ، لسد حاجة السكان من الغذاء مع العمل على حل مشكلة نقص اللحوم الحمراء فى المنطقة ، أيضا للمساهمة فى حل أزمة الأمن الغذائى بالمنطقة فالواضح أن اقتصاد الغذاء المصرى قد اهتز خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، حتى أصبحت مشكلة توفير الغذاء من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى ، من أجل ذلك عملت الدقهلية على إقامة العديد من مشاريع الأمن الغذائى ، والتى كان من أهمها إنشاء العديد من مزارع الثروة الداجنة وقد سمحت الحكومة بالترخيص فى إقامتها وسط الحقول وعلى الأراضي الزراعية ، كما أعطت تسهيلات كبيرة لأصحابها والجدول رقم (٢٥) يوضح توزيع الثروة الداجنة على مراكز الدقهلية عام ١٩٨٧ .

جدول رقم (٢٥)

توزيع مزارع الثروة الداجنة بمراكز محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

المراكز	عدد المزارع ونوعها		جملة المزارع		الانتاج الفعلى للمزارع		عدد الوحدات الحيوانية للدواجن
	البيض	التسمين	الجملة	١٠٪	البيض	التسمين	
ميت غمر	٣٥	٧٩٧	٨٣٢		٣١١٨٢٩٦٠	٩٦٩٥٩٨٩	٤٨٤٨٠
المنصورة	٦٧	٢٠٣	٢٧٠		٥٨٠٩٦٦٤٠	٦٩٣٩٨٦٠	٣٤٦٩٩
طلخا	٢٨	١٨٠	٢٠٨		٢٩٤١٢٦٩٠	٤٣٨٦٥٩٥	٢١٩٣٣
بلقاس	٤١	١٧٠	٢١١		٣٣٦٢٧١٢٠	٢٩٩٧٢٧٢	١٤٩٨٦
أجا	٣٢	٢٢٩	٢٦١		٢١٦٧٤٩٦٠	٢٢٥٢٢٢٤	١١٢٦١
السنبلاوين	١١	١٢٧	١٣٨		١٢٢٣٣٤٤٠	٢١٠٣٤٥٥	١٠٥١٧
شربين	١١	١١٤	١٢٥		٢٨٧٣٢٨٠٠	١٥٧٣٣٨٨	٦٨٦٧
منية النصر	٣	٣٣	٣٦		٥٦١٩٨٩٠	٦٣٠٦١٠	٣١٥٣
دكرنس	١١	٥٣	٦٤		٢٨٧٣٢٨٠٠	٥٩٤٦٥٥	٢٩٧٣
المنزلة	٢٠	٨٢	١٠٢		١٩٧١٦٨٤٠	٥٢٥٦٥٢	٢٦٢٨
المحافظة	٢٥٩	١٩٨٨	٢٢٤٧	١٠٠	٢٢٦٩١٣٠١٤٠	٣١٦٩٩٧٠٠	١٥٨٤٩٧

الجدول من إعداد الباحث - اعتمادا على بيانات قسم الإنتاج الحيوانى بمديرية الزراعة بالدقهلية

(بيانات غير منشورة) لعام ١٩٨٧

الثروة السمكية :

ويعتبر صيد الأسماك فى الدقهلية من الحرف الواسعة الانتشار لتوفير الاحتياجات الغذائية لسكان بعض المناطق الساحلية ، كما أنها غذاء إضافى لغالبية السكان فى مركزى المنزلة وبلقاس ، وتعمل المراكز الساحلية بالصيد على مستوى تجارى بهدف تصدير غالبية الإنتاج إلى الأسواق المحلية والخارجية ، وتعتبر صيد الأسماك ذات أهمية اقتصادية فى مركزي المنزلة وبلقاس نظرا لانخفاض المتوسط الحيازى فى مركز المنزلة ، وكذا لانخفاض الإنتاج الزراعى فى مركز بلقاس ، كما أن غالبية السكان فى مركز المنزلة ينظرون إلى البحر على أساس أنه مصدر الغذاء الرئيسى بالنسبة لهم ، ولكى تتضح الصورة العامة لمصايد الأسماك فى المنطقة ، يرى الباحث .

٣ - التوزيع الجغرافي للمصايد السمكية فى الدقهلية :

تتمثل مناطق الصيد في المياه العذبة - كبحيرة المنزلة ، وقنوات الرى الكبرى كالترع والمصارف الرئيسية ، هذا إلى جانب بعض الحقول الزراعية (مناطق زراعة الأرز - المزارع السمكية) أيضا تتمثل في منطقة السهل الساحلى المتوسط أمام مركزى بلقاس والمنزلة . ولكى تتضح الصورة لتوزيع المصايد السمكية بالدقهلية ، يرى الباحث دراسة كل منطقة على حدة طبقا لأهميتها والكمية المستخرجة منها كالآتى : -

(أ) بحيرة المنزلة :

يعتبر الصيد فى بحيرة المنزلة من حيث إنتاجه أكثر من نصف الإنتاج السنوى للأسماك من المصايد السمكية بالدقهلية ، وتتعرض بحيرة المنزلة إلى الانكماش التدريجى بسبب عمليات التوسع الأفقى فى مساحة الأرض الزراعية عليها وتعرضها الى عمليات التجفيف المستمرة ، أيضا لعمليات ضبط مياه الفيضان السنوى للنيل وتخزينها خلف السد العالى ، وقد ترتب على ذلك انخفاض كبير فى جملة الإنتاج السمكى منها ، وإن كانت لا تزال تحتل المركز الأول فى استخراج الأسماك بالمنطقة بل مازالت تتصدر البحيرات الشمالية فى إنتاج الأسماك ، وفيما يخص عمليات التجفيف التى شهدتها البحيرة ، فالجدول رقم (٢٦) يوضح تطور هذه المساحة منذ عهد الحملة الفرنسية وحتى الوقت الحالى .

جدول رقم (٢٦)
تطور مساحة بحيرة المنزلة منذ عهد الحملة الفرنسية بمصر وحتى عام ١٩٨٧ م

السنة	تقدير علماء الحملة	١٩٨٩	١٩١٣	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
المساحة بالألف فدان	٤٧٠	٤٩٠	٤١٠	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٢	٣٢١	٩

من بيانات الجدول رقم (٢٥) يتضح لنا أن بحيرة المنزلة قد تأثرت بالانكماش منذ عام ١٩١٣ حيث جفف منها نحو ٧ر٢٠ ٪ من مساحتها في الفترة ما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٦٠ م ، ونحو ٢ر٢٢ ٪ من مساحتها في الفترة ما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٨٧ . ويرجع هذا الانكماش التدريجي إلى استصلاح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية الجنوبية خلف الجسر الواقى بجوار ترعة السلام ، وكذا الأراضى المستصلحة حديثا بين البحر المتوسط والطريق الجديد بين دمياط وبورسعيد شمال الجسر الواقى للبحيرة .

ومن العوامل التى أدت إلى زيادة صيد الأسماك ببحيرة المنزلة ، أن مياهها أكثر خصوبة لتكاثر الأسماك وأن كانت الخصوبة تختلف من جزء لآخر داخل البحيرة ، فقد تكثر الأسماك وتتعدد أنواعها بالقرب من مصبات الترع والمصارف ، كما هو واضح عند مصب كل من مصرف بحر الطويل ، وبحر حادوس ، والبحر الصغير ، وبحر طناح ، وبحر حادوس فى الأجزاء الجنوبية ، بينما فى الساحل الشمالى فهى تتصل بالبحر عبر فتحتى " بوغاز أشتوم الجميل ، بوغاز الديبة " . هذا إلى جانب الجزر الكثيرة المنتشرة فى وسط البحيرة والتى تساهم فى زيادة الثروة السمكية . وتبعا لمراحل التطور والنمو وانتشار الجزر فى البحيرة ، فهى ترجع فى توزيعها وانتشارها لتأثرها بالحركات التكتونية البسيطة التى أدت إلى تشكيل أرضيتها بظاهرات جيمورفولوجية متنوعة ، عملت على تقسيم قاعها إلى أحواض مائية مختلفة ، وقد تمكن العلماء من تمييز أكثر من ثلاثين حوضا مائيا بالبحيرة من أهمها : حوض بحر رشدى ، الديجو ، أتريب ، الديبة ، الزرقا الصغيرة ، الزرقا الكبيرة ، الشرك ، ديامو ، الهدارة كما تنتشر فوق أرضية البحيرة فرشات مختلفة من الرواسب أغلبها رواسب فيضية طينية ، تختلط فى بعض الأجزاء بالرواسب الرملية والرواسب الجيرية ، ولاسيما فى أقصى الجزء

الشمالى منها ، وكثيرا ماتتألف من مفتتات الأحياء البحرية الصدفية - كما تنتشر بعض النباتات البحيرية والمستنقعية على حواف البحيرة حيث تكثر نباتات الغاب والبوص والبردى والحلفا والحامول . هذا إلى جانب ازدهار كائنات الفيتوبلانكتون والمواد الغذائية بمياه البحيرة خلال موسم فيضان النيل والسدة الشتوية فى (فترة ارتفاع منسوب المياه بالبحيرة) . كل هذه العوامل أدت إلى اختلاف معدل إنتاج الفدان من الأسماك داخل البحيرة وفيما يخص الانتاج السنوى من الأسماك بالبحيرة عام ١٩٨٧ م ، فقد بلغ (٣٢٦٤٨) طنا بمعدل إنتاج ١٠٢٫٥ كجم للفدان فى السنة ، وهذه الإنتاجية تمثل نسبة ضئيلة جدا إذا ماقيست بالمصايد العالمية .

ومن أهم الأسماك المنتجة من بحيرة المنزلة حسب بيانات عام ١٩٨٧ م ، كل من: البلطى ، الطوبار ، القرموط ، البورى ، البياض ، الحناش ، الجمبرى ، ويتذبذب الإنتاج السمكى بمياه البحيرة من شهر لآخر ، وان كان يعظم إنتاجها فى الفترة مابين أول سبتمبر وحتى نهاية شهر يناير ، بينما يقل الإنتاج فى الفترة مابين أول مايو وحتى منتصف أغسطس ، ويرجع ذلك لارتفاع درجة الحرارة للمياه السطحية والتى تعمل على موت الكثير من كائنات الفيتوبلانكتون ، أيضا لارتفاع نسبة الملوحة فى المياه خلال هذه الفترة ، نظرا لعدم وجود تساقط وانخفاض كمية التصريف المائى من النيل إلى البحيرة ، علاوة على مايصب فى البحيرة من مياه الصرف الزراعى المحملة بالأملاح بعد غسل الأراضى الزراعية ولاسيما أراضى الأرز

فى مراكز : دكرنس ، منية النصر ، المنزلة - لذا تتأثر مجموعات (عائلات) الأسماك ولاسيما التى لاتتحمل التغير فى نسبة أملاح البحيرة .

ب - الصيد من البحر المتوسط :

ويتمثل الصيد فى طول منطقة الساحل الممتد أمام حدود مركز بلقاس ، وكذا المنطقة الساحلية أمام بحيرة المنزلة بمركز المنزلة ، ويمتد ساحل البحر المتوسط أمام حدود الدقهلية على شكل قوس بسيط تكتنفه بعض السبخات البحيرية والبحيرات الضحلة ، حيث تبلغ متوسط عرض الرفرف القارى (٥٠ كم) وبذلك تبلغ مساحته نحو (٤٠٠٠ كم٢) ويصب النيل فوق قاع المياه الساحلية كل عام كميات كبيرة من الرواسب ، مما يؤدى إلى ضحولة الرفرف القارى وتعرضه لعمليات الهبوط التدريجى البسيط ، ويتميز سطح الرفرف القارى فى هذه المنطقة بالاستواء العام وانحداره البسيط ، الهين تبعا لتغطيته بفرشات كبيرة من طمى النيل ، ويعد هذا الساحل من أهم مراكز الصيد البحرى فى الجمهورية .

نظرا لتوفر المواد الغذائية الممثلة فى الكائنات الحية والفيتوبلاتكتون بالمياه خاصة عند بداية فصل الشتاء ، ومن العوامل التى ساعدت على زيادة صيد الأسماك فى هذه المنطقة ، انتشار بعض المرافئ الجيدة والصالحة لرسو السفن على طول خط الساحل أمام منطقة الدراسة والتى تهتدى إليها مراكب الصيد إذا ما تعرضت للأمواج العالية والعواصف ، من أجل ذلك زادت مراكب الصيد أمام المنطقة (١٦٥) مركب من الدرجة الأولى ، (٣١٦) مركب صغير ، كما بلغ عدد الصيادين فى هذه المنطقة بنحو (٧٨٥) فردا . جدير بالذكر أن الصيد من البحر المتوسط ، يأتى فى المرتبة الثانية بعد بحيرة المنزلة ، كما تعتبر كمية الأسماك المنتجة كبيرة إذا ما قيست بمناطق الصيد الأخرى والواضح أن أعظم مناطق للصيد البحرى فى الجمهورية هى المنطقة الساحلية الممتدة فيما بين دمياط شرقا ورشيد غربا ، أو قاعدة الدلتا والتى منها منطقة الدراسة ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

وفيما يخص أنواع الأسماك المستخرجة من هذه المنطقة فهى تتمثل فى : الجمبرى ، السردين البريون ، الوقار المغازل ، الحارث ، الشرغوش ، الفراخ ، الساخورة ، النازيللى ، سيفوليا ، المرجان الكابوريا ، سمك موسى ، اللوت ، البورى ، الطوبار ، المياس ، السيوف ، الموزة ، الدنيس ومن الأسماك الغضروفية فى مياه البحر المتوسط أمام ساحل الدلتا : المحراثّ والبقر - ومن الناحية الاقتصادية يعتبر السردين والجمبرى من أهم العائلات السمكية استغلالا فى هذه المنطقة كما هو واضح من كمية الإنتاج السنوية . ويعظم إنتاج مثل هذه الأنواع فى فصل الشتاء وتنخفض فى شهر الصيف ، والشكل رقم (   ) يوضح ذلك ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجة حرارة المياه السطحية فى فصل الصيف ، لذا تتجه معظم مجموعات الأسماك إلى أسفل لتسبح فى المياه الأقل حرارة وأكثر اعتدالا .

جـ - الصيد من النيل والترع والمصارف :

يعتبر الصيد من فرع دمياط والترع والمصارف ضئيل فى أراضى المنطقة إذ ما قيست بمصادر الصيد الأخرى والسابق ذكرها ، ويرجع ذلك لاستغلال مجرى فرع دمياط وقنوات الرى الكبرى فى الملاحة النهرية ، مع تنظيم مياه النهر وضبط مائيته ، ولم يساعد ذلك على ازدهار الإنتاج السمكى بهذه القنوات ، وإلى جانب الملاحة النهرية توجد بعض المشاكل التى تعوق تقدم الإنتاج السمكى فى النيل والترع والمصارف ، والتى منها كثرت مناوبات الرى وضبط مياه النهر ، والذى كان من شأنه القضاء على صغار الأسماك وعملية تكاثرها ، كما كان لإلقاء مخلفات المصانع من مواد كيماوية وأخرى سامة فى المياه ، أن نتج عن تلوث المياه وعدم تكوين بيئة صالحة لنمو الأسماك . هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة بالمياه ،

ولا سيما بعد غسل الأرض ، وتصريف المياه عن طريق المصارف التى تصب بدورها فى النهر ، وأخيرا لكثرة المواد الطينية والرملية العالقة بالمياه والتى تؤدى إلى عدم توغل الأشعة الشمسية إلى المياه السفلية مما يؤثر ذلك على عدم القيام بعملية التمثيل الكلورفيلى بسهولة .

وقد تستخدم طرق بدائية فى صيد الأسماك بمجرى دمياط والترع والمصارف ومن أهمها : طريقة الكور ، شباك الرمى أو الطراحات ، غزل الفرات ، غزل الدوار ، شباك الجر ، السنار ، شباك اليد وتسجل أعظم كميات الإنتاج الشهرى للأسماك من المصارف والترع فى أراضى المنطقة ، وذلك خلال الفترة ما بين أواخر سبتمبر وحتى نهاية شهر يناير ، وتزداد فى فترة السدة الشتوية ، والشكل رقم (٢٠٣) يوضح ذلك . وتعتبر المياه العذبة فى أراضى المنطقة مصدر مائى أكثر من كونها مصدر لصيد الأسماك ، ولكن ترجع أهميتها إلى أن بعض الأسماك تلجأ إليها فى مواسم التفريخ كالسالمون الذى يبيض فى المياه العذبة ، وأسماك الثعابين التى تعيش فى مياه بحيرة المنزلة تهاجر سنويا لتضع البيض فى الجزء الشرقى من البحر الكاريبى جنوبى فلوريدا ، ثم تعود إلى بحيرة المنزلة قاطعة أكثر من (١٢٠٠٠) ميل فى رحلتى الذهاب والعودة ، وتقوم هذه الأسماك بهذه الرحلة سنويا وإلى جانب المصايد السابق ذكرها توجد مصادر أخرى لصيد الأسماك والتى من أهمها : المزارع السمكية المنتشرة فى الأجزاء الشمالية من مركزى المنزلة وبلقاس والتى تبلغ جملة مساحتها نحو (٨٧١٠) فدانا تربى بها السلالات ذات النمو السريع كالبورى والطوبار . ويستخدم فيها أحدث الطرق المستخدمة فى الاستزراع السمكى ، وقد تعتمد الأسماك بالمزارع على إضافة الأغذية الصناعية فى غذائها وأحيانا يضاف إليها بعض الأسمدة العضوية وغير العضوية لمساعدتها على زيادة الإكثار وكذا استخدامه كغذاء طبيعى للأسماك . أيضا توجد مصادر أخرى لصيد الأسماك فى أراضى الدقهلية تتمثل فى مناطق السياحات الشمالية بجوار أبو ماضى فى شمال مركز بلقاس ، وخلف الجسر الواقى حول بحيرة المنزلة بمركز المنزلة . هذا إلى جانب تربية الأسماك فى حقول الأرز والتى تساعد على سد جزء كبير من حاجة سكان البلاد التى تكثر بها زراعة الأرز ، وتشجيعا لإكثار وتربية الأسماك فى مزارع الأرز بالمنطقة ، قام المسئولين بصرف الزريعة اللازمة للمزارعين بواقع (٥ كجم) مقابل عشرة جنيهات تسدد فى نهاية الموسم الزراعى للأرز . ومن تتبع إنتاجية حقول الأرز التى استخدمت مزارع للأسماك يتبين تحسن إنتاجها من الأرز ، وقد يعزى ذلك إلى التغيير فى ظروف الإنتاج لصالح الإنتاجية فحركة الأسماك فى المياه قد تساعد على تحسين أحوال تنفس جذور الأرز المغمورة ، كما أن الأسماك تقضى على الريم وهو نبات ورقى ينمو بين جذور الأرز ويقلل من كفاءة الرى ، كما أن الفضلات العضوية التى تخرجها الأسماك قد تكون سمادا لمحصول الأرز .

الإنتاج السمكى بالدقهلية :

تزداد كمية الإنتاج السمكى فى الدقهلية عام بعد الآخر ، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السفن العاملة ، والتقدم التكنولوجى فى عمليات الصيد وعدم صيد الأسماك الصغيرة ، هذا إلى جانب التحسن فى خصوبة مياه المسطحات المستغلة فى الصيد بالدقهلية ، والواضح أن كمية الصيد المنتجة تختلف من منطقة لأخرى ، أيضا من نوع لآخر ، وطبقا لبيانات عام ١٩٨٧ م ، يمكن معرفة الكمية المنتجة من الأسماك موزعة على مناطق الصيد بالدقهلية عام ١٩٨٧ كما يوضحها الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (٢٧)

كمية الأسماك المنتجة بالطن من مصايد الدقهلية عام ١٩٨٧ م

نوع الأسماك	مناطق صيد الأسماك بالطن											
	بحيرة المنزلة		البحر المتوسط		النيل والترع والمصارف		المزارع		مصادر أخرى		الجملة	
	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
البلطى	٢١١٣٥	٧ر٦	–	–	٢٩٩٢	٢ر٤٨	٢	٢ر٠	٣١٥	٤ر٥١	٢٤٤٤٤	٥ر٥٧
البياض والسردين	٢٥٠١	٧ر٧	٦١٦	١ر٣١	٦٤٤	٤ر١٠	–	–	–	–	٣٧٦١	٨ر٨
البورى	٢١٦٧	٦ر٦	٥١٦	٠ر٢٦	١٥	٣ر٠	٧١٥	٠ر٦٥	١٧٦	٧ر٢٨	٣٥٨٩	٤ر٨
القرموط	١٧٦٣	٤ر٥	–	–	١٣٩٥	٥ر٢٢	٥	٤ر٠	١٢	٠ر٢	٣١٧٥	٥ر٧
الطوبار	٧٧١٧	٣ر٥	٤١٨	١ر٢١	٧٦	٢ر١	٣١٢	٣ر٢٨	٨٤	٧ر١٣	٢٦٠٧	١ر٦
الحناش	٩١٩	٨ر٢	١١	٥ر٠	٨٢	٣ر١	٣	٣ر٠	–	–	١٠١٥	٤ر٢
أنواع أخرى	٢٤٤٦	٥ر٧	٤٢٢	٣ر٢١	١٠٠٠	١ر١٦	٦٤	٨ر٥	٢٦	٢ر٤	٣٩٥٨	٣ر٩
الجملة	٣٢٦٤٨	١٠٠	١٩٨٣	١٠٠	٦٢٠٤	١٠٠	١١٠١	١٠٠	٦١٣	١٠٠	٤٢٥٤٩	١٠٠

من بيانات الجدول رقم (٢٧) يتضح لنا أن جملة الإنتاج السنوى للأسماك فى الدقهلية تبلغ نحو ٤٢٥٤٩ طن بنسبة ٨ر٢٢٪ من جملة إنتاج الأسماك بالجمهورية من الأسماك عام ١٩٨٧ م والبالغ جملته نحو (١٨٦٦١٩) طنا . وتعد بحيرة المنزلة من أولى المصايد فى الدقهلية من حيث كمية الإنتاج السنوى للأسماك المستخرجة منها ، فقد بلغة جملة الإنتاج بها نحو (٣٢٦٤٨) طنا بنسبة ٧ر٧٦٪ من جملة الإنتاج الكلى للأسماك بالدقهلية عام ١٩٨٧ م ، وتحتل الدقهلية المركز الثانى بعد محافظة أسوان فى إنتاج الأسماك من المياه العذبة على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٧ م حيث بلغت جملة الإنتاج (٨ر٢٨ ٪) من جملة إنتاج المياه العذبة على مستوى الجمهورية ، تأتى من بحيرة المنزلة ، والترع والمصارف ، ومزارع الأرز ، والمزارع السمكية فى الجزء الشمالى من المنطقة . وتأتى أسماك البلطى فى مقدمة أنواع الأسماك المصادة

من البحيرة ، كما يحتل هذا النوع القمة من حيث كمية الإنتاج على مستوى المنطقة ، إذ تبلغ جملته (٢٤٤٤٤) طنا بنسبة ٥ر٥٧ ٪ من جملة الإنتاج الكلى للأسماك بالدقهلية ، ويأتى البياض والسردين فى المرتبة الثانية من حيث كمية الإنتاج السنوى بالنسبة لبحيرة المنزلة ، إذ تبلغ كمية الإنتاج السنوى منهما نحو ٢٥.١ طنا بنسبة ٧ر٧ ٪ من جملة إنتاج بحيرة المنزلة ، بينما تمثل باقى

جدول رقم (٣٨)

الإنتاج الشهرى للأسماك المصادة بالطن من بحيرة المنزلة والمسطحات المائية الأخرى بالدقهلية عام ١٩٨٧ م

الانتاج الشهرى / مصادر الانتاج	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الجملة
بحيرة المنزلة	٣٩١٨	٢٣٩٥	١٩٩٦	١٨١٥	١٧٢٠	١٧٠١	١٣١١	١٥٠٨	٣٤١٥	٤٠٦٥	٤٢٠٣	٤٦٠١	٣٢٦٤٨
البحر المتوسط	١٩٥	١٤٩	١٢٩	١٢٥	١١٨	١١١	١١٢	١٨١	١٨٩	١٩٩	٢٢٠	٢٤٥	١٩٨٣
النيلى والترع والمصارف	٨١٧	٦١١	٥٠٩	٤١٨	٤٠٦	٣٨٦	٣٧٥	٢٠٢	٣٠١	٤٨٦	٧٩٥	٨٩٨	٦٢٠٤
المزارع	٧٣	٩٣	١٢٦	١٠٣	٩٣	٩٢	٩٢	٩٣	٩٩	٧٢	٧٦	٨٩	١١٠١
مصدر أخرى	٦٥	٥٤	٤٨	٤٦	٤٣	٤١	٣٨	٣٩	٤٥	٥٩	٦٣	٧٢	٦١٣
الجملة	٥٠٦٨	٣٣٠٢	٢٨٠٨	٢٥٠٧	٢٣٨٠	٢٣٣١	١٩٢٨	٢٠٢٣	٤٠٤٩	٤٨٨١	٥٣٦٧	٥٩٠٥	٤٢٥٤٩

الإنتاج فى بحيرة المنزلة خلال شهور فبراير ، مارس ، إبريل . نظرا لانخفاض منسوبها من جهة وانخفاض درجة حرارتها من جهة أخرى ، وعلى ذلك لا تزدهر كائنات الفيتوبلانكتون كثيرا خلال هذه الفترة .

وفيما يخص إنتاج الأسماك من مياه البحر المتوسط بمنطقة الدراسة ، فقد بلغت جملة الإنتاج (١٩٨٣) طنا عام ١٩٨٧ م ، بنسبة ٧ر٤ ٪ من جملة إنتاج الأسماك بالدقهلية ، وبرغم غنى الساحل بالثروة السمكية ، إلا أن الاستغلال ما زال محدودا وكمية الأسماك المستخرجة منه صغيرة ، رغم أن هذا الساحل كان يمثل أهم المناطق

المصدر : بيانات الجمعية التعاونية لتوريد الأسماك بالدقهلية (بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧ م) .

فى صيد الأسماك حتى نهاية عام ١٩٦٤ م ، ولكن بعد تغير ظروف البيئة البحرية أمام شواطئ الدلتا - حيث تم تخزين مياه نهر النيل خلف السد العالى ، وأمام هذا التغير المفاجئ فى ظروف البيئة البحرية هاجرت العائلات السمكية بعيدا عن سواحل الدلتا كالسردين والذى كان ينتج بكميات كبيرة حتى عام ١٩٦٤ م ، ما يقرب من (١٢٧١٤) طنا انخفضت إلى (٥٤٩٣) طنا فى عام ١٩٨٧ م . كان نصيب منطقة الدراسة منها (٦١٦) طنا بنسبة ٢ر١١ ٪ من جملة إنتاج السردين ، وهو بذلك يقل كثيرا عما كانت عليه قبل بناء السد العالى ، وإلى جانب صيد السردين والبياض توجد بعض العائلات السمكية الأخرى وإن كان أهمها : البورى ، الطوبار ، الحناش ، الجمبرى البربيون ، الوقار ، المرجان ، الكابوريا ، اللوت ، الدنيس ، السيوف ، المياس . ومن أهم هذه الأنواع اقتصاديا فى المنطقة هى : السردين ، الجمبرى ، البورى ، الطوبار . وفيما يخص الإنتاج للدقهلية من مصايد البحر المتوسط ، ومن بيانات الجدول رقم (١٠٨) السابق يتضح أن الإنتاج يختلف بين فصول السنة ، إذ يكثر الإنتاج خلال شهور الشتا ويرجع ذلك إلى اعتدال درجة حرارة المياه السطحية التى تعمل على نمو كائنات الفيتوبلانكتون ، إذ تساعد على ازدهارها ، كما تعمل الأمطار الساقطة فى الشتاء وكذا الأمواج على تقليب المياه السطحية وتجديد طبقة الفيتوبلانكتون والتى يعظم وجودها عند نهاية فصل الصيف وبداية فصل الشتاء ، فكلما زادت كميتها بالمياه تكثر اسراب السردين فى المياه الساحلية ، ومن بين أنواع الفيتوبلانكتون أمام الساحل فى المنطقة تلك المعروفة باسم كينو سيرس Cheaetoceros وميلوزيرا Meloseira وكوسكينوديسكوس Coscinodiscus .

وتبلغ جملة الأسماك المستخرجة من مجرى نهر النيل والترع والمصارف ، نحو (٦٢٠٤) طنا عام ١٩٨٧ م ، بنسبة ٦ر١٤ ٪ من جملة الإنتاج بالدقهلية ، ويرجع ارتفاع الكمية المصادة إلى عدة عوامل من أهمها : أن أراضى المنطقة تضم العديد من الترع الرئيسية والكبرى كفرع دمياط والرياح التوفيقى البحر الصغير ، ترعة الشرقاوية ، بحر بلقاس ، ترعة الساحل . هذا إلى جانب العديد من الترع والمصارف الفرعية المتوسطة والصغيرة ، والواضح أن أكبر كميات الإنتاج السمكى من الترع والمصارف تتمثل فى فصل الشتاء ، ولا سيما فى فترة السدة الشتوية ، وإن كانت تستخدم طرق بدائية فى صيد الأسماك من هذه المسطحات ، والتى منها طريقة الكور ، شباك الرمى (الجر) والطراحات ، السنار . ويمثل البلطى والقرموط أهم العائلات السمكية الاقتصادية فى المنطقة ، وتبلغ جملة إنتاجه بنحو (٢٩٩٢) طنا بنسبة ٢ر٤٨ ٪ من جملة الأسماك المصادة عن هذا العام ، أو ما توازى ٧ ٪ من جملة الإنتاج الكلى للأسماك بالدقهلية . بينما وصلت كمية الإنتاج للقراميط نحو

(١٣٩٥) طنا بنسبة ٥ر٢٢ ٪ من جملة الكمية المصادة عام ١٩٨٧ م ، وهى بذلك توازى ٣ر٣ ٪ من جملة الإنتاج الكلى للأسماك بالدقهلية . ومن دراسة نـوع الشباك المستخدمة فى عملية الصيد ببحيرة المنزلة ، تبين أن شباك الجر تمثل نحـو (٥٣ ٪) من جملة الشباك فى بحيرة المنزلة ، كما تمثل شباك الجرافة نحو (٣٩ ٪) ، والسنار (٨ ٪) مـن جملة وسائل الصيد فى بحيرة المنزلة عام ١٩٨٧ م . وإلى جانب مناطق الصيد السابق ذكرها ، توجد مصايد أخرى تتمثل فى المزارع السمكية المنتشرة فى الأجزاء الشمالية بمركزى بلقاس والمنزلة ، حيث توجد أراضى السياحات ، والأراضى الضعيفة بسبب الملوحة الأرضية والقلوية ولإصلاح هذه الأراضى يعمل المزارعين على تقسيمها إلى أحواض سمكية تملأ بالمياه وتزرع بأنواع عديدة من الأسماك لتربيتها ، أيضا لاستصلاح تربة أراضيها عن طريق صرف المياه وتحديدها مما تقلل من نسبة الملوحة بها . تستغل بعد فترة فى الزراعة وتنتشر المزارع السمكية فى مركز المنزلة حول بحيرة المنزلة وإلى الخلف مباشرة من الجسر الواقى حيث تنتشر فى نواحى : الشيخ حمام ، الجمالية وكفورها ، الليسة ، البصراط ، ميت سلسيل ، ميت مرجا سليل المطرية . وتبلغ جملة الأراضى المخصصة للمزارع السمكية بنحو (٦٥٢٠) فدانا ، هذا إلى جانب تربية الأسماك فى مناطق السياحات حول البحيرة . بينما المزارع السمكية المنتشرة فى مركز بلقاس والبالغ مساحتها نحو (٢١٩٠) فدانا ، تنتشر فى الجزء الشمالى من المركز وإلى الجنوب من منطقة سياحات أبو ماضى ، وكذا شمال قلبشوزيان . هذا إلى جانب تربيتها فى مناطق السياحات ببلقاس . وأخيرا تستغل مزارع الأرز فى تربية الأسماك بها ، ويرجع ذلك إلى أن الدقهلية من المحافظات الأولى فى زراعة الأرز (٢٨٩٩١٦) فدانا بنسبة ٤٦ ٪ من إجمالى الزمام الزراعى بالدقهلية عام ١٩٨٧ م ، وقد نجحت المحافظة فى توزيع زريعة الأسماك على المزارعين لتربيتها بحقولهم ، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تطورا كبيرا فى إنتاج الأسماك من الأرز وإن كانت تستهلك كلها محليا وهى بذلك تسد حاجة الكثيرين من الغذاء ، وقد تم تقدير كمية إنتاج الأسماك التى تم تربيتها فى الأرز بنحـو (٤١١) طنـا عـام ١٩٨٧ م وهـى بـذلك تـوازى نحو ١ ٪ من جملة إنتاج الأسماك بالدقهلية وتستغل السياحات فى الصيد وقد تم تقدير إنتاجها بنحو (٢٠٢) طنا وهى بذلك تساهم فى سد حاجة السكان الغذائية ، كما أنها تعمل على زيادة الإنتاج الكلى للأسماك فى المحافظة .

القسم الخامس

الصناعات التحويلية والاستخراجية

أولا - التطور الصناعي بالدقهلية :

عرفت الصناعة في أراضي الدقهلية تطورات كبيرة منذ عهد محمد على ففي عهده زادت المصانع وازدهرت وانتعشت الصناعة ، ولكنها ما لبثت أن انحطت بسرعة في عهد إسماعيل كما تدهورت أكثر في عهد الاحتلال البريطاني ، وظلت على هذا الوضع من التدهور والانحطاط حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، وفيما يلي دراسة المراحل التي مرت بها الصناعة منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحالي ، وبذلك يمكن تقسيمها حسب نموها وتطورها إلى المراحل الأربعة التالية :

١ - المرحلة الأولى: تبدأ من الفترة بين عامي ١٨٠٠ - ١٨٥٠ م ، وبرغم قلة البيانات والمعلومات الإحصائية عن حالة المنطقة الاقتصادية خلال هذه الفترة ، كما أنه لم يكن موجودا في زمامها أي نوع من الصناعات الكبيرة أو الرئيسية الحالية ،

وإنما اقتصرت الأنشطة الصناعية على بعض الصناعات البدائية والتي تعتمد على الخامات المحلية والمهارة اليدوية التي يكتسبها الصناع بالخبرة وتتمثل هذه الصناعات في الصناعة المنزلية والتي كانت تعمل فيها النساء والأطفال والتي كانت تنتشر في تلك الفترة ، ومن أهمها صناعة الفخار وتشكيله ، وصناعة الطوب الأحمر ، والصناعات الخشبية ، وصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة السجاد وبعض الصناعات الجلدية ، وصناعة تمليح الأسماك . وما زالت هذه الصناعات قائمة حتى الآن وتحتفظ بطابعها القديم وتصميمها الجميل ، وإن كانت تتميز بقلة إنتاجها حاليا نظرا لضيق أسواقها ، مع النقص المستمر لاستثمار رؤوس الأموال فيها وكذا عدم تطويرها ، وتنتشر مثل هذه الصناعات بكثرة في الريف عن المدن ، والواضح أن أهم الصناعات الرئيسية في تلك الفترة اقتصرت على بعض مصانع الطوب الأحمر حول فرع دمياط والرياح التوفيقي ، بطول امتدادها في أراضي المنطقة ، وإن كانت هذه المصانع صغيرة من حيث عددها وحجمها إلا أنها كانت تعمل على مد الحركة العمرانية الطوب اللازم للبناء في مدينة المنصورة والمدن الأخرى . وكذا بعض القرى في داخل حدود المنطقة ، وهي بذلك تكون قد ساهمت في النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدتها المنطقة قديما وحديثا .

ويعتبر عام ١٨٢١ م طفرة فى التطور الصناعى داخل حدود المنطقة ، وذلك عندما أنشئ أول مصنع لحلج القطن فى مدينتى ميت غمر والمنصورة ، وبذلك بدأت اللبنة الأولى للصناعة الحديثة فى الدقهلية ، والبداية الحقيقية لقيام الصناعة بها . ومنذ بداية عام ١٨٢١ م وبدأت تظهر بعض المحالج الأهلية الخاصة بالقطن ، والتى أنشأتها بعض العائلات الكبيرة بالجهود الذاتية ، وكانت تتركز فى مدن : دكرنس ، أجا ، طلخا ، السنبلاوين والمنصورة ، وميت غمر بالقرب من فرع دمياط ، وبجوار السكك الحديدية مباشرة ، وقد شجع على إقامة هذه المحالج وفرة محصول القطن ، وانتشار تجارته بالإضافة إلى رخص الأيدى العاملة ووفرتها ، وكذا قرب المنطقة من موانى البحر المتوسط ، وبالرغم من تعدد مقومات التوطن الصناعى والتداخل فيما بينها إلا أن البعض يعتبر عامل الموقع الجغرافى من أهم هذه المقومات حسما . وهذا ما ينطبق على محافظة الدقهلية كما سبق القول الحقيقة أن النجاح الكبير الذى حققته محالج الأقطان الأهلية فى أراضى الدقهلية ، أدت إلى تشجيع الكثيرين من أصحاب رؤوس الأموال بالتوسع فى إقامة عدد (٣) محالج للأقطان فى كل من : مدينة أجا ، والسنبلاوين ، ودكرنس فى الفترة ما بين عامى ١٨٢١ - ١٨٥٠ . وفى خلال هذه الفترة اقتصرت الصناعة فى المنطقة على صناعة الطوب الأحمر وحلج القطن ونسجه ، بالإضافة إلى بعض الصناعات الأولية الأخرى والسابق ذكرها ، والتى تقتصر على عدد ضئيل من المحلات والورش الصناعية الصغيرة ، والتى كانت تتركز بالقرب من قنوات الرى الكبرى كفرع دمياط والرياح التوفيقى ، حيث وسيلة النقل الوحيدة تقريبا فى ذلك الوقت .

٢ - المرحلة الثانية :

وتشغل الفترة بين عامى ١٨٥٠ - ١٩٠٠ م ، وخلال هذه الفترة بدأت الصناعة فى التطور الطبيعى مبتدئة بالصناعات البدائية القديمة مع التوسع فى صناعة حلج الأقطان التى كانت موجودة من قبل ، والواقع أن هذه المرحلة تعتبر فترة ركود صناعى بالمنطقة ، فلا توجد صناعات جديدة ، ولا تطور كبير للقديم منها ، بل اقتصرت الصناعة فى المنطقة على بعض الورش التى كانت موجودة من قبل ، وباستثناء الزيادة الصغيرة التى حدثت فى بعض ورش تمليح الأسماك ، حيث تم بناء خمسة ورش فى مدينتى المطرية والمنزلة كما انتشرت بعض دواليب حلج الأقطان فى كل من مدينة : طلخا ، وشربين ، والسنبلاوين - كما تم إنشاء ثلاثة مضارب للأرز فى كل من مدينة شربين ، المنصورة ، وميت غمر ، هذا إلى جانب بناء (١١) فراكة للأرز . تتوزع على كل المراكز وجدير بالذكر أن كل هذه المنشآت كانت أهلية ، وقام ببنائها أصحاب رؤوس الأموال من الوطنيين والأجانب ، وبذلك نجد أن هذه الفترة تميزت بأن معظم الصناعات الموجودة بها اعتمدت بشكل واضح

على الإنتاج الزراعى والحيوانى المحلى ، وإن كانت فى الغالب معظمها صناعات موسمية ، كما أن رأس المال المستخدم لا يمثل استثمارا صناعيا ضخما ، أيضا لم تستخدم الميكنة الصناعية بشكل كبير ، بل كانت تستخدم الأيدى العاملة غير المدربة ، علاوة على أن معظم الصناعات التى كانت تصنع ، تقع قريبة من مصادر إنتاجها ، ويتضح ذلك فى صناعة تمليح الأسماك بالمنزلة والمطرية ، وصناعة حلج الأقطان وضرب الأرز كل من مراكز الدقهلية .

٣ - المرحلة الثالثة :

وتشغل الفترة بين عامى ١٩٠٠ - ١٩٥٠ م ، وفى هذه الفترة بدأت الصناعة فى منطقة الدراسة بالانتعاش والتطور ، ولاسيما أثناء قيام الحرب العالمية الأولى نظرا لتعذر الاستيراد من الخارج ، مما أدى إلى أنعاش الصناعات المحلية وحمايتها مع التوسع فى أنشاء العديد من الورش ، والمصانع فى كل أرجاء الدقهلية ، ومن العوامل التى ساعدت على ذلك اللجنة التى تم تأليفها فى عام ١٩٩٦ م ، لدراسة موقف التجارة والصناعة المصرية ، وكذا بحث العقبات التى تقف أمام الصناعة ، ومن أهم أنجازات هذه اللجنة أنها فرضت رسوما على السلع المستوردة بمايعادل الضريبة المفروضة على الصناعات الأهلية المماثلة ، كما عملت هذه اللجنة على تيسير وسائل النقل لهذه الصناعات مع تفضلها فى المناقصات الحكومية ، وكذا تعديل التعريفة الجمركية بما يكفل حماية الصناعة المحلية الحديثة ، هذا إلى جانب نشر التعليم الصناعى وتشجيع البحوث وأقامة المعارض وتوفير القروض المالية للمنتجين ، وغير ذلك من وسائل التشجيع ، الا أن هذه اللجنة لم تفلح فى كل قراراتها بسبب الاتفاقيات الدولية والتى لم تسمح بتعديل الرسوم الجمركية بما يتفق ومصلحتها الخاصة ، علاوة على النفوذ الأجنبى فى الهيئات الحكومية ، ومع أنتهاء الحرب العالمية الأولى تدفقت الواردات الأجنبية على البلاد وأغرقت السوق المحلية ، حتى تقضى على الصناعة الناشئة فى المنطقة ، ولم ينقذ هذه الصناعات الا طلعت حرب عندما أنشأ بنك مصر عام ١٩٢٠ م ، لتمويل الاقتصاد الوطنى وتوجية نحو الصناعة ، علاوة على أنه احتضن طائفة من الصناعات التحيولية ونهض بها على أحدث الأسس فتجحت بذلك الصناعات الحديثة وبدأت فى الاتساع والتطور فى كل أنحاء الجمهورية ، وقد شجع ذلك أصحاب رؤوس الاموال المحلية دخولهم واقتحامهم ميدان الصناعة ، ومن العوامل التى ادت الى نجاح الصناعة الحديثة فى المنطقة والجمهورية هو انهاء اخر اتفاقية من الاتفاقيات التى كانت تقيد حرية الدولة الجمركية . والتى انتهت فى فبراير عام ١٩٣٠ م ، وعلى اثر ذلك قام اسماعيل صدقى رئيس لجنة التجارة والصناعات بتعديل التعريفة الجمركية فى ابريل من نفس العام وبذلك استطاع ان يحمى الصناعة المحلية مع عدم ارهاق المستهلك واخذت الصناعة فى التطور والاتساع مرة ثانية .

وبذلك نجد أنه في ظل الاصلاح الجمركي عام ١٩٣٠ م ، تغيرت الحالة الصناعية في المنطقة وظهرت نقطة البداية الحقيقية للنمو الصناعي الحديث ، اذا عملت الحكومة منذ هذا التاريخ علي تشجيع الصناعات المحلية ولاسيما صناعة الغزل والنسيج ذلك بأن قامت الحكومة بمنح كل شركة اعانة قدرها (٢٠) قرشا لكل قنطار من القطن يتم تصنيعه داخل مصانع الشركة ، على ان توقف هذه الاعانه إذا بلغت نسبة الارباح ٥ ٪ من رأس المال . وفى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٣٢ م ، تم انشاء بعض الورش والمصانع الصغيرة نذكر منها : مصنع الطرابيش بالمنصورة كما تم بناء (١٣) مضربا ميكانيكيا للأرز موزعة على كل مراكز المحافظة ، ومصنعين للحلويات احدهما فى المنصورة والآخر فى ميت غمر ونحو (١٦) مخبزا و (٢٣) مطحنا للقمح والحبوب الاخرى ، و (٦٢) فراكة للأرز لتوزع على كل مراكز الدقهلية ، كما تم انشاء مصنع للمياه الغازية بمدينة المنصورة ، وخمسة ورش لتصنيع الأسماك فى المنزلة ، المطرية ، وبلقاس ، ومعملين للألبان ومنتجاتها فى كل من (ميت غمر والمنصورة) تعمل على تغذية كل أجزاء المنطقة[(١)] . هذا الى جانب بعض الصناعات البسيطة Simple Industry الاخرى والمعروفة بالصناعات الحرفية التقليدية والتى ظهرت كنتيجة لتطور الصناعات البدائية ، مع كثرة المواد الخام وعدم القدرة على تصريفها بصورتها الطبيعية نظرا لانخفاض ربحها . وقد كان لوجود مثل هذه الصناعات فى المحافظة أن أدى ذلك الى التوسع فى زيادة الانتاج الزراعى وصيد الأسماك ، فكل الصناعات الحديثة النشأة فى تلك الفترة قامت لمعالجة الفائض من الانتاج الزراعى بكافة انواعه المختلفة فبعد ان كان يود الهيكل الانتاجى ذو القطاع الواحد وهو القطاع الزراعى ، والذى كان يساهم بحوالى اكثر من نصف الدخل القومى للمحافظة (٩ر٦١ ٪) عام ١٩٣٧ م ، وكان يستوعب ما يقرب من (٧٢ ٪) من قوة العمل فى الدقهلية ، فى حين ان القطاع الصناعى لايساهم باكثر من (٦ ٪) من جملة الناتج القومى للمحافظة ، فى الوقت الذى يستوعب فيه ما يقرب من (٩ ٪) من حجم العمالة بالمحافظة عام ١٩٣٧ م .[(٢)] وعلى اثر ذلك لم يمكن امام المسئولين أى سبيل سوى توسيع الانشطة الاخرى غير الزراعية (تنويع الاقتصاد القومى) ولاسيما النشاط الصناعى . ومنذ عام ١٩٣٢ م والمنطقة بدأت تتوسع فى الأنشطة الانتاجية الكبيرة بعيدا عن الزراعة ، وفى ظل ذلك توسعت المصانع وقامت صناعات جديدة لسد هدفين اساسيين هما : تخفيف حدة الاعتماد على نشاط واحد وتنويع الاقتصاد القومى ، وبذلك يتم تخفيف عبء الاختلال التوازنى بين الموارد المادية والبشرية لخلق فرص جديدة لاستيعاب العمالة المستثمرة فى قطاع الصناعة . بينما الهدف الثانى يهدف الى تحقيق حدة عملية التنويع على الواردات ومن ثم ميزان

أماكن التركز الصناعي في محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



المدفوعات ومن العوامل التى ساعدة على النمو الصناعى خلال هذه الفترة قيام الحرب العالمية الثانية ، والتى أعطت دفعة قوية للصناعات المحلية فى الدولة ، وذلك لمنع الاستيراد وصعوبة التجارة الخارجية ، وبذلك وجدت الصناعات المحلية فرص كبيرة فى الاسواق الداخلية حتى اتسعت وانتشرت ، مما أدى ذلك الى قيام صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، حتى وصل معدل تشغيل الطاقة الصناعية القائمة الى اقصى معدل ممكن . ونظرا لوجود قوات الحلفاء المرابطة واحتياجاتهم ، أن زاد الطلب على الصناعات المحلية ، مما أعطى دفعة قوية للصناعات المصرية ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية اكتملت الصناعة المحليــة فى المنطقة وعملـــت على تحقيق نسبــة كبيرة من اشباع السوق الداخلية بالعديد مــن السلع المصنعة ، من أجل ذلك بدأت المحافظة فى بناء العديد من الشركات والمصانع ، والتى من اهمها مصنع السماد بطلخا والذى تم تأسيسه عام ١٩٤٦ م ، ويتبع حاليا شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية ، حيث تم تأسيسه برأس مال قدره ٤ ملايين جنيه . هذا إلى جانب الاتفاقات التى أبرمها طلعت حرب مع الشركات البريطانية لإقامة بعض الشركات الخاصة لصناعة الغزل والنسيج الرفيع برأس مال مشترك ، كان من نصيب الدقهلية مصنعين أحدهما فى مدينة المنصورة والآخر فى ميت غمر ، يعملان على القطن المصرى ، ويتم توزيع حصيلة المبيعات .

٤ - المرحلة الرابعة :

وتشغل الفترة بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٨٧ م ، وشهدت هذه المرحلة فى بدايتها الأولى زيادة كبيرة فى عدد المنشآت الصناعية كبير الحجم ، إذ تم استكمال مصنع الأسمدة بطلخا ، كما تم التوسع فى مصنعى الغزل والنسيج فى كل من مدينتى المنصورة وميت غمر ، ونظرا لزيادة الطلب على الصناعات الغذائية بكثرة خلال هذه المرحلة ، أقيمت بعض المصانع الفردية لتجفيف وتعليب بعض أصناف الخضر والفاكهة ، والواضح أنه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ م ، تباطأت الصناعات المحلية نتيجة لتغير الظروف السياسية للدولة ، فى الوقت نفسه اهتمت الثورة بتطوير الصناعة وتنميتها وانعاشها لزيادة الإنتاج القومى ويظهر ذلك بوضوح فى خطط التنمية الاقتصادية التى وضعت محل البحث [١] . ففى الفقرة بين عامى ١٩٥٢-١٩٥٥ شهدت تباطؤ كبير فى حركة التوسع الصناعى بالدقهلية وذلك لعدة أسباب منها : الانكماش فى الطلب المحلى وتردد القطاع الخاص فى الاستثمارات الصناعية نتيجة لتغير الظروف السياسية للدولة ، وما صاحبها من ظروف اتسمت بعدم اليقين والثبات . إلا أنه ومنذ عام ١٩٥٦ م ، وبدأت الصناعة فى مسار توسعى جديد ليس فقط القطاع الصناعى بصورة خاصة ولكن لحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة ، والحقيقة أن الفترة مابين عامى ١٩٥٦ - ١٩٦٦ م تعتبر

بحق فترة الانطلاق بالنسبة للصناعة المصرية عامة ، فقد شهدت هذه الفترة أعلى معدلات فى نمو الدخل الصناعى ، وأعلى معدلات للاستثمارات الصناعية كما شهدت تدخلا واضحا للدولة فى الحياة الاقتصادية - اذ يتمثل ذلك فى الخطة الصناعية الأولى (١٩٥٧ - ١٩٦٠ م) والتى أدمجت الكثير من مشروعاتها فى الخطة الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥ م) والذى لعبت فيه الاستثمارات العامة (استثمارات القطاع العام) الدور الرئيسى على الرغم من العقبات والصعوبات التى واجهت البلاد خلال تلك الفترة والتى منها : زيادة السكان السريعة ، حرب عام ١٩٥٦ م ، وما أعقبها من حرب اليمن وضعف محصول القطن فى الموسمين ١٩٦١ و ١٩٦٢ م . هذا إلى جانب حركات التأمين لبعض الشركات والمنشآت الصناعية إلا أن الجهود التى بذلت حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى قد حققت نتائج كبيرة عملت على نمو الاقتصاد المصرى بصفة عامة . وليس أدل على ذلك من أن القطاع العام الصناعى فى سنة ١٩٦٦ م ، كان مسئولا عن ٩٠ ٪ من جملة الناتج الصناعى المتولد فى الوحدات الإنتاجية العاملة بأكثر من عشرة عمال . بينما الفترة من عام ١٩٦٧ م ، وحتى نهاية عام ١٩٧٤ م ، شهدت نقطة تحول جديدة فى عملية التصنيع ، حيث بدأت تظهر مشكلة ندرة الموارد للنقد الأجنبى بصورة واضحة مع توجيه النسبة الكبرى من الموارد إلى الإنفاق الحربى ، مما أثر ذلك على حجم الموارد المتاحة لبناء الطاقة الإنتاجية الصناعية ، وعلى أثر ذلك تباطأت معدلات الاستثمار فى الصناعة ، كما أثرت على استيراد مستلزمات الإنتاج ، مما أدى ذلك الى ظهور الطاقة العاطلة فى الكثير من الصناعات ، وهكذا ظلت الصناعة فى تراخ تام حتى بدأت فى التغيير مرة أخرى فى عام ١٩٧٥ م ، حيث بدأت تدخل المنطقة فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وظلت بعد ذلك تتقدم الصناعة وتنمو حتى وصلت إلى ماهى عليه الآن . ومنذ عام ١٩٧٥ م والمحافظة فى تقدم مستمر فى مجالات الصناعات التحويلية بها ، حتى أصبحت تضم داخل اراضيها العديد من الورش الصناعية ، والمصانع الانتاجية ، والتى بلغت جملتها طبقا لبيانات الغرفة عام ١٩٨٧ م نحو (٦٦٥٩) منشأة صناعية منها نحو (٨٧٧) منشأة صناعية صغيرة بنسبة ١٣٫٢ ٪ من جملة المنشآت الصناعية تتوزع على كافة أجزاء المنطقة ، كما توجد نحو (٣٧١٨) منشأة صناعية متوسطة بنسبة ٥٥٫٨ ٪ من جملة المنشآت الصناعية ، وأخيرا توجد (٢٠٦٤) منشأة صناعية كبيرة بنسبة ٣١ ٪ من جملة المنشآت الصناعية ، يتركز معظمها داخل المدن بالمحافظة .

ثانيا : التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية :

يتضح من الجدول رقم (٢٩) أن مركز المنصورة يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية بالدقهلية ، يليه مركز ميت غمر ثم مركز طلخا - وهذا يتفق والواقع حيث تتوطن الصناعة فيهما كما سيتضح بعد ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب

منها : السوق الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة فى عدد السكان وكثافتهم العالية ، مع وفرة المادة الخام ووفرة الأيدى العاملة المدربة والرخيصة ، هذا إلى جانب باقى مقومات الصناعة الأخرى ، جدير بالذكر أن مدينة المنصورة قاعدة المحافظة ، يتركز بها العديد من الهيئات والإدارات التى تعمل على تسهيل إقامة المصانع والورش بها ساعد على ذلك توفير مصادر الطاقة الحرارية ، سواء كان ذلك عن طريق مشروع محطات طلخا الحرارية - أو عن طريق حقل غاز أبو ماضى ، مما كان لهما أكبر الأثر على توطن العديد من الصناعات فى مدينتى طلخا والمنصورة ، بينما تطرف مركز ميت غمر وموقعه الهامشى بالنسبة للمحافظة أدى الى تركز العديد من المنشآت الصناعية به ، بينما ترتفع عدد المنشآت فى مركز المنزلة الى ضعف إنتاجية أراضيه الزراعية ، مما أدى إلى تحول معظم السكان للعمل فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى بعيدا عن الزراعة والاتجاه للعمل فى المجالات الصناعية المتعددة والمتنوعة ، ولما كان المركز يعتمد فى نشاطه على صيد الأسماك واستخراج الملح وتعبئته ، فقد شجع .

جدول رقم (٣٩)

المنشآت الصناعية بالدقهلية عام ١٩٨٧ م

المركز	عدد المنشآت الصناعية لعام ١٩٨٧ *								
	عدد المنشآت الموجودة فى المدن				عدد المنشآت الموجودة فى القرى				
	عدد الورش الصغيرة	عدد الورش الكبيرة	عدد المصانع	جملة المنشآت الصناعية	عدد الورش الصغيرة	عدد الورش الكبيرة	عدد المصانع	جملة المنشآت الصناعية	إجمالى عدد المنشآت الصناعية
المنصورة	٦٩	٦٧٠	٣٧٩	١١١٨	١١٢	٢٦٢	١٦٥	٥٣٩	١٦٥٧
ميت غمر	٨٢	٣٥٦	٢١٦	٦٥٤	٨٦	٢١٤	١٣٣	٤٤٣	١٠٨٧
طلخا	٨٩	١٦٩	١٤٠	٣٩٨	٢٢٩	٢٤٧	٦٥	٥٤١	٩٣٩
المنزلة	١٦	٢٣٦	١٤٢	٣٩٤	١٥	١٣١	٨٥	٢٣١	٦٢٥
السنبلاوين	١٣	١٥٥	٩٥	٢٦٣	١٩	١٧٩	٧٥	٢٧٣	٥٣٦
دكرنس	١٥	١٤٧	٧٥	٢٣٧	١٧	١٥٨	٥٢	٢٢٧	٤٦٤
أجـا	١٤	٥٥	٣٥	١٠٤	٢٦	١٣٦	١١٦	٢٧٨	٣٧٢
منية النصر	١٦	٥٥	٣٥	١٠٦	١٦	١٧٢	٤٦	٢٣٤	٣٤٠
بلقاس	١٨	٩٩	٦٥	١٨٢	٧	٨٧	٥٠	١٤٤	٣٢٦
شربين	١١	١٠٦	٥٠	١٦٧	٧	٨٤	٤٥	١٣٦	٣٠٣
المحافظة	٣٤٣	٢٠٤٨	١٢٣٢	٣٦٢٣	٥٣٤	١٦٧٠	٨٣٢	٣٠٣٦	٦٦٥٩

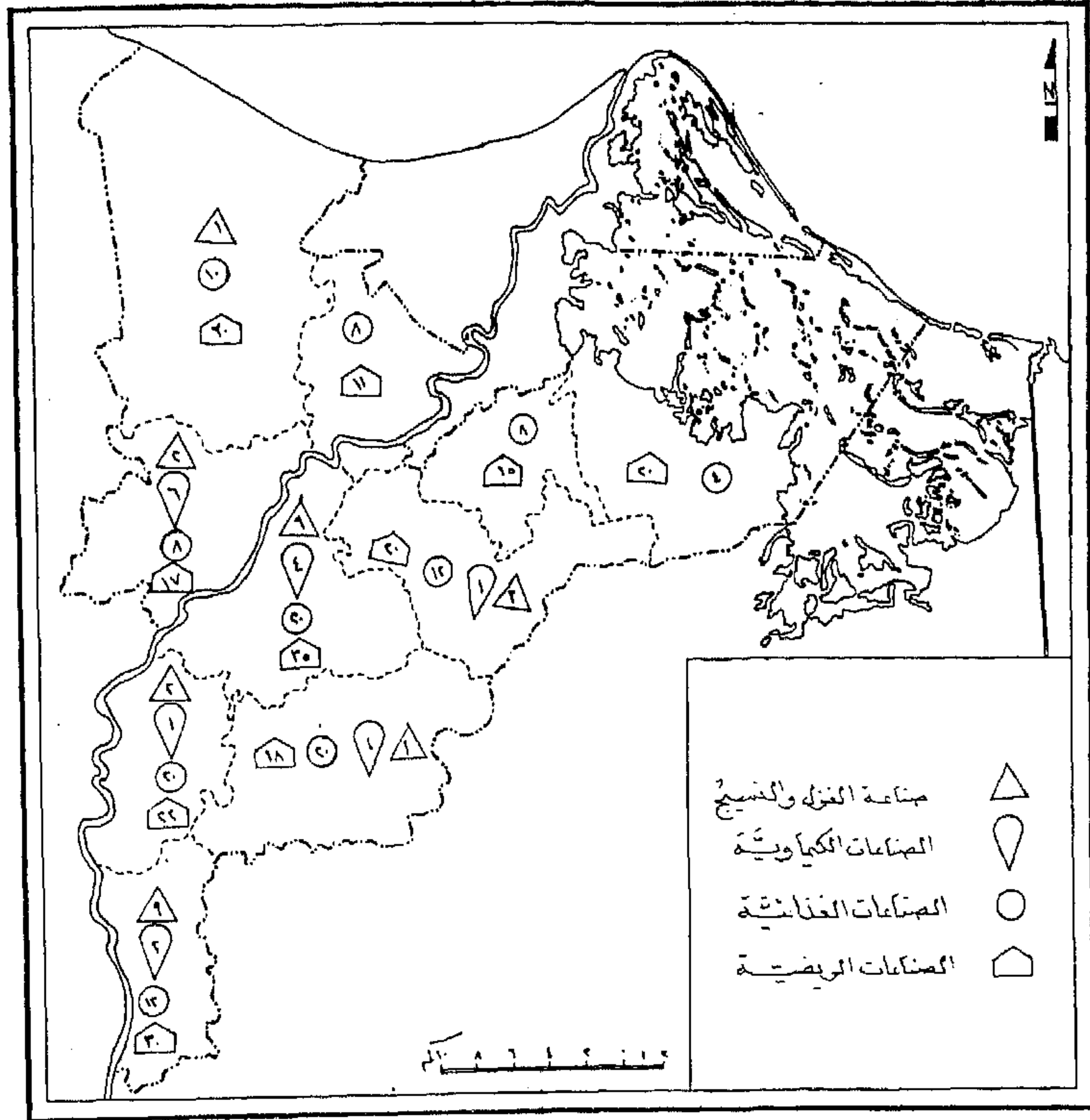
المصدر : البيانات مأخوذة عن الغرفة التجارية ، والخريطة الاقتصادية لمحافظة الدقهلية ، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧ م

ذلك السكان على العمل فى ورش تصنيع المراكب والسفن والحبال وغيرها من مستلزمات الصيد ، هذا الى باقى الصناعات الأخرى ، بينما تنخفض المنشآت الصناعية فى كل من أجا والسنبلاوين لكونهما أساسا من المراكز الزراعية التى تعتمد على الحرفة الزراعية كأساس للنشاط الاقتصادى بهما بعيدا عن الصناعة ، وإن كانت تمارس فيهما الصناعة كحرفة ثانوية لم تتطور بعد ، نفس الوضع بالنسبة لباقى المراكز فى أراضى المنطقة . وأما عن أهم الصناعات وتوزيعها فى الدقهلية عام ١٩٨٧ ، يتضح أن الصناعات الخشبية والجلدية والبالغ جملة منشآتها (١٣٨٩) منشأة (ورشة ومصنع) بنسبة (٩ر ٢٠ ٪) من جملة المنشآت الصناعية وهى بذلك تحتل المركز الأول بين الصناعات الموجودة فى المحافظة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها : توفر المادة الخام بكثرة فى أراضى المنطقة ، ولا سيما الخامات الزراعية علاوة على قرب محافظة الدقهلية من محافظة دمياط ذات الشهرة الكبيرة فى صناعة الأخشاب منذ القدم ، حيث الميناء التجارى القديم الذى كان يستورد عن طريقه الأخشاب ، والتى يتم تصنيع جزء كبير منها بالمدينة ، أيضا كان لاتساع الزمام الزراعى بالدقهلية (١١ ٪) من جملة الزمام الزراعى بالجمهورية أن توفرت ثروة حيوانية كبيرة ذات إعداد وفيرة ، ادت إلى توفير المادة الخام اللازمة للورش والمصانع الخاصة بتصنيع الجلود بالمنطقة ، مما أدى إلى زيادة عددها وانتشارها فى كل أجزاء المنطقة ، وتأتى صناعة مواد البناء فى المرتبة الثانية بعد صناعة كل من الأخشاب والجلود ، ويرجع ذلك إلى حركة البناء الكبيرة التى تشهدها المنطقة ، حيث تسود بها مظاهر التحضر سواء كان ذلك فى الريف أو المدن ، ومما ساعد على ذلك وجود كل من فرع دمياط والرياح التوفيقى فى أراضى المنطقة ، مما أدى ذلك إلى توفير المادة الخام اللازمة لصناعة الطوب الأحمر منذ زمن بعيد ، وبذلك ساهمت هذه الصناعة فى مواكبة حركة التقدم والتحضر فى جميع أجزاء المنطقة والمناطق المجاورة ، من أجل ذلك توسعت المصانع وانتشرت الورش الخاصة بتصنيع البلاط والطوب الطفلى والأدوات المعمارية . والواضح أن مثل هذه المصانع والورش لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإنشائها أو تشغيلها . بينما صناعة المعدن والقوى

---

* **تم تصنيف المنشآت الصناعية بالدقهلية طبقاً لحجم العمالة بها :** فالورش الصغيرة وهى التى يعمل بها أقل من (١٥) عامل ، بينما الكبيرة والتى يتراوح بها عدد العمال بين (١٥- ٥٠) عامل ، وأكثر من ذلك تم تصنيفها على أساس مصنع ، وهذا التصنيف كما هو موجود بديوان عام المحافظة بالدقهلية والغرفة التجارية بالدقهلية

أهم الصناعات المنتجة بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



فهى تحتل المرتبة الثالثة على مستوى المنطقة ، ويرجع ذلك إلى زيادة ورش ومصانع الدرفلة لتصنيع المطروقات النحاسية والألومنيوم والصاج ، ولا سيما الموجود منها فى مدينة ميت غمر (٣٨٣) ورشة بالمدينة عام ١٩٨٧ م . وتأتى الصناعات الغذائية بكافة أنواعها فى المرتبة الرابعة ، ويرجع عدم احتلالها للمراتب الأولى بين المنشآت الصناعية الأخرى بالمنطقة ، إلى أن الطابع الغالب على مراكز الدقهلية هو الطابع الريفى وفى ذلك يعمل السكان الريفيون وهم الغالبية العظمى (٦٤ ٪) على توفير كافة احتياجتهم الغذائية من منتجاتهم الحقلية وبطريقتهم الخاصة ، وقد تنبهت محافظة الدقهلية أخيرا لأهمية الصناعات الغذائية بها نظرا لتوفر المادة الخام بكثرة فيها ، فأنشأت مصنع بمدينة أجا لحفظ الخضر وعصائر الفاكهة ، ويتبع شركة النيل للصناعات الغذائية ، وقد تم إنشاء هذا المصنع عام ١٩٨٠ م برأس مال (٥ر١٤) مليون جنيه وبدء انتاجه فى عام ١٩٨٤ م وهو بذلك يغذى المنطقة والمناطق المجاورة بانتاجه ، وأخيرا الكيماويات وصناعة الغزل والنسيج ، ويرجع انخفاض عدد منشآتها فى المحافظة إلى أنها من الصناعات التى تحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة ومساحات كبيرة من الأراضى لإقامة المصانع عليها ، بعكس الصناعات الاخرى الموجودة بالمنطقة والتى تتمثل غالبيتها فى صورة ورش صناعية صغيرة أو متوسطة .

ثالثا - المنشآت الصناعية فى المنطقة :

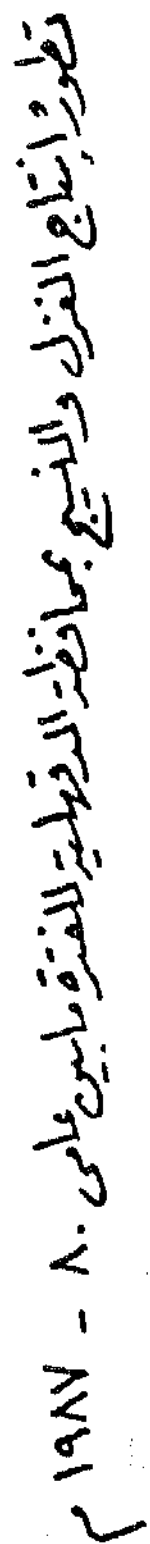
تعتبر دراسة المنشآت الصناعية فى الدقهلية من أهم المقومات التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة التوطن الصناعى ، فهى تلقى الضوء على كيفية قيامها وتطورها ، أيضا فى كيفية الحصول على المواد الخام وتصنيعها ومدى ارتباطها بالسوق وتوزيع انتاجها ، وعلى ذلك يمكن تصنيف المنشآت الصناعية فى أراضى المنطقة طبقا لعدد العمال ونسبة العائد الاقتصادى منها كالآتى : -

اولا - المنشآت الصناعية كبيرة الحجم :

وتشمل الشركات الصناعية التى يتراوح حجم العمالة بها أكثر من (١٠٠٠) عامل ، ويمثلها فى الدقهلية « شركة دقهلتكس » ، وشركة النصر للاسمدة الكيماوية ، وفيما يلى دراسة لكل منهما على حدة

١ - شركة الدقهلية للغزل والنسيج (دقهلتكس) :

أنشىء أول مصنع للغزل فى مدينة المنصورة عام ١٨٢٢ م ويعتبر أول مصنع يقام خارج مدينة القاهرة . وظل يعمل هذا المصنع حتى تأسست شركة النصر للغزل


تطور انتاج الغزل والنسيج بمحافظة الدقهلية في الفترة ما بين عامي ٨٠ - ١٩٨٧ م
الأقمشة
الغزل
خيوط الحياكة
الإنتاج بالألف طن
صفر
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠
١١٠
السنوات
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧

والنسيج عام ١٩٥٨ م ، حيث كانت تشرف الشركة على مصنع الغزل والنسيج فى مدينة ميت غمر ، كما كانت تشرف على مصنع زفتى (غربية) ، حيث تأسس مصنع ميت غمر فى عام ١٩٥٨ م بمساهمة وطنية شاركت الاهالى بنحو (٩٨٥) الف جنيه ، وشاركت الحكومة بمبلغ (٨٠٠) ألف جنيه . وفى عام ١٩٦٣ أسند تنفيذ وتوسيع مصنع غزل المنصورة إلى شركة النصر للغزل والنسيج بدمياط ، على أن يتم تمويله من الهيئة العامة للتصنيع ، وفى ١ / ١ / ١٩٧٤ أدمجت شركة ميت غمر وزفتى فى شركة دمياط ، الا أنه فى ١٠ / ١٠ / ١٩٧٢ تم فصل مصنع نسيج زفتى عن شركة دمياط وألحق بشركة الدلتا للغزل بطنطا . أخذت الشركة بعد ذلك فى التطور حتى أصبحت لها فرعان أساسيان هما فرع المنصورة ، وفرع ميت غمر - إلى جانب ملحقاتهما .

وفيما يخص شركة الدقهلية للغزل والنسيج من حيث الانتاج بها ، فتمثل المغازل والأنوال الوحدات الانتاجية للشركة ، والتى يتوقف على اعدادها وكفايتها كمية الانتاج من الغزل والنسيج فقد بلغت جملة الشركة من المغازل (١٨٥) ألف مردن غزل تنتج (١٥٥٠٠) طن غزل بقيمة ٩٣ مليون جنيها طبقا لموسم عام ١٩٨٦ م . وتعتمد الشركة فى غزلها على القطن المزروع فى أراضى الدقهلية ، كما تعتمد أيضا على بعض الالياف الصناعية الأخرى كما سيتضح بعد وتنتج الشركة الأقمشة القطنية والمخلوطة بالالياف الصناعية ، بالاضافة إلى خيوط الحياكة وغزل الصيد ، فمن الملاحظ أن أعداد المغازل والأنوال فى مصانع الشركة تزداد عام بعد الآخر ، فبعد أن كانت (٣٣٦٠٠) مغزل و (٩١٢) نول عام ١٩٦٠ م ، ارتفعت إلى (١٦٠) ألف مغزل ونحو (١١٢٠) نول عام ١٩٨٢ م ، ثم ارتفعت إلى (١٨٠) ألف مغزل ونحو (٣) الآف نول فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ م وترجع هذه الزيادة إلى التوسع المستمر فى انشاء الوحدات الصناعية الجديدة والممشطة . هذا الى جانب نسيج التريكو ، وتقوم الشركة حاليا بسد حاجة الاستهلاك المحلى وتصدير جزء من انتاجها الى كل من : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، فرنسا ، المانيا ، الشرقية والغربية ، الدنمارك ، ايرلندا ، إيطاليا ، بلجيكا ، نيجريا ، المغرب ، العراق ، بولندا ، قبرص . وتعتبر دول السوق الأوربية المشتركة من اكبر الدول المستوردة من مصانع المنطقة ، ولاسيما الخيوط المتوسطة حتى نمرة (٢٣) ، فقد بلغت نسبة المصدر اليها من جملة التصدير للمصانع بالمنطقة نحو ٣٣ ٪ ، كما تبلغ نسبة الخيوط الى السوق الاوربية المشتركة من نمرة ٢٤ - ٤٧ نحو ١٩ ٪ من جملة الانتاج المصدر . فقد تم تصدير (٩٠٤٥) طنا من الغزل ، (٣٦٨٠) طنا من خيوط الحياكة وغزل الصيد ، هذا الى جانب تصدير (٤٣٢١٢) ، الف متر من الأقمشة خلال موسم عام ٨٦/ ١٩٨٧ م .

جدول رقم (٣٠)

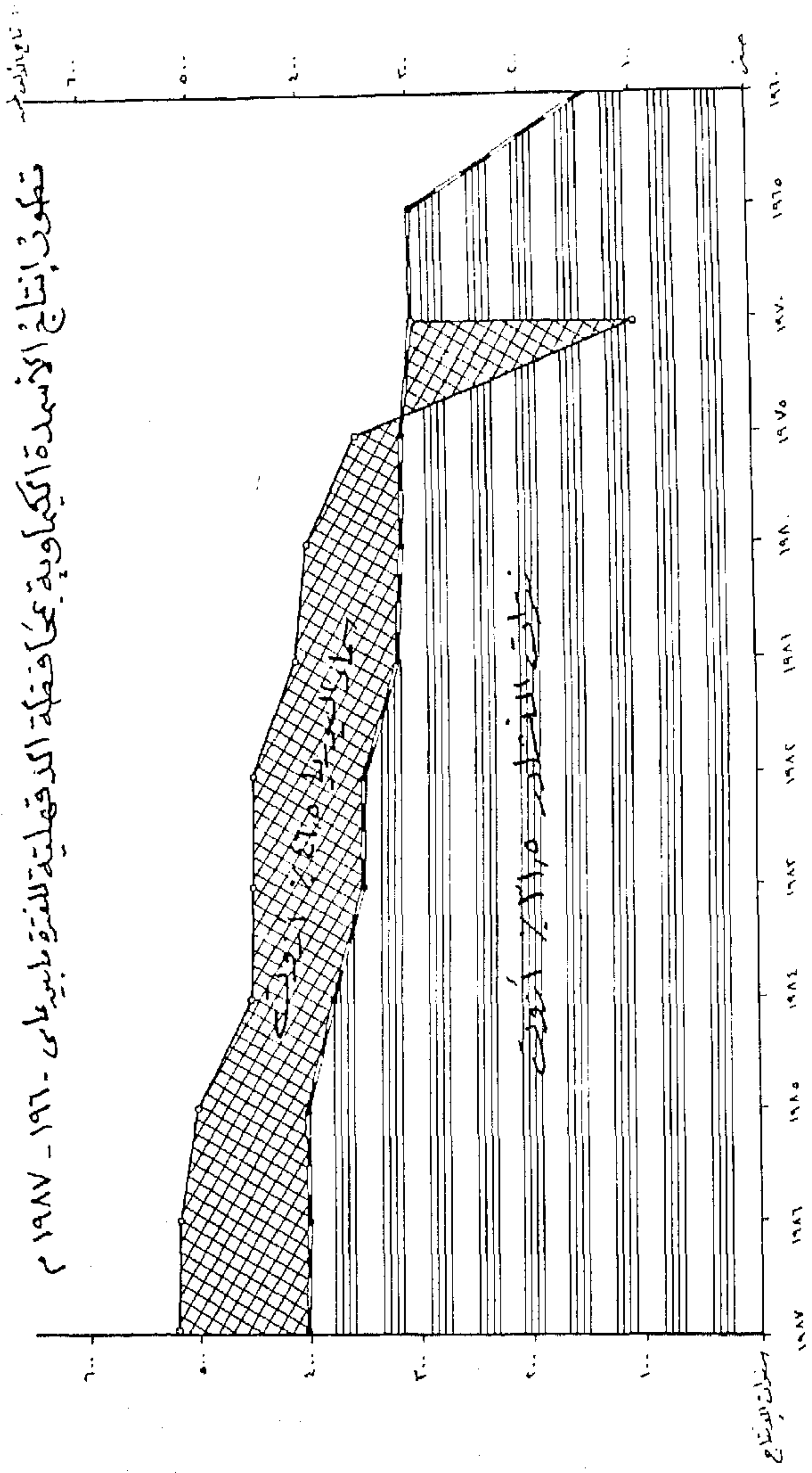
تطور انتاج الغزل والنسيج بالدقهلية فى الفترة مابين عامي ١٩٨٠ – ١٩٨٧ م

السنة	كمية الانتاج			قيمة الانتاج بالالف جنيه
	الغزل بالطن	الاقمشة بالالف متر	خيوط حياكه – غزل صيد –بالطن	
١٩٨٠	١٠٨٨٠	٧١٠٤٠	١٠٢٤٠	٢٩٨١٦
١٩٨١	١٠٩٩٥	٧٣٩١٨	١٠٤١٥	٢٩٩٨٥
١٩٨٢	١١٤١٨	٧٦٢١٢	١١٠٥٥	٣٠٧٨٠
١٩٨٣	١٢٠١١	٧٧٠٣٣	١١١٨٩	٣٣٢١٨
١٩٨٤	١٣٤١٣	٨١٢٠١	١١٦٣٩	٣٣٩٨٠
١٩٨٥	١٣٧٣٧	٨٩٦٩٩	١٢٩٣٠	٣٥٩٥٨
١٩٨٦	١٤٧١١	٩٠٧١٨	١٤٣١١	٤٥٠٥١
١٩٨٧	١٥٥٠٠	١٠٠٦٠٨	١٥٠٠٠	٤٩٨١٩

المصدر : بيانات ملفات الإدارة المالية والميكانيكية لشركة الدقهلية للغزل والنسيج الرفيع ، بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة ، الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٨٧.

يتبين من بيانات الجدول السابق مدى الزيادة المستمرة لإنتاج الشركة وتنوعة ، فبعد أن كان يبلغ نحو (١٠٨٨٠) طنا من الغزل ، (٧١٠٤٠) ألف متر من الأقمشة (١٠٢٤٠)

والواضح أنه أمام التوسع فى صناعة النسيج بالدقهلية ، أن توسعت الشركة فى افتتاح وحدتى تفصيل للملابس الجاهزة بأجا ودكرنس ، هذا الى جانب وحدة نسيج وتفصيل تريكو بالمنصورة ، فقد خصص مصنع أجا للملابس الجاهزة فى انتاج (٢٢٥٠) ألف قطعة من الملابس الرجالى الجاهزة فى العام ، بينما وحدة تفصيل التريكوبالمنصورة قد تخصصت فى انتاج التريكو بكافة أنواعه ، وتبلغ طاقتها السنوية من الإنتاج نحو (١٨) مليون قطعة تستهلك منتجاتها محليا ، وقد ظهرت أولى مراحل انتاجها فى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ م ، حيث تم انتاج (١٢٤١٦) ألف قطعة ، وسعيا وراء المزيد من التطور والإنتاج للشركة ، أنشأت مركز لتدريب العاملين والفنيين والمهنيين بها .


تطور إنتاج الأسمدة الكيماوية بمحافظة الدقهلية للفترة ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٨٧ م
١٩٦٠
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٠٠
٢٠٠
٣٠٠
٤٠٠
٥٠٠
٦٠٠

٢ - شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية :

وضع حجر أساس أول مصنع لها فى مدينة طلخا فى عام ١٩٤٦ م برأس مال قدره (٤) مليون جنيه ويتبع شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس ، وفى عام ١٩٦٨ أنشىء مصنع آخر بجوار الأول برأس مال قدره (١٤٥) مليون جنيه ، وذلك بعد تهجير مصانع السويس عقب حرب عام ١٩٦٧ م وتبلغ المساحة التى أقيمت عليها مصانع الشركة وملحقاتها حوالى (٢٦٩) فدانا ، منها (١٦٢) فدانا للمصانع ، (١٠٧) فدانا للمدينة السكنية وباقى المنشآت وذلك عام ١٩٨٧ م .

وتقع كلها داخل زمام مدينة طلخا ، وفى أقصى الجنوب الشرقى من المدينة على الجانب الايسر لفرع دمياط ، ومنذ النشأة وحتى عام ١٩٦٧ م والمركز الرئيسى للشركة موجود بالسويس ، ولكن فى حرب عام ١٩٦٧ م وما تبعها من حرب الاستنزاف وتعرض مدينة السويس ، ومقر الشركة بمصانعها للقذف الجوى والتدمير من قبل اسرائيل ، وبذلك أصبحت مصانع سماد السويس فى خط المواجهة الأول وتعرضها للقذف المستمر ، مما جعلها تتوقف عن العمل والانتاج ، مما اضطر المسؤولين بالشركة إلى تهجير المصنع وتركيبه بجوار مصنع طلخا فى عام ١٩٦٩ م ، ومنذ تركيبه والانتاج أصبح متنوع ، فقد تخصص المصنع القديم بطلخا فى إنتاج نترات النشادر (سماد نترات الجير ٣١٫٥ ٪ أزوت) ، بينما المصنع الجديد فقد تخصص فى إنتاج (سماد اليوريا ٤٦٫٥ ٪ أزوت) ، وقد تبع نقل المصنع من السويس إلى طلخا ، أن انتقل المقر الرئيسى للشركة لمدينة طلخا ، وظل بها حتى عام ١٩٧٩ م ، حيث انتقل مرة ثانية إلى مدينة السويس وذلك بعد مبادرة السلام المصرية الاسرائيلية وإعادة تشغيل مصانع السماد بالسويس ، دون المساس بالمصنع الذى تم تركيبه فى مدينة طلخا ، وبذلك اكتسبت المحافظة مصنعا جديدا للسماد بها . ومنذ أغسطس عام ١٩٧٥ م وتعمل مصانع شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بطلخا على الغاز الطبيعى من آبار حقل أبو ماضى ، على بعد (٣٤ كم) من مدينة طلخا ، وتستهلك مصانع الشركة نحو (٢٫٠١) مليون متر مكعب غاز يوميا . علاوة على ما تملكه الشركة من محطتين لتوليد التيار الكهربائى ، تقدر طاقتهما اليومية (٢٧٥) ألف كيلوات / ساعة ، ولم يتم تشغيلهم حاليا لاعتماد المصنعين على الغاز الطبيعى من حقل أبو ماضى بمركز بلقاس ، كما تمتلك الشركة خط رئيسى للتيار الكهربائى من محطة كهرباء طلخا الغازية ويستخدم فى إنارة المدينة السكنية ومبانى الإدارة والورش والمخازن والجراجات ، كما تحصل الشركة على المياه اللازمة لها بواسطة أربعة خطوط من مواسير المياه من فرع دمياط ، وتمتلك أيضا خط مرشحات لتبريد المياه بمصنع نترات النشادر ،

وثلاث غلايات لتوليد البخار بمصنع سماد اليوريا ، ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحى تخدم المصنعين والمدينة السكنية .

وفيما يخص الطاقة الانتاجية وتطور الانتاج بالشركة ، فقد بلغت الطاقة الانتاجية للمصانع بالدقهلية فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ م ما يقرب من (٩٢٠) ألف طن ، ينتج منها مصنع نترات النشادر ٥ر٣١ ٪ أزوت ما جملته (٤٠٠) ألف طن سنويا ، بينما مصنع سماد اليوريا ٥ر٤٦ ٪ أزوت ، ينتج (٥٢٠) ألف طن . ويتم تسويق هذه الكمية بأجمعها لحساب بنوك التسليف الزراعى بالمحافظة وخارجها ، إذ يغطى إنتاج المصنعين احتياجات المنطقة ويفيض .

جدول رقم (٣١)

تطور إنتاج الاسمدة الكيماوية بالدقهلية للفترة ما بين عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧ م

السنة	كمية الانتاج بالطن			السنة	كمية الانتاج بالطن		
	مصنع نترات النشادر ٥ر٣١ ٪ أزوت	مصنع سماد اليوريا ٥ر٤٦ ٪ أزوت	الجملة		مصنع نترات النشادر ٥ر٣١ ٪ أزوت	مصنع سماد اليوريا ٥ر٤٦ ٪ أزوت	الجملة
١٩٦٠	١٥٠ر٠٠٠	–	١٥٠ر٠٠٠	١٩٨٢	٣٥٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠
١٩٦٥	٢٠٠ر٠٠٠	–	٢٠٠ر٠٠٠	١٩٨٣	٣٥٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠
١٩٧٠	٣٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	١٩٨٤	٣٨٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٨٣٠ر٠٠٠
١٩٧٥	٣١٥ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠	٦٦٥ر٠٠٠	١٩٨٥	٤٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠
١٩٨٠	٣١٥ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	٧١٥ر٠٠٠	١٩٨٦	٤٠٠ر٠٠٠	٥٢٠ر٠٠٠	٩٢٠ر٠٠٠
١٩٨١	٣٢٥ر٠٠٠	٤١٠ر٠٠٠	٧٣٥ر٠٠٠	١٩٨٧	٤٠٠ر٠٠٠	٥٢٠ر٠٠٠	٩٢٠ر٠٠٠

البيانات مأخوذة عن سجلات الاحصاء والحسابات بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية – فرع المنصورة ، بيانات غير منشورة عن الانتاج لسنوات مختلفة .

ثانيا – المنشآت الصناعية متوسطة الحجم :

تتميز منشآت هذه المجموعة بأنها لاتصنع منتجاتها بأشكال متشابه ومتكاملة ، كما هو الحال فى المنشآت السابق دراستها ، اذ تنتج صناعات متباينة تضم صناعة حلج الاقطان ، ضرب الأرز ، الألبان والأغذية ، الزيوت والصابون ، الأدوية ، الطوب الأحمر ، الصناعات الغذائية الاخرى وتتسم هذه المنشآت الصناعية بصغر حجمها وقلة عدد العاملين بها ، بالاضافة الى موسمية العمل فيها ، ويختلف عددها باختلاف طبيعة عمل كل منها ، لذا فهى تضم عددا من العمال الموسميين وسنتناول فى السطور التالية دراسة أهم المنشآت الصغيرة لمعرفة طبيعةالعمل فى كل منها ودورها فى الانتاج الصناعى بالدقهلية .

١ - محالج الأقطان :

تعتبر من أقدم المنشآت الصناعية فى أراضى المنطقة ، حيث بدأت النواة الاولى للمحالج فى الدقهلية ، عندما تم وضع حجر الاساس لأول محلج للقطن فى فبراير عام ١٩١٩ م بمدينة ميت غمر على الجانب الأيمن لفرع دمياط ، حيث اقيم على مساحة تسعة أفدنة لحساب بعض عائلات الذغبى وقد تم تأميم هذا المحلج فى بداية الستينيات من هذا القرن ، وأصبح يطلق عليه اسم محلج شركة الوادى لحلج الأقطان ويتبع حاليا وزارة الاقتصاد . وتعتبر صناعة الحلج هى أول حلقة فى سلسلة الصناعات القائمة على محصول القطن ، ومثل هذه الصناعة قديمة بأراضى المنطقة فقد لازمت القطن منذ زراعته ، وتطورت وسائلها واتسع نطاقها مع الزمن ، فقد بدأت يدوية ، ثم استبدلت بعد ذلك بالدواليب والماكينات ، وانشئت المحالج الحديثة فى مختلف مدن الدقهلية ، حتى زادت عن حاجة المحافظة فى الوقت الحالى .

وفيما يخص عددها فقد بلغت جملتها (١٩) محلجا ، منها أربعة محالج تتبع شركة مصر لحلج الأقطان ، تتوزع على مدينة المنصورة حيث يوجد بها ثلاثة محالج وآخر بمدينة طلخا كما توجد ستة محالج اخرى تتبع شركة الوادى لحلج الأقطان ، تتوزع على مدينة ميت غمر والتى يوجد بها ثلاثة محالج كما يوجد محلج بمدينة أجا وآخر فى السنبلاوين وطلخا . وأخيرا توجد تسعة محالج تتبع الشركة العربية لحلج الأقطان ، تتوزع على مدينة السنبلاوين حيث توجد بها محلجان وآخران فى مدينة دكرنس ، ومحلج فى مدينة المنصورة ، وأثنان بميت غمر ، وواحد فى أجا وآخر فى طلخا ، ويرجع التركز للمحالج فى هذه المدن نظرا لتركيز المادة الخام ، ايضا لوفرة القوى المحركة ، وقد بلغت عدد دواليب المحالج فى المحافظة بنحو (١٣٩٥) دولابا تدار جميعها بالكهرباء ، وتبلغ كمية انتاجها السنوية بنحو (٣٢١٥) الف قنطار قطن سنويا ، منها (٥٨٩) الف قنطار سيكارتو وقطن متوسط التيلة ، بينما الباقى من القطن ذات الدرجة الاولى .

٢ - مضارب الأرز :

تعتبر صناعة ضرب الأرز من أهم الصناعات الغذائية فى محافظة الدقهليـة ، لكونها تتصدر بأى محافظات الجمهورية فى زراعة الأرز وانتاجه (٣٩ ٪) من جملة انتاج الجمهورية عام ١٩٨٦ م ويوجد فى المحافظة (٢٩) مضربا ميكانيكيا للأرز ، أو ما يعدل نحو ٧ر٣٩٪ من إجمالى المضارب الميكانيكية بالجمهورية والبالغ عددها نحو (٧٣) مضربا ، تتوزع على النحو التالى :

منها (٥) فى المنصـــورة (٣) فى طلخا ، (٣) فى السنبلاوين ، (٤) فى شربين (٥) فى بلقاس (٣) فى ميت غمر ، (٣) فى منية النصر ، (٣) فى المنزلة . هذا جانب (٢١٥) فراكة للأرز تتوزع على نواحى مراكز الدقهلية ، وتعتمد هذه المضارب على كمية الأرز التى تأتى اليها من مراكز التسويق الزراعية الموجودة بالمنطقة ، فضلا عما يأتى اليها من انتاج محافظتى دمياط وكفر الشيخ ، وتعمل هذه المضارب بواسطة الطاقة الكهربائية . وقد تطورت صناعة ضرب الأرز فى السنوات الاخيرة تطورا كبيرا ، اذ يتفق توزيعها الى حد كبير مع انتاج الارز فى اراضى المنطقة وتقوم المضارب بسد حاجة الاستهلاك المحلى وتصدير جزء كبير من انتاجها (اكثر من ٦٧٪) الى العديد من الدول ، حيث يتم تسويقها بمعرفة شركات التصدير بينما الجزء المخصص للاستهلاك المحلى (٣٣٪) يتم توزيعه بمعرفة وزارة التموين والتجارة الداخلية - كما تحصل شركات القطاع العام على انتاج المضارب من الرجيعة والجرمة لا ستخراج زيوت البويات وانتاج الكسب ، بينما يستخدم الكسر فى انتاج النشا ، اما انتاج المضارب من السرس تحصل عليه مصانع الطوب الاحمر داخل أراضى المنطقة ، وقد يتم غربلة الارز بعد تبيضه وفرزه وتعبئته لاعداده للتصدير ولشركة مضارب الدقهلية أنشطة أخرى ، حيث قامت بإنشاء ثلاجة تقوم بالتبريد والتجميد ، تبلغ قدرتها الانتاجية وسعتها التخزينية بنحو (١٥٠٠) طن تبريد وتجميد ، وفى عام ١٩٨٥ أنشأة الشركة مخبزا نصف آلى بتكلفة قدرها (٤٢) الف جنيه ، ووحدة أرز لصناعة العجائن ، وحدة أرز طويل الحبة ، ايضا وحدة للأرز المقلى بتكلفة تقدر بنحو مليون كما تم انشاء مصنع اعلاف مساهمة فى حل مشكلة اللحوم والامن الغذائى بتكلفة تقدر بنحو (٥ر١) مليون جنيـه

٣ - صناعة الاخشاب :

تتركز هذه الصناعة فى مدينة المنصورة حيث يوجد مصنع للخشب الحبيبى والراتنجات ، ويتبع شركة النصر لصناعة الاخشاب ، وتبلغ مساحة المصنع (٨٣) فدانا تقع كل فى زمام ناحية منية سندوب على الجانب الايمن لترعة المنصورية فى اقصى الجنوب من مدينة المنصورة ويعتمد فى انتاجه على الاخشاب والفضلات الزراعية وساس الكتان ونشارة الاخشاب وتبلغ جملـة انتاجـه بنحـو (٥) مليون جنيه سنويا كما هو واضح من انتاج عام ١٩٨٧/٨٦ م ، ومن أهم منتجات الشركة : الخشب الحبيبى ، بودرة اليوريا ، والفينول ، والميلامين . وتبلغ جملة العمالة بالمصنع نحو (٥١٨) عاملا معظمهم من ابناء المحافظة ، وتبلغ جملة التكاليف الاستثمارية بنحو (١١٨٤٠) ألف جنيه ، ويقوم المسئولون حاليا بالتوسع فى وحدات المصنع ، وذلك بإضافة وحدة لانتاج أجهزة العرائس والغراء الصناعى وقواعد التواليت .

ثالثا - المنشآت الصناعية صغيرة الحجم :

وتوجد منها العديد فى أراضى المنطقة ، وإن كانت تتمثل معظمها فى الصناعات الغذائية ، والتى لا تزال قاصرة عن سد حاجة الطلب المحلى ، برغم توفر كل مقومات الصناعة كما أن فرص التوسع مفتوحة أمامها ، سواء لكفاية الحاجة الداخلية أو للتصدير ، ولاسيما أن أسعار الخضر والفاكهة فى اراضى الدقهلية معقولة بالنسبة للاسعار الجارية اذا ماقيست بمثيلاتها فى الأسواق الأخرى ، علاوة على أن التوسع فى زراعة الخضر ، الفاكهة لا يؤثر كثيرا فى المحاصيل الحقلية الاخرى ، وجدير بالذكر أن الصناعات الغذائية تتميز بأنها صناعات واسعة الانتشار، فهى ليست حكرا على مركز معين ، وانما تنتشر فى كل المراكز ، كما انها صناعة المصنع ذى المساحة الصغيرة والعمالة المنخفضة اذا ماقيست بالصناعات الاخرى ، علاوة على انها اكثر ارتباطا بالاراضى الزراعية ، ومن أهم الصناعات ذات المنشأة المتوسطة فى الدقهلية ، مصنع بسترة الألبان ومنتجاتها ، ويتبع هـذا المصنع شـركة النصر للألبان وقد تم بناؤه فى عام ١٩٦٤ م ، ومقام على مساحة فدانين ونصف بمدينة المنصورة بحى البدماص ، وتبلغ قيمة الانتاج السنوى للمصنع بنحو (١٩٩٥) الف جنيه ، وبدأ الانتاج الفعلى منذ عام ١٩٦٥ . ويتخصص فى انتاج اللبن المبستر ، حيث بلغت جملة انتاجه عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ م بنحـو (١١١٥٦١٧) كـجم من اللبن المبستر ، (٥٢٩٥٢) كجم زبد ، (٣٧٤٣٥) كجم مسلى ، (٤٤٢٩٧٥) كجم جبن أبيض ، (١٩٥٤٣٥) كجم جبن جاف . هذا الى جانب انتاجه لبعض المستحضرات الطبية الأخرى ، وأغذية الأطفال ، ويغذى المصنع (١٣) محطة لتجميع الألبان تنتشر فى كافة المراكز بأراضى المنطقة ، كما يوجد تسعة معامل لانتاج منتجات الالبان تتوزع على مراكز المنطقة وان كانت تتركز بصفة أساسية فى كل من : بلقاس ، منية النصر ، المنزلة ، شربين . وقد تخصص معمل شربين فى انتاج السمن البلدى . والى جانب صناعة الألبان توجد صناعة عصر الزيوت ، حيث يوجد مصنع يتبع شركة مصر للزيوت والصابون ، ويقع بمدينة المنصورة بجوار محلج شركة مصر لحلج الأقطان ، حيث تتوافر المادة الخام (بذرة القطن) والتى يعتمد عليها المصنع فى انتاجه ، وجدير بالذكر أنه قد بلغ استهلاك صناعة عصر الزيوت فى المحافظة من بذرة القطن حوالى (١٩٩٢٤٨) أردب عام ١٩٨٦ حيث يتم تصنيعها الى زيت خام بواقع (٣١٨٣) طن وزيت رقم واحد بواقع (٣٨٤٢) طن ، وزيت رقم ٣ بواقع (١٤٩) طن ويمتلك المصنع معصرة تقوم بتكرير بعض الزيوت المستوردة من الخارج أيضا يتم عصر زيت عباد الشمس . وتبلغ جملة العمالة بالمصنع (١٦٠) عاملا ويوزع الانتاج بنسبة ٧٢ ٪ داخل أراضى المحافظة ، والباقى فى محافظتى دمياط وكفر الشيخ . أيضا يوجد مصنع لهدرجة الزيوت التى تستخدم فى الطعام ، ويتخصص فى انتاج المسلى الصناعى ، ولم يستطيع الباحث الحصول على أى

بيانات عن هذا المصنع ، ايضا لدواعى الأمن وعدم توفر بيانات أيضا من الصناعات المتوسطة فى الدقهلية صناعة : طحن الغلال ، ويوجد بالمنطقة نحو (٢٢) مطحنا آليا للغلال ، وتبلغ جملة انتاجها من القمح فى الموسم ٨٦ / ١٩٨٧ نحو (٩٣.٩٨٩) طنا ، يتم توزيع انتاجها على كل من محافظة : الدقهلية ، دمياط ، كفر الشيخ ، ويعمل بهذه المطاحن (٢١٩) عاملا . وتتراوح جملة الطاقة الانتاجية للمطاحن بين (٣٥) طن / يوم كما فى مطحن زعزوع و (١٠٠٠) طن / يوم كما فى مطحن ميت غمر - وجارى العمل حاليا فى إنشاء مطحن بسندوب بقدرة (٥٠٠) طن / يوم من القمح وذلك لخدمة مدينتى المنصورة والسنبلاوين . ومن الصناعات الغذائية الموجودة فى المنطقة ، مصنع أجا لتعبئة الخضر والفاكهة الطازجة وحفظها ، ويتبع هذا المصنع شركة النيل للتصنيع الزراعى ، وهى شركة استثمارية قائمة على المنتجات الزراعية ، وتبلغ قيمة رأس المال للمصنع (٥ر١٤) مليون جنيه ، ويقوم بتصنيع الخضر المجمدة لحساب الشركة ، حيث يتم توزيع منتجاته على مستوى الجمهورية . ومن أهم منتجاته معلبات الأغذية المحفوظة ، عصائر الفواكه والمربات والشربات .

والى جانب هذه الصناعات ، يوجد العديد من الصناعات التحويلية الصغيرة والتى منها : صناعة الثلج ، الخبز ، المخللات ، الحلويات ، حفظ الأسماك وتمليحها ، هذا الى جانب مصانع الأمن الغذائى بكافة أنواعها المختلفة ومعظمها مشاريع استثمارية برأس مال محلى . جدير بالذكر أن صناعة الطوب الأحمر تنتشر بصورة كبيرة فى اراضى الدقهلية ، وتتركز وتنتشر بل تتوطن على جانبى فرع دمياط والرياح التوفيقى ، نظرا لتوفر المادة الخام .

القسم السادس

صناعة السياحة

تتسم السياحة فى محافظة الدقهلية بأنها سياحة الأفراد - اكثر منها سياحة الجماعات والعائلات ، أو سياحة القطار والسيارة بوجة عام ، ولم تشهد السياحة فى الدقهلية أى دراسة جغرافية من قبل ، ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بهذا النشاط على الوجة الأكمل ، أيضا لأهمال الآثار السياحية الموجودة بها ، مع تأخر الكتابة السياحية فى الدولة بصفة عامة ، ويرى الباحث دراسة النشاط السياحى فى المنطقة من حيث تاريخ النشاط السياحى بها ، ومظاهر النشاط السياحى ومقوماته ، والآثار الاقتصادية ، وأخيرا المشاريع السياحية وعقبات السياحة وكيفية تنميتها فى المنطقة .

مظاهر النشاط السياحى ومقوماته :

تتوفر المقومات الطبيعية والبشرية للنشاط السياحى فى اراضى الدقهلية منذ القدم ، نظرا لتوفر المظاهر السياحية وتوطنها بها ، علاوة على غناها بالكثير من الظاهرات التى تجذب السياح والوافدين بغرض الترفيه ، هذا إلى جانب جمال وتناسق صورتها الطبيعية .

ا - السياحة الدينية :

وتشمل هذه السياحة زيارة المقابر الأثرية القديمة والحديثة ، حيث تتمتع المحافظة بمجموعة كبيرة من الآثار التاريخية القديمة ، منها فرعونى ، وقبطى واسلامى . ويمكن ايجازها على النحو التالى : -

ا - أ - الآثار الفرعونية :

توجد بكثرة فى معظم مراكز المحافظة ، ويرجع تاريخها إلى اكثر من (٢٥٠٠) سنة قبل الميلاد وهى حاليا عبارة عن تلال قبابية ، ذات مساحات وأحجام مختلفة ، تختلف عن بعضها البعض وقد ثبت من الدراسة إن معظمها أقيمت لتكون مقابر للسكان القدماء ، ومن أهمها فى أراضى المنطقة الآتى : -

تل البهو :

ويقع بناحية البهوفريك بمركز أجا ، وعلى بعد ٢ كم مدينة أجا ، ويمثل تل البهو أطلال مدينة (بعاج) عاصمة المقاطعة الثالثة عشر بالوجة البحرى ، والتى كانت تعرف باسم (تحوتى) نسبة إلى الاله (تحوت) وسميت باليونانية Hermopolite نسبة إلى الاله (هرميس) آله العلم . وقد عثر فى هذا التل على أحجار قديمة من الجرانيت منحوت عليها الحياة الدينية والأقتصادية والسياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، أيضا عثر بها على بقايا المقابر الأثرية القديمة كما عثر فيها على مجموعة كبيرة من الآثار الفرعونية ومودوعة حاليا بالمتحف المصرى بالقاهرة علاوة على الموجود بتفتيش اثار المنصورة ، ومن الآثار الموجودة بالتل حاليا ، بعض الممرات الأرضية التى كانت تصل بين المقابر بعضها البعض ، والتى كانت تستخدم فى الدفاع عن الموتى من السرقية ، ويفد إلى هذا التل بعض الآجانب ، والبعثات االفرنسية التنقيب عن الاثار القديمة .

تل البقلية :

ويقع بناحية البقلية بمركز المنصورة ، ويبعد عن مدينة المنصورة بنحو (١٠ كم) إلى الجنوب منها ويمثل أطلال مدينة (برآقر) الأسم المقدس للمقاطعة الثالثة عشر ، فقد كانت هذه المدينة مقرا للإله تحوت إله الحكمة ، وكانت تسمى بالمصرية (حات محيت) نهاية السمكة ، أو مسكة الدرفيل . وقد ترجمها بعض العلماء بأنها مقاطعة (الشلبن - خا) ومن بقايا أطلال هذه المدينة الفرعونية بعض التماثيل والاحجار والمنقوش عليها بعض العبارات التى تحكى تاريخ المنطقة القديم ، كما يوجد بالتل تابوت من الجرانيت طوله (٦ متر) وعرضة (٢ ½ متر) وتماثيل هذا التل مهملة للغاية ، كما أن معالم التل أصبحت غير واضحة فى الوقت الحالى ، نظرا لاستيلاء القوات المسلحة على أرض التل وإقامة بعض محطات الرادار ، والصواريخ عليها وأصبحت المنطقة غير مصرح بزيارتها أو التنقيب فيها ، فقد كانت تفد اليها البعثات الالمانية والبريطانية قبل ١٩٦٧ م ، وذلك بغرض التنقيب عن الاثار الموجودة بها . والرؤية الفوتوغرافية رقم (٤٨) توضح ذلك..

تل الربع :

ويقع بناحية الربع بمركزالسنبلاوين ، على بعد (١٩ كم)من مدينة السنبلاوين جهة الشرق ، ويمثل بقايا أطلال مدينة منديس عند اليونان ، فقد ذكر قائمة سنوسرت باسم (بربانت زدوت) وهو الأسم الدينى ، وقد حفظ فى الاغريقية فى لفظه Smendes وقد عثر فى هذا التل على أحجار معابد قديمة كما يوجد بالتل بقايا (١٣) مقبرة بينهم الممرات الأرضية ، هذا إلى وجود بعض الأحجار المنقوش عليها عبارات ترجع إلى أحمس الأول ، وتشرف البعثة الأمريكية على أثار هذه المنطقة ، أذ يفد اليها بعض المبعوثين بغرض الدراسة والتنقيب ، كما يفد بعض السياح الاجانب إلى المنطقة ، ويشهد التل سياحة داخلية من أبناء المحافظة ، تقتصر على أبناء المدارس الابتدائية والاعدادية ، كما يفد إلى التل بعض السياح من المحافظات المجاورة فى المناسبات والاعياد الدينية .

تل ابن سلام :

يقع فى ناحية كفر الأمير عبد الله بن سلام بمركز السنبلاوين ، على بعد (١٦ كم) إلى الشرق من مدينة السنبلاوين ويمثل بقايا أطلال مدينة « شلبة خا » والتى كانت عاصمة للمقاطعة الرابعة عشر بالوجه البحرى ، وقد عثر فى هذا التل على أحجار معابد من أيام رمسيس الثانى وابنه منفتاح ، ومن الآثار الموجودة بالتل حاليا ، قادوس ضخم من الجرانيت يبلغ طوله (٣٢ متر)

وعرضه (٢٠ر٣ متر) ، عليه نقوش باسم الملك أمازيس من الأسرة (٢٦) ، وكذا نقوش ترجع إلى زمن أحمس الثانى (٥٦٨ - ٢٥٦ ق . م) . وتشرف البعثة الامريكية على آثار هذه المنطقة ، وقد عثر على جبانة للكباش المقدسة التى كان تعبد بها ، فى الركن الشمالى الغربى من سور المدينة القديمة فى عام ١٩٦٠ م ، ويفدإلى زيارة التل العديد من السياح الأجانب ومن أبناء المحافظة وخارجها (سياحة داخلية) ولاسيما فى فترة انعقاد مولد العارف بالله عبد الله بن سلام بينما الوافدون الاجانب يزورون التل فى كل أيام السنة ، ساعد على ذلك قربه من منطقتى تل الربع (٢كم) ، تل تمى الأمديد (١ كم) ، كما يبعد عن تل البقلية بنحو (٤ كم) .

تل تمى الأمديد :

وتمثل أطلال مدينة « تمويس » اليونانية ، والتى كانت من قبل عاصمة الملوك الأسرة ٢٩ فى الوجة البحرى (٣٩٨ - ٣٧٨ ق . م) وتقع آثار هذه المنطقة بالقرب من تل الربع ، ومن الآثار الموجودة بالتل قادوس من الجرانيت وكذا بعض التوابيت والآثار القديمة التى تمثل الحياة والنشاط الاقتصادى للمنطقة فى عصر الأسرة ٢٩ ، كما يوجد بالتل بعض المقابر والمساكن الترابية القديمة وقد أكتشف مجموعة كبيرة من الآثار مودوعة حاليا بالمتحف المصرى القاهرة ، وقد تم اكتشافها بمعرفة البعثة الأمريكية عام ١٩٦٢ م . ويفد لزيارة هذه الآثار العديد من السياح الأجانب، إلى جانب بعض السياح من المنطقة والمناطق المجاورة .

تل البلمون :

ويقع بناحية البلامون بمركز شربين ، ويمثل أطلال مدينة (يا) عاصمة المقاطعة الثامنة عشرة المعروفة باسم (واست محيت) أى طيبة الشمالية ، وكانت تعرف عند اليونان باسم ديوسبوليس السفلى Diospolis ، والبلمون هى فى الواقع (برآمون) أو بيت آمون ، أوجزيرة آمون . وتبلغ مساحة التل الحالية نحو (٥٨) فدانا ، والبلمون تمثل العاصمة الدينية للمقاطعة (١٧) للمعبود أمون وزوجته (تفنوت) ، وقد عثر فى مقابر هذه المنطقة على قناعين من الذهب الخالص وتشرف البعثات الألمانية على حفائر هذه المنطقة ، كما عثر على آثار تمثل عبادة الإلة « حورس » وحاليا امتد العمران الحديث على أراضى التل ، وبذلك بدأت تتلاشى معالم التل وآثارة فى المنطقة .

تل المقدام :

ويقع فى ناحية كفر المقدام بمركز ميت غمر ، على بعد (١٠ كم) من مدينة ميت غمر ، ويمثل بقايا أطلال مدينة (نوت نت محا) بلدة السبع ، عاصمة المقاطعة التاسعة عشرة والمعروفة باسم (أم محت) ، كما كانت تعرف فى عهد البطالمة باسم Leontoplite ومازالت المنطقة حتى الان تعرف باسم تل السبع . ويوجد بالتل بعض التوابيت والتماثيل والأحجار وبقايا المقابر التى تفصل بينها الممرات الأرضية ، كما توجد بعض اللوحات منقوش عليها بعض الكتابات الهيروغليفية التى تحكى الحياة السياسية والدينية فى المنطقة فى العصور

القديمة ، ويقدر إلى هذه المنطقة بعض الوافدين بغرض السياحة ولاسيما فى المواسم الدينية ، وتشرف البعثة الكندية على عملية التنقيب عن آثار هذه المنطقة .

جدير بالذكر أن المناطق الأثرية السابق ذكرها قد درست ، واهتم بها العديد من البعثات التى تفد إلى أراضى المنطقة والتى منها البعثات : الفرنسية ، الألمانية ، الكندية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، البريطانية ، الأسبانية .

أ - ب الآثار الدينية القبطية :

وتضم هذه الآثار بعض دور العبادة وبقايا مبانى مسيحية لها مكانة دينية لدى المسيحيين فى المنطقة وخارجها ومن أهمها : -

دير القديسة دميانة :

ويوجد فى ناحية دميانة بمركز بلقاس ويعتبر مزارا للكثير من الطوائف المسيحية فى الجمهورية وخارجها ، إذ يأتى لزيارته العديد من المسيحيين من دولتى لبنان والسودان - إلى جانب بعض الدول العربية الأخرى ، ويحتفل بمولد القديسة دميانه فى الفترة ما بين ٨ - ٢٢ مايو من كل عام ، ومن الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبيان اتضح أن عدد المترددين على زيارة الدير خلال فترة المولد يبلغ نحو (٤٦٥٠) زائر فى اليوم الأول ، ويضم الدير خمس كنائس منهما كنيسة أثرية على الطراز القوطى ، اكتشفت فى عام ١٩٦٤م ، كما يوجد بالداخل دير للراهبات ، وبيت للخلوة والتكريس ، ويضم مقبرة للأساقفة الموجودين بالدير ، هذا إلى جانب بعض الملحقات الأخرى .

كنيسة القديس مارى جرجس :

وتقع بناحية ميت دمسيس بمركز أجا ، وتتكون من مبنيين أحدهما يرجع تاريخه الى (٣٠٠٠م) والاخر يرجع الى عام ١٨٠٠م) ويحتفل بمولد القديس سنويا ما بين ١٧ - ٢٤ يوليو .

وتعتبر كنيسة القديس مار جرجس مزارا لعدد كبير من المسيحيين فى دول العالم ، فيأتى لزيارتها بعض الرهبان والقساوسة من دول غرب أوروبا ، ولاسيما فى فترة المولد ، كما يأتى لزيارتها أعداد كبيرة من لبنان والسودان وبعض الدول العربية ، ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبيان فى فترة انعقاد المولد ، اتضح أن عدد الوافدين لزيارة الكنيسة فى اليوم يبلغ متوسطه نحو (٢٦٣)

ألف زائر يوميا ، غالبيتهم من خارج حدود المحافظة ، حيث يفد مايقرب من (٤٦ ٪) من خارج المحافظة ، ونحو (٣٣ ٪) من أبناء الدقهلية ، وما يقرب (١٨ ٪) من أبناء الدول العربية ، (٣ ٪) من الدول الأوروبية ويعتبر فترة انعقاد مولد القديس مارى جرجس من أكبر مصادر الدخل السياحى الدينى فى الدقهلية حيث تفرض المحافظة رسوم كبيرة على العربات الوافدة إلى ناحية ميت دمسيس ، هذا إلى جانب القيمة الإيجارية ، والسكن ، والمأكل والمشرب ، ورسوم الزيارة .

كنيسة العذراء :

وتوجد فى مدينة ميت غمر (دقادوس) وتتكون الكنيسة من سبعة أدوار فوق بعضها البعض ويرجع تاريخها الى عام ١٦٥ ميلادية ، وتحتل هذه الكنيسة مكانا مرموقا لدى العديد من الطوائف المسيحية ، ويرجع تاريخ بنائها إلى مرور السيد المسيح ووالدته البتول " مريم بنت عمران " بأرض دقادوس أثناء رحلتها فى الأراضى المصرية ، وتحكى سجلات الكنيسة بأن السيدة البتول وابنها السيد المسيح استقروا فى المدينة سبعة ليالى متتالية ، وتمجيد لهذه الرحلة المقدسة ، أقيمت الكنيسة فى المكان نفسه على شكل سبعة طوابق متتالية لتمثل الليالى التى مكثتها العذراء ونجلها والكنيسة الأخيرة (العلوية) تعرف باسم الكنيسة المعلقة . وهى الوحيدة التى تحتفظ بطابعها الدينى بينما باقى الكنائس فهى غير واضحة المعالم ، ولم يستطع الباحث النزول اليهم ، ويرى الباحث أن الكنيسة المذكورة تقع بجوار فرع دمياط مباشرة ، فى اراضى طرح النهر والى الخلف مباشرة من الجسر العلوى ، ومن المعروف أن مثل هذه الأراضى كانت تتعرض للغمر البحرى ، وتراكم الرواسب الفيضية فوقها مما جعلها تتلف بعض مبانى الكنيسة وتردمها ، وحفاظا عليها كانت تجدد وترفع مبانيها لأعلى خوفا من الغمر النهرى ، وربما تكون هذه الحقيقة فى تجديد الكنيسة وبنائها على شكل سبع طوابق لأعلى .

ا - جـ الآثار الدينية الإسلامية :

وتضم هذه الآثار بعض دور العبادة والشواهد الإسلامية ذات النمط المعمارى الفريد ، ويمكن إيجازها فى الآتى :

مسجد الموافى ودار ابن لقمان :

يوجد فى مدينة المنصورة بحى الموافى وأسسهما الملك الصالح (نجم الدين أيوب) عام ٥٨٣ هـ / ٩٩٨م . وعرف المسجد باسم الموافى نسبة إلى الشيخ عبد الله الموافى أحد الفقهاء المسلمين والذى نزل بالمسجد وأخذ يوسع فى أرجائه ، ويهتم به ويعقد فيه الندوات الدينية ويحفظ فيه القرآن فنسب المسجد إليه وأصبح يعرف باسم الموافى ، ويضم المسجد حاليا معهدا دينيا كبيرا .

دار بن لقمان :

وتقع بجوار مسجد الموافى بمدينة المنصورة ، وترجع شهرتها إلى عام (١٢٤٩ - ١٢٥٠ م) عندما أسر فيها لويس التاسع ملك فرنسا وقائد الحملة الصليبية التى احتلت دمياط عام ٦١٦ هـ / ١٢١٩ م . فقد تم أسرة على يد الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبى بكر ابن أيوب ، وقد ظل فى الاسر لمدة شهر بهذه الدار ، كما كانت ترابض حولها جنود الملك الكامل ، ولم يخرج لويس التاسع من سجنه فى هذه الدار الا بعد أن دفعت زوجته الفدية فى ٧ مايو ١٢٥٠ م ، وتحوى الدار حاليا السجن الذى أسر فيه ملك الفرنج ، ومتحف تاريخى كبير يضم الكثير من اللوحات والمعلومات المزودة بالصور الفوتوغرافية التى توضح دور الشعب المصرى وانتصاره على الصليبيين (الفرنج) ، هذا الى جانب بعض الأسلحة القتالية المستخدمة فى ذلك العصر ، وكذا بعض الملابس العسكرية والحربية التى استخدمت فى المعركة . ومن واقع سجلات الدار ، اتضح أن عدد الوافدين الى زيارتها عن عام ١٩٨٧ م ، بلغ نحو (٣٦٧٩٨) زائرا منهم (٧١٨) زائرا أجنبيا ، والباقى من أبناء الجمهورية ، والغالبية العظمى من الوافدين للزيارة من أبناء المحافظة وفيما يخص جملة الايراد نظير رسوم الزيارة ، فقد بلغت جملتها نحو (٢١٠١٣) جنيهاً عام ١٩٨٧ وهى بذلك من الظاهرات السياحية الشهيرة بمدينة المنصورة .

مسجد محمد بن ابى بكر الصديق :

ويقع فى ناحية ميت دمسيس بمركز اجا ، حيث يقع فى مواجهة كنيسة مار جرجس ، ولا يفصل بينهما سوى ثلاثة امتار فقط ، ويرجع بناء المسجد الى عام ١٩٥٠ م وهو بذلك حديث النشأة ، ويرجع بنائه الى اكتشاف قبرالشهيد محمد بن ابى بكر الصديق " رضى الله عنه فقط كان أبوه الخليفة الأول للمسلمين وصاحب الرسول محمد " صلى الله عليه وسلم " وقد استغلت البلدة مولد القديس مار جرجس فى الفترة مابين ١٧ - ٢٤ يوليو من كل عام ، وأخذت تعمل على احياء ذكرى مولد العارف بالله محمد بن أبى بكر الصديق فى الفترة مابين ٧ - ١٧ من يوليو من كل عام ، وبذلك تشهد البلدة فترة موالد مستمرة من يوم ٧ إلى يوم ٢٤ من يوليو وبذلك تزداد دخلا اقتصاديا كبير يكفيها طوال العام . وفيما يخص عدد الوافدين من المسلمين لزيارة قبر محمد بن أبى بكر الصديق ، فقد بلغت جملتهم من واقع استمارات الاستبيان نحو (١٧٠٠٠) زائر فى اليوم ، معظمهم من أبناء المحافظة (٢ر٦٧٪) والباقى من المحافظات الأخرى بالجمهورية .

٢ - سياحة الاستجمام :

تتمثل سياحة الاستجمام فى الدقهلية ، فى مصيف جمصة السياحى ، وساحل البحر المتوسط ، وبحيرة المنزلة ، وجزيرة الورد بمدينة المنصورة ، وحديقة الاطفال بمدينة المنصورة ، وفيمايلى دراسة تفصيلية لأهم مظاهر سياحة الاستجمام فى أراضى الدقهلية كالآتى :

٢ - ١ مصيف جمصة :

يقع فى أقصى الأطراف الشمالية من أراضى مركز بلقاس على ساحل البحر المتوسط بطول (١٥) كيلو متر ، ويطل المصيف من جهة الشمال على البحر الأبيض والمتوسط ، ومن جهة الشرق على مصرف نمره ١ ، وينتهى غربا عند حدود ناحية أبو ماضى الشرقية . ويتميز المصيف بموقعة الممتاز بين المصايف على طول ساحل البحر المتوسط فى الجمهورية ويأتى إلية المصطافون والسائحـــون أوراغبو الترفية خلال فصل الصيف ، وذلك لاعتدال مناخة فى فصل الصيف ، وتمتعة بحرارة معتدلة وسطوع شمس منعشة ونسيم عليل صيفا ، هذا إلى جانب قربة من القاهرة (١١٢ كم) ، ونظافة مياهة وخلوها من الرواسب الملوثة ، وبعده عن شبكات الصرف الصحى ، كما يضم بلاجا يحتوى على رمال ناعمة صفراء سائبة غير صلبة ، علاوة على أنه يتميز بإنخفاض الرطوبة النسبية وارتفاع نسبة اليود وبذلك يتميز بمناخ صحى يقصدة الكثير من السائحين بغية العلاج أو الاستشفاء ، لكونه يمثل منتجع صحى Health Resorts يقصده مرضى : الروماتيزم ، والربو والجهاز التنفسى ، والأمراض الجلدية ، وبعض الأمراض الباطنية ، أمراض الغدة الدرقية ، حيث تسغيل مياه البحر والرمال على طول البلاج فى علاج هذه الأمراض . ويرجع مصيف جمصة من حيث .

٢ - ٢ بحيرة المنزلة :

تضم الطبيعة أعظم مصادر الثروة للتراث السياحى ومن أهم مظاهر السياحة والاستجمام بأراضى الدقهلية « بحيرة المنزلة » والتى تبلغ مساحتها (٣١٩) الف فدان عام ١٩٨٧ م ، وتتميز هذه البحيرة بإنتشار العديد من الجزر بها ، ومن أهمها جزيرة تنيس ، ثمة تون ، دميرة ، دبيق ، برالحمار ، برالرمل ، جزيرة كساب ، الشيخ حسان ، بر الضهر ، نقرة الزبيب ، الشعبانى الصناوية ، الهداوى ، ديل أم حسين ، الصحن ، الحدادية ، الغونات ، بحر الحمار الرملى ، الملاحة اليهودية ، وغيرها من الجزر التى تجذب اليها السياح وراغبى الترفية والصيد ، وذلك لممارسة رياضة صيد الاسماك والطيور والحيوانات والتى يستفاد منها فى الغذاء أو

فى الناحية العلمية والثقافية وقد أضافت الجزر إلى بحيرة المنزله مظهر جمالى كبير يجذب السياح إلى داخل البحيرة لمشاهدتها وساعدها على ذلك وفرة شبكة النقل المنتظمة داخل البحيرة ، والواضح أن اكثر الوافدين إلى جزر البحيرة يتجهوا نحو جزيرة « تنيس » التى تمثل أطلال المدينة الفرعونية (ثارو) عاصمة المقاطعة السادسة عشرة فى العصر الفرعونى والتى ظلت حتى نهاية العصر اليونانى - من أشهر مدن مصرفى صناعة النسيج والاسلحة الصلبة كما كانت لها تجارة واسعة مع العراق وظلت على هذا الوضع حتى نهاية القرن (١٢) الميلادى عندما أمر صلاح الدين الايوبى بإخلائها ، نظرا لتعرضها لخطر غارات القراصنة الصليبيين من صقلية وفلسطين ، وفى أوائل القرن (١٣) الميلادى أمر الملك الكامل بهدم حصونها وسورها وسواها بالأرض لتصبح بعد ذلك جزيرة مهجورة تعرف الآن بكرم تنيس أوتل تنيس هذا إلى جانب الهدوء وجمال الطبيعة داخل البحيرة . مما يشجع ذلك على الجذب السياحى ولا سيما فى فترة هجرة الطيور إليها . إذ يفد إلى البحيرة العديد من هواة الصيد البرى ولا سيما من الولايات المتحدة الامريكية وهنولندا وكندا وفرنسا وأسبانيا ، أيضا يأتى إلى البحيرة العديد من هواة صيد الاسماك ويكثر وجودهم فى فترة تكاثر هجرة أسماك الثعابين « الاحناش » ولم يستطع الباحث الحصول على أعداد الوافدين إلى البحيرة والواضح أن السياحة تكثر فى بحيرة المنزله أيام المناسبات الدينية والاعياد الرسمية .

٣ - السياحة العلاجية :

وتساهم السياحة العلاجية فى الدقهلية بنصيب كبير من حيث عدد الوافدين إليها والتى من أهمها الآتى :

٣ - ١ مركز زراعة الكلى :

ويعتبر مركز الكلى فى مدينة المنصورة من أحدث وأكبر مراكز علاج الكلى فى الشرق الأوسط ويضم المركز (١٢٠) سرير كما يضم أحدث الأجهزة الطبية ويشتمل على أربع غرف للعمليات ، ومعامل للأبحاث ، وصالات للمحاضرات وغرفة أشعة ، ويعالج المركز أمراض البلهارسيا والمسالك البولية وحصوات المسالك البولية ، وسرطان المثانة ، والهبوط الكلوى ، والفشل الكلوى ، وزراعة الكلى .

ولا يقتصر المركز على علاج مرضى ابناء الدقهلية بل يأتى إليه من جميع المحافظات ومن بعض الدول العربية الشقيقة كالأردن - الامارات العربية - السعودية - الكويت ، اليمن ، العراق والسودان ، فقد بلغت جملة الوافدين الى المركز بغرض العلاج عام ١٩٨٧ م نحو (١٠٦٩) وافد غربى ، بينما بلغت جملة المترددين على المركز بغرض الكشف والعلاج أو غسيل كلوى نحو (٩٤٩٩) وافد منهم (١٧٨٥) من أبناء الدقهلية والباقى من أبناء المحافظات الاخرى ، هذا بخلاف الوافدين العرب والدول الاخرى .

٣ - ٣ المستشفيات العامة :

تقدم محافظة الدقهلية الخدمات الصحية للمواطنين عن طريق المنشآت الصحيـة العديدة والمتنوعـة الموجـودة بها اذ تضـم (٣٩٩٧) سريرا ، يعمـل بها (٢٩٨٤) طبيبا فى مختلف التخصصات وتتنوع هذه المنشآت بين مستشفى عام ومركزى اذ يوجد (١٨) مستشفى مركزى ، (٢٧) مستشفى تخصصى ، (٢٣٨) وحدة صحية ريفية ، (٦٩) مجموعة صحية ، ووحدتين أسنان ، و (١٠) وحدات ملاريا رئيسية ، (٣٨) وحدة ملاريا فرعية ، كما يوجد بالدقهلية (١١) مجلس طبى ، ومركز طبى عام و (٤) مستوصفات صدر ، ومركز لرعاية الطفولة والأمومة ، و (١٣) وحدة صحية مدرسية ومجموعتان علاجيتان . كل هذه المقومات أدت إلى زيادة أعداد الوافدين إلى المحافظة ، سواء كان ذلك من أبناء المنطقة أو من خارجها ، وإلى جانب هذه المنشآت توجد العيادات الخاصة التى تنتشر فى كل أجزاء المنطقة ، والتى يفد اليها العديد من المرضى بغرض العلاج بها ، ساعدها على ذلك وجود جامعة المنصورة وما تضمه من كليات (طب بيطرى - وصيدلة - وطب بشرى) عملت على توفير الاساتذة المتخصصين ، وهذا لم يتوفر فى المحافظات المجاورة (دمياط كفر الشيخ) مما أدى ذلك إلى جذب المرضى للعلاج فى الدقهلية .

٤ - السياحة الفنية أو الصناعية :

وتشمل زيادة المصانع الفنية والمحطات الكهربائية وحقول الغاز الطبيعى والمزارع السمكية ومزارع الخضر والفاكهة النموذجية فى أراضى الدقهلية . والواضح أن أراضى المنطقة تنتشر فوقها العديد من المصانع الكبيرة والمتوسطة ذات التكنولوجيا المتقدمة والتى منها : مصانع الأسمدة الكيماوية بطلخا ، وحقول الغاز الطبيعى بأبو ماضى ببلقاس ، ومصانع شركة دقهلتكس للغزل والنسيج فى كل من مدينتى المنصورة وميت غمر ، ومصانع الملابس الجاهزة بمدينتى أجا ودكـرنس ، ومصانع طحن الحبوب ، ضرب الأرز المنتشرة فى كل مراكز المحافظة ، ومصنع المياه الغازية بمدينة المنصورة وحفظ الفواكه بمدينة أجا ومصانع الدرفلة للنحاس والالومنيوم بميت غمر . . وغيرها من المصانع والورش الصناعية فى أراضى المنطقة والبالغ عددها (٦٦٥٩) منشأة صناعية وقد أدت هذه المنشآت إلى الجذب السياحى من كل المحافظات لمشاهدة التكنولوجيا الحديثة الموجودة بأراضى الدقهلية . وإلى جانب هذه المظاهر السياحية توجد عناصر سياحية أخرى تعمل على جذب السياح للمنطقة .

---

(١) البيانات مأخوذة عن سجلات مركز الكلى بالمنصورة (بيانات غير منشورة) لعام ١٩٨٧م .

القسم السابع
طرق النقل

أولا - الطرق المرصوفة :

بدراسة الطرق ووسائل النقل في المحافظة ، يتضح لنا مدى أهميتها بالنسبة للإنتاج الاقتصادى داخل المنطقة وخارجها ، وترجع أهميتها فى المنطقة إلى الاتساع النسبى لأراضى المحافظة ، حيث تبلغ مساحتها ٣٤٧٠٫٩ كم² ، علاوة على أن النقل بالطرق يمتاز بالسرعة والمرونة ، وعدم التقيد بوقت محدد أو طريق معين ، كما أنها أقل تكلفة فى المسافات غير الطويلة . وفيما يختص بنشأة الطرق فى أراضى المحافظة ، فقد ظلت جسور المجارى المائية وجسور الحياض قديما تمثل الطرق البرية الوحيدة فى أراضى المنطقة ، شأنها فى ذلك شأن باقى المحافظات فى مصر ، وذلك طوال فترات التاريخ القديم ، وظل هذا الوضع حتى نهاية القرن ١٨ تقريبا ، وقد أتسمت الطرق خلال هذه الفترة بأنها كانت محلية وترابية ، كما أنها كانت قصيرة ومهملة وكثيرة التعاريج . ومنذ بداية القرن ١٩ والمنطقة تشهد حركة كبيرة فى مد الطرق حتى أصبحت على ماهى علية الآن ، والخريطة رقم (٣) توضح الصورة النهائية لكافة أنواع الطرق بالمحافظة حتى عام ١٩٨٧ م . ويرى الباحث دراسة الطرق المرصوفة بالمنطقة نظرا لأهميتها الاقتصادية ، إذ تمثل شرايين الحركة والنشاط فى المناطق التى تمتد فيها . والتى عن طريقها يمكن تحديد أهم المناطق من الناحية الاقتصادية ، وأكثرها ازدحاما بالسكان ، فهى لاتمتد إلا فى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والتى يتركز فيها أنشطة اقتصادية مختلفة . ففى ٣ نوفمبر عام ١٨٩٠ م ، وفى عهد الخديوى توفيق ، أصدرت الدولة أول قانون للطرق الزراعية ، والذى يقضى بإقامة الطرق الزراعية على نفقة الدولة .

وبذلك اهتمت كل محافظة بإنشاء مجموعة من الطرق الزراعية التى تخدم مصالحها دون الاهتمام بربط شبكتها بشبكات الطرق الخاصة بالمديريات (المحافظات) المجاورة ، مما أثر فى وجود العديد من الطرق الفرعية داخل المنطقة ، والتى تتصل بالطرق الرئيسية ، بل اقتصرت على أجزاء معينة داخلها وفى يناير عام ١٩١٢ م ، صدر قانون بإنشاء مصلحة الطرق ، وذلك كنتيجة لا تساع نطاق استخدام وسائل النقل الآلية ومعرفة السيارة ، وفى عام ١٩١٩ م أنشئت وزارة المواصلات التى بدأت فى الاشراف على الطرق وصيانتها ، كما تولت عملية الرصف وانشاء الكبارى ، والتى عملت على ربط الطرق بعضها ببعض ، وبذلك بدأت تنشط حركة انشاء الطرق المرصوفة ، وقد زادت بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٦ م بين مصر وبريطانيا . والتى نصت على إقامة وتجهيز بعض الطرق المرصوفة لخدمة الأغراض العسكرية ،

شبكة الطرق بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

مدينة المنصورة
قواعد المراكز
أقسام الشرطة
خطوط السكك الحديدية العادية
خطوط السكك الحديدية الضيقة
الطرق المرصوفة
الطرق الممهدة
أهم النواحي

مصدر: عن خريطة الطرق للمساحة مع تعديلات للباحث

وبموجب هذه المعاهدة تم إنشاء طريق فى جنوب منطقة الدراسة ، وهو طريق الاسماعيلية - الزقازيق - ميت غمر - طنطا - دمنهور - الاسكندرية ويبلغ الطول الكلى للطريق (٢٧٢ كم) يمتد منه (١٤ كم) أومايوازى ١ر٥ ٪ من الطول الكلى للطريق ، في أراضى المحافظة - ويتسم هذا الطريق بأن الحركة عليه كثيفة ، ولاسيما للنقل الثقيل ، كما سيتضح بعد ، كما أنه يتسم بإنخفاض السرعة عليه ، نتيجة لضيق الطريق . وترجع أهميتة الاقتصادية إلى أنه الطريق العرضى الوحيد فى جنوب الدلتا حيث يربط شرقها بغربها مباشرة ، ومنذ معاهدة ١٩٣٦ م ومنطقة الدراسة تشهد زيادة مستمرة فى أطوال الطرق المرصوفة ، فقد بلغت جملتها نحو (٢٥ كم) في نهاية عام ١٩٤٠م ، أو ما تساوى نحو ٣ر٦ ٪ من جملة الطرق المرصوفة فى الوجه البحرى ، والبالغة نحو ٤٠٠ كم وفى عام ١٩٥٠ م زادت أطوال الطرق المرصوفة فى المنطقة إلى (٤٥ كم) أو ماتوازى نحو ٧ر ٣ ٪ من جملة الطرق المرصوفة بالدلتا والبالغة نحو (١٢٢٦ كم) . وقد اتسمت هذه الفترة بعدم الاهتمام بزيادة الطرق المرصوفة ، بل اكتفى المسئولون بتحسين الطرق التى تم رصفها من قبل ، والعمل على ربطها بالطرق الرئيسية المرصوفة خارج المحافظة ، نظرا لأن النقل عليها كان محدودا فى ذلك الوقت ، كما أن الإعتماد الأساسى كان على النقل بالسكك الحديدية . ومع بداية عام ١٩٥٠ م وحتى نهاية عام ١٩٥٥ م تم رصف ٢٢ كم ، وبذلك ارتفعت جملة أطوال الطرق المرصوفة فى المنطقة إلى ٦٧ كم نهاية عام ١٩٥٤ م - أو ماتوازى نحو ٧ر٣٪ من جملة الطرق المرصوفة فى الوجة البحرى والبالغة نحو (١٩٣٢ كم) ويرى الباحث أن التطور البطئ فى شبكة الطرق المرصوفة فى أراضى المحافظة ، يرجع إلى ضعف الامكانيات المادية للدولة بصفة عامة ، مما دفع المسئولين عن الرصف إلى وضع برنامج طويل المدى لتطوير وتوسيع شبكة الطرق فى المنطقة والمناطق المجاورة لها ، وأن كانت المنطقة خلال هذه الفترة أقل حظا من المحافظات الأخرى فى ذلك ، إذ اقتصر الرصف فيها على بعض الوصلات الهامشية ، كما تم أيضا رصف مداخل المدن ولاسيما مدينة المنصورة (٥ر٢ كم) ومع بداية عام ١٩٥٥ م ومنطقة الدراسة تشهد حركة كبيرة فى تعبيد الطرق ورصفها ، وكذا زيادة أطوالها ، حيث وضعت الدولة برنامجا لرصف الطرق فى الوجه البحرى ، وقسم البرنامج إلى مرحلتين ، استغرقت المرحلة الأولى الفترة ما بين عام ١٩٥٤ -١٩٥٦ م ، وفى هذه المرحلة شهدت المنطقة زيادة كبيرة فى رصف العديد من الطرق بها كما يوضحها الجدول رقم (٣٢) التالى بعد . .

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن جملة الطرق التى تم رصفها فى المرحلة الأولى ، والتى بلغت جملتها (١٣٠ كم) وفيها تم رصف خمسة طرق رئيسية بالمنطقة ، إذ زادت جملة الطرق المرصوفة فى منطقة الدراسة وبلغت (١٩٧ كم) ، بينما المرحلة الثانية والتى بدأ تنفيذها بعد عام ١٩٥٦ م ، ولمدة سبع سنوات ، والتى كان من نتائجها أنه تم رصف طريق السنبلاوين .

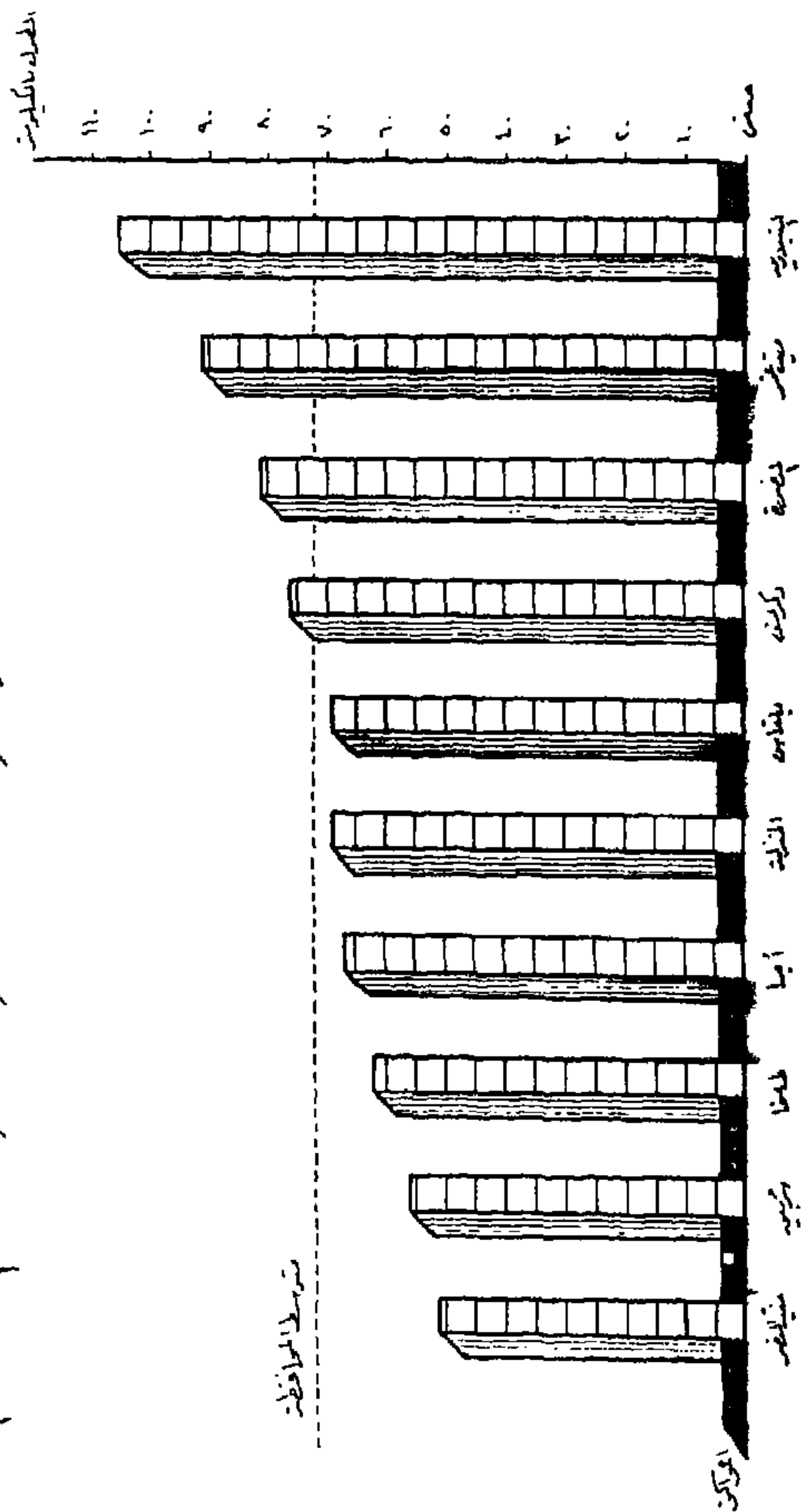
جدول رقم (٣٣)

الطرق المرصوفة والتى تم انشاؤها وتحسينها فى المنطقة خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٣ - ١٩٦٠ م

المرحلة	الطريق المراد رصفه	طول الطريق بالكم	طول الطريق ٪	المرحلة	الطريق المراد رصفه	طول الطريق بالكم	طول الطريق ٪
الاولى	من شربين – إلى كفر الشيخ	١٢	٩ر٢	الثانية	من السنبلاوين	٢٣	١٠٠
بين عامى	من دكرنس – إلى المطرية	٤٥	٣٤ر٦	بين عامى	الى أجا		
١٩٥٣	من المنصورة – إلى دكرنس	٣٠	٢٣ر١	١٩٥٦	ثم الى		
الى	من ميت غمر – إلى أجا	٢٦ر٥	٢٠ر٤	الى ١٩٦٠	سمنود		
١٩٥٦	من المنصورة – إلى محلة انجاق	١٦ر٥	١٢ر٧				
	الجملة	١٣٠	١٠٠	–	الجملة	٢٣	١٠٠

أجا – سمنود ، بطول ٢٣ كم . وبذلك تكون أطوال الشبكة المرصوفة فى المنطقة قد زادت لتبلغ جملتها فى بداية عام ١٩٦٠ م نحو (٢٢٠ كم) . أو ما توازى ٦ر٧٪ من جملة الطرق المرصوفة بالدلتا والبالغة نحو (٣٢٨٦ كم) ، أو بنسبة ٥ر٣٪ من جملة الطرق المرصوفة بالجمهورية البالغة (٤١٢٣ كم) خلال نفس الفترة وبذلك ارتفع مجموع أطوال الطرق المرصوفة بنسبة ٤٨٩٪ خلال العقد الممتد بين بداية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الحالى ، مما يعكس الاهتمام الواضح فى الطرق المرصوفة ، والنقل عليها للإسهام فى تنفيذ مشاريع الخطة الانتاجية الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خلال الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ – ١٩٦٥ م ، ومنذ أواخر الستينات وحركة انشاء الطرق بصورة كبيرة فى منطقة الدراسة ، وذلك لتواكب التطور الاقتصادى الكبير الذى تعيشه المنطقة ولاسيما فى الآونة الأخيرة حتى بلغت جملتها فى نهاية عام ١٩٦٩ م نحو (٢٨٦ كم) ، وهذا الاهتمام الكبير فى التوسع لشبكة الطرق المرصوفة ، يعكس أهمية المنطقة فى ثقلها الاقتصادى والسكانى ، وخاصة أنها من المحافظات الزراعية الكبيرة (١٠٪ من المساحة الزراعية فى الجمهورية) .

شكل رقم (٢٥)


أطوال الطرق المرصوفة بالكيلومتر الطولي في مراكز الدقهلية عام ١٩٨٧م
متوسط المحافظة

كما أنها تضم ثقل سكانى كبير ، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة الكبرى ، حسب تعداد عام ١٩٨٦ م ، وتحتل هذه المرتبة المتقدمة بالنسبة للسكان وتعدادها منذ تعداد عام ١٩٦٠ م ، وحتى الوقت الحالى ويمكن معرفة ذلك فى الفصل الخاص بدراسة السكان فى هذا البحث أيضا الى جانب تركز العديد من الصناعات بأراضى المحافظة ، والجدول رقم (٣٣) يوضح الصورة النهائية لشبكة الطرق بكافة أنواعها " المرصوفة ، الترابية " وذلك على مستوى المراكز فى المحافظة ، طبقا لبيانات عام ١٩٨٧ م . جدير بالذكر أن إنشاء وصيانة الطرق تعتبر من أهم عوامل الجذب العمرانى فى المنطقة ولا سيما فى الوقت الحاضر ، فهى تعكس طبيعة ونمط توزيع وتنظيم المحلات العمرانية فى المحافظة واتجاه الطرق ، والتى تتبع المناطق المأهوله بالسكان والمحلات العمرانية ، وبذلك نجد أن هناك علاقة متبادلة بين الطرق والمحلات العمرانية .

جدول رقم (٣٣)

أطوال الطرق المرصوفة والترابية بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

م	المركز	أطوال الطرق المرصوفة		أطوال الطرق الترابية		جملة أطوال الطرق	
		بالكم	٪	بالكم	٪	بالكم	٪
١	السنبلاوين	١٠٥	١٤ر٥	١٥٦	٢٢ر٩	٢٦١	١٨ر٦
٢	أجا	٦٦	٩ر١	١٠٧	١٥ر٧	١٧٣	١٢ر٣
٣	ميت غمر	٩١	١٢ر٦	٦٢	٩ر١	١٥٣	١٠ر٩
٤	دكرنس	٧٦	١٠ر٥	٧٤	١٠ر٩	١٥٠	١٠ر٧
٥	بلقاس	٦٩	٩ر٥	٧٤	١٠ر٩	١٤٣	١٠ر٢
٦	المنصورة	٨١	١١ر٢	٤٦	٦ر٨	١٢٧	٩ر٠
٧	طلخا	٦٢	٨ر٦	٥٤	٧ر٩	١١٦	٨ر٣
٨	المنزلة	٦٨	٩ر٤	٣٢	٤ر٧	١٠٠	٧ر١
٩	شربين	٥٥	٧ر٦	٤٣	٦ر٣	٩٨	٧ر٠
١٠	منية النصر	٥٠	٧ر٠	٣٣	٤ر٨	٨٣	٥ر٩
	المحافظة	٧٢٣	١٠٠	٦٨١	١٠٠	١٤٠٤	١٠٠

- أنماط الطرق المرصوفة بالمحافظات :

تنتشر بأراضي المحافظة شبكة كبيرة من الطرق المرصوفة ، منها ما يمتد من الجنوب صوب الشمال ليقطع أراضى المنطقة طوليا ، ومنها ما يمتد من الشرق صوب الغرب ليقطع أراضى المنطقة عرضيا ولكل من هذه الطرق أهمية كبيرة من حيث امتدادها داخل أراضى المحافظة ، ويرجع تحديد مسارات هذه الطرق وتطورها وطبيعة خصائصها الى الظروف الطبيعية ولا سيما طبيعة الانحدار العام للتربة ، هذا الى جانب العوامل الأخرى ، ويمكن تحديد أنماط الطرق المرصوفة بالمحافظة كالاتى :

أ - الطرق الطولية :

تمتد من جنوب المنطقة إلى شمالها ، لتربط محافظات جنوب الدلتا بشمالها ، والطرق الطولية فى المنطقة تمتد من خارج حدود الدقهلية لتبدأ عند مدينة القاهرة ، وتنتهى عند البحر المتوسط وتتمثل الطرق الطولية فى منطقة الدراسة على النحو التالى :

أ - أ طريق دمياط - شربين - المنصورة - أجا - ميت غمر - بنها - القاهرة :

يبلغ طوله فى منطقة الدراسة (٨٦ كم) ، أو ما يوازى ٤٥٪ من الطول الكلى للطريق ، وقد تم إنشاؤه فى عام ١٩٥٣ م ، وهو من طرق الدرجة الأولى فى منطقة الدراسة ، وارتبط هذا الطريق فى نشأته أساسا بجسر الرياح التوفيقى على طول امتداده فى المنطقة .

- ب طريق دمياط - شربين - المنصورة - طلخا - سمنود - المحلة الكبرى -طنطا

يبلغ طول الطريق نحو (٥٢ كم) داخل منطقة الدراسة ، أو ما يوازى ٢ر٧١٪ من الطول الكلى للطريق (٧٣ كم) ، حتى مدينة المحلة الكبرى وقد ارتبط هذا الطريق بجسر النيل " طراد النهر " حتى مدينة طلخا ، ويشهد هذا الطريق حركة كبيرة جدا فى التوسعات نظرا لبناء ميناء دمياط الجديد ولا سيما بعد بناء كوبرى فارسكور على فرع دمياط .

أ - ج طريق الزقازيق - ديرب نجم - السنبلاوين - المنصورة :

يمتد هذا الطريق بطول (٣٦ كم) فى منطقة الدراسة ، أو ما يوازى نحو ٤ر٥٥٪ من الطول الكلى للطريق (٦٥ كم) ، حيث ينتهى بالتقائه مع الطريق الأول عند مدينة المنصورة ، حيث طريق بنها - دمياط .

ولمثل هذه الطرق الطولية أهمية كبيرة فى امتدادها داخل أراضى المحافظة ، فهى تمتد فى مناطق ذات ثقل سكانى واقتصادى كبيرين ، مما ساعد على زيادة حركة النقل عليها بصورة واضحة علاوة على ربط المحلات العمرانية داخل مراكز المحافظة بصورة مباشرة ، كما يرجع تحديد مساراتها وتطورها وطبيعة خصائصها إلى

الظروف الطبيعية ، فقد ارتبطت فى امتدادها العام بانحدار الدلتا ، كما أنها ارتبطت أساسا بجسور الترع الرئيسية الكبرى ، كفرع دمياط والرياح التوفيقى والمنصورية والبحر الصغير . أيضا ارتبطت فى امتدادها بالظروف البشرية والتى تتمثل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة ، وحاجة المنطقة الماسة فى ربطها بمناطق الإنتاج وأسواق التصريف الداخلية والخارجية ، وضمانا لوصول كافة الخدمات إلى القاعدة العريضة من السكان المنتشرين فى كل أجزاء المنطقة ، ولا سيما بعد ازدهار المدن الصناعية فى الدقهلية كمدينة ميت غمر ، المنصورة ، طلخا ، أجا . هذا إلى جانب الاعتبارات الاستراتيجية الأخرى التى أدت إلى الاهتمام بشبكة الطرق فى المنطقة ، لكونها ظهيرا لإقليم قناة السويس وخط الدفاع الأول خلف خط القناة فى الفترة ما بين عامى ٥٦ - ١٩٧٣ م ، وبذلك بلغت جملة أطوال الطرق فى منطقة الدراسة نحو (٧٢٣ كم) عام ١٩٨٧ م ، بعد أن كانت لا تزيد عن ٢٢٠. كم فى عام ١٩٦٠ م ، وعلى أثر ذلك تكون الطرق المرصوفة فى منطقة الدراسة قد زادت بنسبة ٣٢٨٫٦٪ خلال هذه الفترة والى جانب شبكة الطرق الطولية المرصوفة ، توجد شبكة طولية أخرى من الطرق الترابية ، والتى تعمل أساسا على خدمة الحقول الزراعية ، وبعض توابع المحلات العمرانية وتنتشر هذه الشبكة فى جميع أنحاء المنطقة ، رابطة بين النواحى والمزارع ، وتمثل الطرق الترابية الممهدة نموذجا من الطرق المفتوحة الحركة التى تخدم النقل . وتبلغ جملة أطوالها فى منطقة الدراسة نحو (٦٨١ كم) أو ما يوازى نحو ٤٨٫٥٪ من جملة شبكة الطرق . كما يبلغ متوسط عرض الطريق بها (١٠ م) ، وبالرغم من ضيق هذه الطرق إلا أنها تساهم فى تطوير المحلات العمرانية ، واستخدام الأرض على جانبيها فمثل هذه الطرق تعطى المثل على الحركة الصعبة والمزعجة ، حيث تجعل التحرك عليها خطرا فى فصل الشتاء . علاوة على أن وسائل النقل العاملة عليها تترك بصمات واضحة تظهر على سطح الطريق ، تتمثل فى قناتين متوازيتين من خلال نحت وسائل السفر للطريق ، تزدادان عمقا واتساعا مع مرور الوقت ، كما تفتقد السرعة والمرونة عليها مما يستوجب مداومة الإصلاح عليها بصفة دائمة .

٢ - الطرق العرضية :

تمتد من شرق المنطقة إلى غربها ، لتربط بين شرق ووسط وغرب الدلتا عن طريق مرورها بأراضى المحافظة ، وتتمثل الطرق العرضية فى المحافظة كالآتى : -

أ طريق الاسماعلية - الزقازيق - ميت غمر - طنطا - الإسكندرية :

يبلغ طوله (١٤ كم) فى منطقة الدراسة ، وأنشئ بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ م كما سبق القول ويعتبر هذا الطريق من أقدم الطرق العرضية فى أراضى المحافظة ، بل فى الدلتا كلها ، وترجع أهمية هذا الطريق الى ربط إقليم قناة السويس بوسط الدلتا وغربها مما أدى الى نمو وتحضر المنطقة التى يمر بها ، علاوة على تنميته الاقتصادية للمحلات العمرانية التى يمر بها .

٣ - ب : طريق الصالحية - السنبلاوين - أجا - سمنود - المحلة الكبرى - طنطا - الإسكندرية :

طوله فى منطقة الدراسة نحو (٢٩ كم) . ويربط هذا الطريق محافظتى بورسعيد والشرقية بمحافظة الدقهلية وباقى محافظات وسط غرب الدلتا ، وترجع أهمية هذا الطريق إلى أنه يربط مناطق الاستصلاح الحديثة جنوب بحيرة المنزلة بباقى أجزاء المنطقة فى مركزى دكرنس والسنبلاوين وهو بذلك يساهم فى إقامة نهضة اقتصادية كبيرة بالمحافظة .

٣ - جـ : طريق شربين - بلقاس - بيلا - الإسكندرية :

يمتد بطريق (٢٥ كم) فى أراضى المحافظة ويعمل هذا الطريق على ربط محافظة دمياط بمحافظات وسط وغرب الدلتا ، وترجع الأهمية الاقتصادية لهذا الطريق فى منطقة الدراسة إلى أنه يعمل على تنمية الأطراف الشمالية بمركز بلقاس ، إذ يمتد على جانبيه مشاريع الاستصلاح الزراعية الحديثة كما هو واضح فى منطقة زيان وفلبشو حفير شهاب الدين ، ويعتبر هذا الطريق العرضى الوحيد فى شمال الدلتا ، ويربط بين محافظات البحيرة وكفر الشيخ والدقهلية ، وترجع أهميته إلى أنه يمتد فى منطقة محرومة من الطرق الجيدة رغم كثرة أمطارها فى الشتاء وتعطل المرور بها مما كان له أسوأ الاثر فى اقتصادياتها . ولا سيما وأن أنواع النقل الأخرى تعتبر ضعيفة فى هذه المنطقة .

وجدير بالذكر أن الطرق العرضية فى المحافظة لها أهمية كبيرة فى امتدادها داخل أراضى المحافظة لكونها تمتد فى مناطق ذات ثقل سكانى واقتصادى كبير ، كما أنها عملت على ربط الطرق الطولية بعضها ببعض على طول امتدادها ، أيضا ربطت بين المحلات العمرانية الكبرى بعضها ببعض ، وساهمت فى ربط مناطق الإنتاج بأسواق الاستهلاك .

يتضح مما سبق أن هناك تفاعلا عميقا وطرديا ، بين شبكة الطرق الطولية والفرعية ، والنشاط الاقتصادى فى المنطقة فكثيرا ما نجد أن النشاط الاقتصادى فى أجزاء كثيرة من اراضى المحافظة يؤثر فى شبكة الطرق والنقل وتوجيهها ، وهذا يمثل استجابة ضرورية لربط مناطق الإنتاج الاقتصادى بعضها ببعض ، وكذا ربطها بأسواق التصريف فى داخل المحافظة وخارجها ،

ثانيا - حركة النقل بالسكك الحديدية :

فيما يخص أطوال خطوط السكك الحديدية فى منطقة الدراسة ، فقد بلغت جملتها نحو (٣٤٣ كم) ، منها (٢١٢ كم) من النوع العادى ، ذات المقياس العالمى والذى يبلغ عرضه (١٫٤٣٥ مترا) ، او ما توازى نحو ٦١٫٨٪ من جملة أطوال السكك الحديدية فى المحافظة ، ونحو ٦٫٧٪ من جملة أطوال السكك الحديدية على مستوى الجمهورية ، بينما النوع الثانى والذى يبلغ طوله نحو (١٣١ كم) فهو من النوع الضيق ، ذات المقياس الصغير (٧٥ سم) والذى يعرف باسم سكك حديد الدلتا

الضيقة (سوارس) وهى بذلك تمثل نحو ٢ر٣٨٪ من جملة أطوال السكك الحديدية فى المنطقة ، ويوضح ذلك ، وفيما يلى دراسة تفصيلية لشبكة الطرق الحديدية فى المنطقة .

أ : خط الزقازيق - كفر صقر - السنبلاوين - المنصورة :

يمتد هذا الطريق فى الجزء الجنوبى الشرقى من أراضى المنطقة ، ويبلغ طوله نحو (٤٣ كم) فى أراضى المحافظة ، أو ما يوازى نحو ٦ر٥٠٪ من الطول الكلى للطريق (٨٥ كم) ، وهو من النوع العادى[1] . وترجع الأهمية الاقتصادية لهذا الطريق إلى أنه يخدم الجزء الجنوبى من منطقة الدراسة والتى تفتقر إلى وجود شبكة للسكك الحديدية بها ، باستثناء وصلة صغيرة (١٦ كم) تصل ميت غمر بالزقازيق ، وقد أنشئ هذا الخط فى عام ١٨٧٠ م . أيضا ترجع أهمية هذا الطريق إلى أنه يعمل على تسهيل حركة النقل وتدعيم النشاط الاقتصادى فى الجزء الجنوبى الشرقى من المنطقة وربطه بباقى أجزاء المنطقة ، علاوة على أنه يمتد فى منطقة مكتظة بالسكان وتمتد على جانبيه العديد من المحلات العمرانية الكبيرة ، حيث تقع عليه (١٣) ناحية تقف بها القطارات كمحطات رئيسية لقطارات الركاب .

ب : خط طنطا - المحلة الكبرى - طلخا - شربين - دمياط :

يمتد هذا الطريق فى الجزء الغربى من المحافظة ، حيث يأخذ اتجاها صوب الشمال الشرقى ويبلغ طوله فى منطقة الدراسة نحو (٧٩ كم) أو ما يوازى نحو ٨ر٦٥٪ من الطول الكلى (١٢٠ كم) ، وقد تم إنشاء هذا الخط على عدة مراحل بدأت فى عام ١٨٧٦ م ، وانتهت فى نهاية عام ١٩٣٢ وقد من النوع العادى وغير مزدوج ، وترجع الأهمية الاقتصادية لهذا الطريق إلى أنه يمتد فى وسط منطقة صناعية كبيرة ، حيث يربط بين مدينة المحلة الكبرى " قلعة صناعة المنسوجات " فى وسط الدلتا ، كما يعمل هذا الطريق على ربط مدينة " طلخا " حيث توجد بها أكبر مصانع للأسمدة والكيماويات فى الدلتا ، وعلاوة على أن هذا الطريق يخدم العديد من المراكز العمرانية على جانبيه ، مما أدى الى انتعاشها اقتصاديا وحضاريا علاوة على أن اهميته ترجع أساسا فى حركة نقل الركاب اليومية عملية من وإلى المحافظة .

أ - جـ : خط بيلا - بلقاس - شربين - دمياط :

يبلغ طوله فى منطقة الدراسة نحو (٤٩ كم) أو ما يوازى نحو ٦ر٥٧٪ من الطول الكلى للطريق (٨٥ كم) ، ويمتد هذا الطريق فى الجزء الشمالى من منطقة الدراسة إذ يمتد فى جنوب كل من مركزى : بلقاس ، شربين . وقد تم إنشاء هذا الطريق على مرحلتين ، الاولى من شربين إلى بلقاس ، انتهى فى عام ١٨٨٩ م - بينما المرحلة الثانية من بلقاس إلى بيلا بمحافظة كفر الشيخ وانتهت هذه المرحلة فى عام ١٨٩٧ م ، وهو من النوع العادى ذات المقياس العالمى ، كما أنه طريق فردى ، وترجع أهمية هذا الطريق إلى أنه الطريق العرضى الوحيد فى الجزء الشمالى من أراضى المحافظة ، إذ يمتد من الشرق إلى الغرب مباشرة .

شبكة السكك الحديدية الضيقة في محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

خطوط السكك الحديدية الضيقة
مدينة المنصورة
المدن
القرى

ا - د : طنطا - السنطة - ميت غمر - الزقازيق - الإسماعيلية :

يبلغ طوله فى منطقة الدراسة نحو (١٦ كم) ، وهو من النوع العادى ، كما أنه طريق فردى ويربط هذا الطريق شبكة السكك الحديدية فى طنطا بشبكة سكك حديد الزقازيق ، ويمثل طوله فى منطقة الدراسة نحو ٤ر٩ ٪ من الطول الكلى للخط (١٧٠ كم) ، وقد تم إنشاء هذا الطريق فى عام ١٩١٤ م والحركة على هذا الطريق متوسطة ، إذ تعمل عليه (١٤ رحلة) ذهابا وإيابا في اليوم ، وترجع الأهمية الاقتصادية لهذا الطريق إلى أنه يعمل على نقل الركاب والبضائع فى جنوب المنطقة والتى تفتقر إلى وجود شبكة كبيرة من السكك الحديدية ، وعمل أيضا على تدعيم النشاط الاقتصادى فى المنطقة ، وساعد على ربط الجزء الجنوبى من منطقة الدراسة بوسط وغرب الدلتا ، وكذا بإقليم قناة السويس حيث توجد موانى التصدير .

ا - هـ : المنصورة - دكرنس - المطرية - بور سعيد :

أحدث طريق حديدى فى منطقة الدراسة بل فى الجمهورية ، ولم ينته العمل فيه حتى وقت إعداد هذا البحث ، ويمتد هذا الطريق من مدينة المنصورة صوب مدينة بور سعيد مباشرة عبر بحيرة المنزلة ، بطول (٩٥ كم) بدلا من (١٨٠ كم) وقد بدأ العمل فى هذا الطريق ، عندما صدر قرار رئيس الجمهورية فى عام ١٩٧٦ بتكليف شركة المقاولون العرب بتنفيذ هذه العملية ، وبموجب هذا القرار تم نزع ملكية (٢٤٥) فدانا من أراضى المحافظة ، ليتم تنفيذ المشروع عليها كما تم اعتماد مبلغ وقدره (٣٩ مليون جنيه) ، لتنفيذ المرحلة الأولى والتى تبدأ فى المسافة مابين سندوب فى جنوب المنصورة وحتى مدينة المطرية ، بطول (٧٠ كم) ، وقد تم بالفعل تنفيذ الخط فى مسافة مقدارها (٣٥ كم) من بدايته عند سندوب وحتى مدينة دكرنس ، وقد قامت وزارة النقل بتشغيل هذا الجزء اعتبارا من ١٩٨٥/٧/٥ م ، تم اعتماد مبلغ وقدره (٣٥ مليون جنيه) لاستكمال المرحلة الأولى من المشروع حتى مدينة المطرية ، تبدأ بعدها المرحلة الثانية وهى أهم المراحل فى إتمام هذا الطريق ، حيث تعترض بعض العقبات نظرا لامتداده داخل بحيرة المنزلة ، وذلك بطول (٢٥ كم) ليصل إلى مدينة بور سعيد .

ا - السكك الحديدية الضيقة :

أدى التوسع فى مشروعات الرى الكبرى فى مصر ، وتنوع المحاصيل وزيادة الرقعة الزراعية إلى مد خطوط حديدية ذات اتساع ضيق (٧٥ سم) وكانت تملكها شركات لتغذية الخطوط الحكومية الرئيسية ، وتسهيل سبل المواصلات على المزارعين ، ونقل الحاصلات الزراعية من القرى إلى المدن ففى الفترة ما بين ١٨٩٦ - ١٨٩٨ م منحت الحكومة امتيازات لبعض الشركات الأهلية لإنشاء شبكة خطوط حديدية ضيقة ومنها : -

٢ - أ : شركة سكك حديد الوجه البحرى :

وقد انشئت خطوطها ابتداء من عام ١٨٩٦ م ، وبلغت جملة أطوال خطوطها نحو (٢٥٧ كم) وكانت معظمها فى محافظة الدقهلية (١٩١ كم) ، وبعضها فى محافظة الشرقية . وتعرف خطوط الشبكة فى منطقة الدراسة باسم (سوارس) نسبة إلى الشركة التى قامت بتنفيذها ، كما كانت لها حقوق الامتياز لمدة سبعين عاما .

وعلى أثر ذلك قامت الشركة بمد خطوطها فى جهات مختلفة بالدلتا ، كان نصيب منطقة الدراسة منها (١٩١ كم) ، وظلت تعمل هذه الخطوط بالمنطقة حتى نهاية ١٩٦٢ م ، حيث تم رفع (٦٠ كم) منها فى الجزء الجنوبى (مركزى ميت غمر ، أجا) نظرا لعدم جدواها وقلة استخدامها ، فهى من الوجهة الاقتصادية لاتأتى بأى ربح يسد نفقات صيانة الخطوط نفسها . وقد تعرضت هذه الشركة للمنافسة الشديدة من النقل بالسيارات ، ولم تتحمل إيراداتها الإنفاق عليها لتشغيلها الاقتصادى ، مما استدعى رفع معظم أجزاء الشبكة فى الجزئين الجنوبى والأوسط من أراضى المنطقة ، وبذلك تم رفعها من مركزى أجا وميت غمر فى الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٤ م ، كما تم رفعها من بعض أراضى الأجزاء الوسطى فى المحافظة فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٥ م ، فى حين أن الأجزاء الشرقية والشمالية مازالت تعمل بها هذه الشبكة ، ويمكن دراستها على النحو التالى :

* * * **طريق المنصورة - تلبانه - تمى الأمديد - صدقا - كفر صقر :**

يبلغ طوله فى أراضى الدقهلية نحو (٣٦ كم) ، وقد أنشئ هذا الخط فى عام ١٨٩٥ م ، ويمتد هذا الطريق فى الأطراف الشرقية من أراضى مركزى المنصورة السنبلاوين فى شرق المحافظة وتقع على جانبى هذا الطريق نحو (١١ قرية) ، ويعمل على هذا الطريق عدد (٦ رحلات) ، ذهابا وإيابا يوميا ، تستخدم فى نقل الركاب فقط .

* * ***خط المنصورة - محلة دمنة - دكرنس - ميت الخولى مؤمن - الجمالية - المطرية :**

يبلغ طوله فى منطقة الدراسة نحو (٥٦ كم) وأنشئ فى عام ١٨٩٥ م ، ويمتد بأكملة داخل حدود المحافظة فى الأجزاء الوسطى والشمالية الشرقية بالمنطقة ، ولقد ساعد على بقائه وعدم رفعه حتى الوقت الحاضر ، خلو المنطقة من شبكة السكك الحديدية ذات المقياس العادى ، وافتقارها إلى شبكة جيدة من الطرق المرصوفة ، وهو يخدم ما يقرب من (٥٤) محلة عمرانية تقع عليه مباشرة أو بالقرب منه ، وترجع الأهمية الاقتصادية لهذا الطريق ، إلى أنه خدمة للجمهور أكثر منه عملية تجارية اقتصادية مربحة .

* * * **خط المنصورة - ميت الصارم - دكرنس - كفر أبو ناصر .**

ويبلغ طوله فى أراضى المنطقة نحو (٢٧ كم) ، وانشئ فى عام ١٨٩٥ م ويمتد فى أراضى الجزء الأوسط من المحافظة فى منطقة تفتقر إلى شبكة طرق حديدية

وكذا شبكة طرق مرصوفة ذات كفاءة عالية ، لذا تبدو أهميته فى ربط العديد من المحلات العمرانية على جانبيه ولا يوجد أمام سكان هذه المنطقة الا استخدام هذا الطريق فى نقل بضائعهم وفى الركوب والتنقل رغم أنها وسيلة بطيئة ، وهو بذلك من الوجهة الاقتصادية يعتبر غير مربح ، بل لا يسد نفقات الصيانة والتشغيل على طول الطريق .

وإلى جانب هذه الشبكة ، يوجد طريق آخر يمتد من المنصورة إلى سرسو بمركز طلخا ، بطول (٨ كم) ويربط هذا الطريق بين أكبر ناحيتين تجاريتين حيث يربط بين ناحية " سلامون القماش " بمركز المنصورة ، التى تعتبر أكبر مركز عمرانى لتصنيع الصوف فى المحافظة ، وكذا بين ناحية " نبروة " بمركز طلخا ، والتى تعتبر أكبر مركز تجارى فى المحافظة .

ثالثا - النقل بالطرق المائية

ومع بداية القرن الماضى شهدت الدلتا والجمهورية ، تطورا كبيرا فى نظامها الزراعى ، وتطلب ذلك حفر شبكة واسعة من الترع الكبرى فى كافة أنحاء الدلتا ، استغلت هذه الشبكة فى النقل والمواصلات داخل منطقة الدراسة وخارجها ، والجدول رقم (٣٤)

يوضح أهم الطرق المائية فى أراضى المحافظة ، ومن خلاله يتضح لنا أن جملة أطوال الطرق النهرية بالمحافظة بلغت نحو (٤٥١ كم) ، أو ما يوازى (٩ر٢٤٪) من جملة أطوالها فى الدلتا والبالغة نحو (١٨١٢ كم) ، وبذلك نجد أن ربع هذه الشبكة تتركز فى أراضى الدقهلية ، ويرجع ذلك إلى تمتع أراضى الدقهلية ، بشبكة كبيرة من الترع الرئيسية الصالحة للملاحة وبرغم وجود هذه الشبكة إلا أنها محدودة للغاية فى النقل حاليا ، ويرجع ذلك إلى تقدم وسائل النقل الأخرى بكافة أنواعها إذ يقتصر استخدامه على نقل البضائع الرخيصة ، والتى لا تتحمل تكاليف النقل بالسيارات أو السكك الحديدية . علاوة على أن هذه الشبكة تعانى من بعض الصعوبات والتى منها : ضيق القنوات المائية وقلة عمقها ، مع وجود الكثير من العقبات الهندسية على طول طرق الملاحة فى بحيرة المنزلة :

تعتبر بحيرة المنزلة البحيرة الوحيدة بين بحيرات شمال الدلتا التى تتحرك فيها وحدات ملاحية ثابتة ، من أجل نقل الركاب والبضائع بين الجهات المطلة على سواحلها ، علاوة على انتشار العديد من مراكب الصيد بها ، والتى تستغل فى صيد الأسماك ونقلها إلى مراكز تجميعها على الشواطئ لتصديرها ، ساعد على ذلك اتساع مساحتها (٣٤٥) الف فدان مع ارتفاع منسوب سطح المياه بها لأكثر من (٥ر١) متر وكذا انتشار الكثير من الجزر بداخلها ، وهذه مياهها وخلوها من تيارات المد والجزر ، وتقوم الملاحة فى بحيرة المنزلة أساسا لخدمة غرضين أساسيين أولهما : صيد الأسماك وثانيهما لنقل الركاب والبضائع بين النواحى التى تقع على شاطئ البحيرة .

شبكة الطرق المائية في أراضي محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م



جدول رقم (٣٤)

شبكة الطرق المائية بمحافظة الدقهلية عام ١٩٨٧ م

الترعة والمصرف	المساحة الملاحية		الطول بالكيلو متر	الغاطس بالمتر	الترعة والمصرف	المساحة الملاحية		الطول بالكيلو متر	الغاطس بالمتر
	من	الى				من	الى		
فرع دمياط	ميت العز	الترعة الجديدة	١١٥	٢ر٥	بحر شبين	طلخا	دميرة	١٣	٢ر٠
الرياح التوفيقى	،،	هويس ميت غمر	٢٦	٢ر٥	بحر سنبديلة	الفم	هويس السمار	٣٥	١ر٥
المنصورية	الفم	المنصورة	٤٤	٢ر٠	بحر شهاب الدين	الفم	حجز الزعفران	١٧	١ر٥
البحر الصغير	الفم	النهاية	٦٣	١ر٥	بحر المعصرة	الفم	النهاية	٨	١ر٢
بحر حادوس	الفم	النهاية	٣٩	١ر٥	بحر تيرة	الفم	المعصرة	١٠	١ر٠
البنانية	النيل	بحيرة المنزلة	٩	٢ر٥	رياح بلقاس	الفم	النهاية	١٠	٢ر٥
البحر الصعيدى	دكرنس	دكرنس	٦٢	٢ر٠					
					الجملة	–	–	٤٥١	–

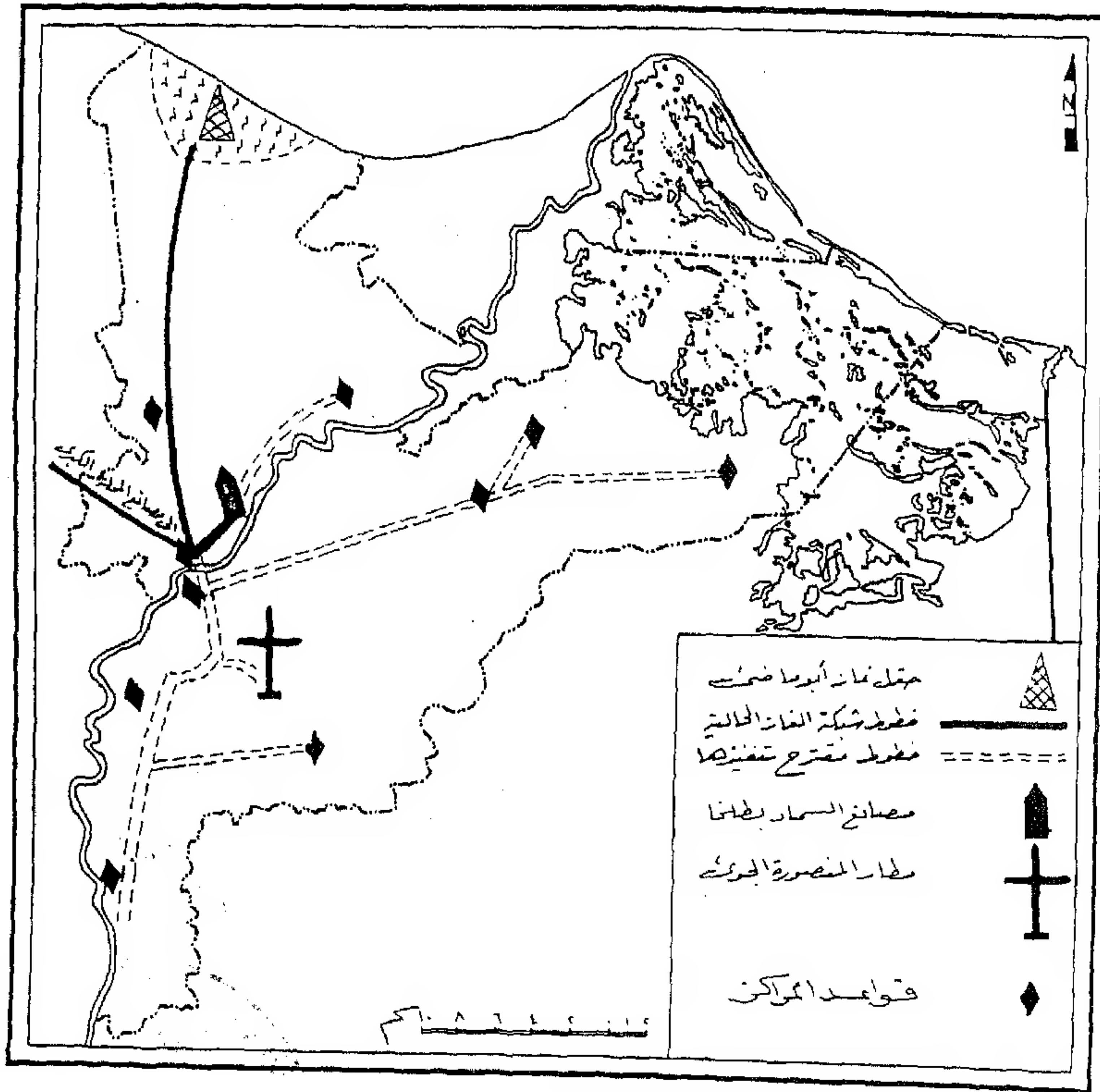
الجدول من إعداد الباحث - اعتمادا على بيانات مديرية الرى بالدقهلية لعام ١٩٨٧ م .

رابعاً : شبكة نقل الغاز الطبيعى :

وإلى جانب شبكة النقل بأنواعها المختلفة فى المحافظة ، توجد وسيلة أخرى تستخدم فى نقل غاز حقل أبو ماضى فى أقصى شمال مركز بلقاس ، حيث توجد شبكة أنابيب الغاز ، والتى أخذت مصرفى استخدامها منذ زمن بعيد ، فعندما استخدم الغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء من محطة طلخا فى عام ١٩٧٩ م ، عملت الدولة على ربط هذه المحطة بخط أنابيب حقل أبو ماضى ، أنظر الشكل رقم (٧٣) ويبلغ طول الخط فى منطقة الدراسة (٤٥ كم) ويبلغ قطره (١٢) بوصة بطاقة تبلغ ٣ مليون متر مكعب يوميا ، ومن طلخا يخرج خط يمتد بطول ، ٢٨ كم ليغذى محطة كهرباء شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج ، ويبلغ قطر هذا الخط (٨ بوصة) بطاقة قدرها ٠ر٥ مليون م ٣ يوميا . وترجع أهمية هذا الخط فى المنطقة إلى أنه يغذى محطة كهرباء طلخا بقدرة (٢٨٢ر٥) ميجاوات والتى تساهم فى تنمية العديد من الصناعات المحلية فى المنطقة ، كما أنها وفرت الكثير من الكهرباء لإضاءة العديد من قرى المنطقة ، علاوة على أنها تغذى كل من مدينتى المنصورة وطلخا ، وغيرها من المدن فى المحافظة والمدن المجاورة فى المحافظات الأخرى .

وقد بلغت جملة المنقول بأنابيب الغاز الطبيعى فى مصر عام ١٩٨٧ م ، نحو (٣.٩٨) مليون طن ، كان توزيعها الجغرافى كالآتى : ٤٠٪ من حقول أبو الغراديق ، ٣٧٪ من حقل أبو ماضى ، ٢٣٪ من حقل أبو قير . ويعمل حقل أبو ماضى على مد مصانع الأسمدة بطلخا بنحو ٦٩٪ من جملة الغاز المنتج ، كما يغذى محطة كهرباء المنصورة بنحو ١٢٪ ، والباقى يغذى محطة كهرباء المحلة الكبرى (١٩٪) من جملة إنتاج الغاز الطبيعى من حقل أبو ماضى ،

شبكة نقل الغاز الطبيعي من حقل غاز أبوماضي في محافظة الدقهلية عام ١٩٨٧م



طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
رمزى السيد شعبان

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٩٦٩٨ س ١٩٩٢ - ١٠٠٠